

ایضا
شور
لامی

۱۴ معری
۲۱۱۸۳۷

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰

۱۱۴


کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الفوائد الصالحة

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۱۱۴) از کتب اهدائی : معری



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۱۸۳۷

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۱۱۴

۱۴ مغزی
۲۱۸۳۷

۱۱۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الفوائد الضایفه

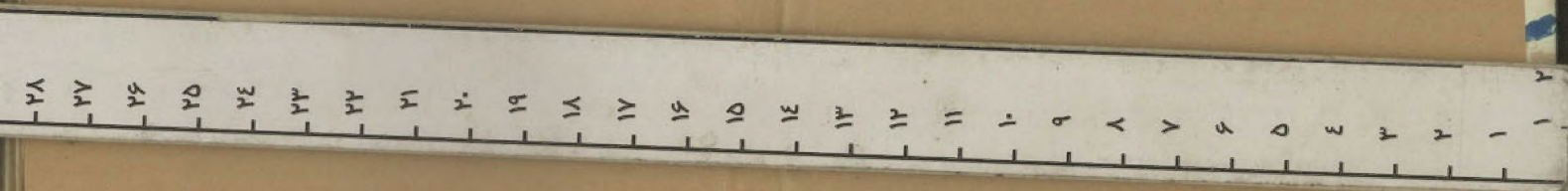
مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب ۲۱۸۳۷

شماره اختصاصی (۱۱۴) از کتب اهدائی : مغزی

جمهوری اسلامی ایران



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

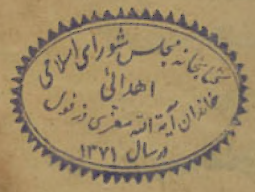
خطی اهدائی

۱۱۴

استاد
مفتی
مفتی
مفتی

۱۱۴
ح ۲

کتابخانه
الغزالی



خطی احمد
۴

مكتبة

في
الحمد لله الذي جعل في كل واحد من خلقه
أداة له في معرفة الله تعالى وعلى الرضا والمنازلة بين يديه
أداة له في معرفة كل شئ من شئ لا ينفك عنه الله تعالى
في المشارق والمغارب الشيخ بن الحاجب قدس الله بغيره
بجود جناتهما في سلك القبر وسط التحريم للولد العزير
ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلطف
والناسف وسميتها بالفوائد الضمانية لهذا الجمع والمقال
كالعلم الغائب فغفر الله بها وسائر المبتدئين من المحل
التحصيل وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل أعلم
الشيخ رحمه الله لم يصدر مني هذا بحمد الله سبحانه
بان جعله من أمتها فصار لنفسه تحصيل كتابه في هذا
أنه كتاب ليس يكتبه لنفسه بل لله تعالى حتى يصيبه على
سنتها ولا يزن من ذلك علم الاستدراك بطلانها حتى يكون

تبركه

تبركه فطع لجواز ثبوتها بحمد غير أن يجعل من كتابه بغير
الكلام والكلام لا ينفك عنه هذا الكتاب عن أحوالها فنفك
كيف ينفك عن أحوالها وقد علم على الكلام لكون أفرادها
من أفراد الكلام ومفهومها من مفاهيمها ففقال الكلام فنفك
والكلام مشتقان من الكلام يتسكن اللام وهو الجرح
لأنه ينفك عن أحوالها في القوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن
بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات لسان لها التيام
ولا يتمام ما جرح اللسان والكلام كسر اللام جرح كسر
بدليل قوله تعالى لا يصعب عليك الكلام القريب قيل جمع حيث لا يقع إلا
أنك ضاع عنه الكلام الضبط بأول بعض الكلام واللام فيها
لنفسه لانه للوحد والامناحوت بينهما جواز انصاف الجرح
بالواحد والواحد بالجنس يقال هذا الواحد جرح هذا الجنس
والواحد يمكن جعلها على هذا الخارج بإضافة الكلمة المذكرة
على السند النحاة لفظ اللفظ في اللفظ المرقى لكان التمرق

ونظمت النواة ايميتها ثم نقلت حرف النواة ابتداء او بعد جملة
 بمعنى الملفوظ كما خلقوا معنى الخلق في ما يتلفظ به الانسان
 حقيقة او كما هما كان او موضوعا مفردا كان مركبا واللفظ
 الحقيقي كزيد ضرب والحكيك النوي ثم زيد واضربا دل على
 منقولته الحرف في الصواب اولا ويضع اللفظ وانما عبرا عنه
 لفظا منفصلا من نحو هو وانت واجزا عليه حكم اللفظ كالوقوف
 مسندا اليه في قوله كذا او معطوفا عليه كما في قوله تعالى اسكن
 انت وزوجك الجنة وكان لفظا حكما لا حقيقته والمخادوف لفظ
 حقيقته لا حكما لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
 وكلمات الله تعالى داخلية اذ هي ما يتلفظ به الانسان وعلم
 هذا القياس كلمات المتكلمين والاداء لا ربع وهي المحصور
 والعقود والاشارات والتصبغ غير داخل في الاحكام الخفية
 يخرجها وانما في اللفظ ولا يقال لفظ لانه يقصد الواحد لفظا
 لغير لانه لعله الاستتقاق مع كون اللفظ احضر وضع شخص
 شخ

كان

ضرب

الوضع

شيء في شيء بحيث متى اطلقوا حشر الشيء الاول فهم من حيث الثاني
 قبل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
 مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاق صحيحا واطلاقا
 لا يخرج باضم ضميمة غير صحيح ولا بعد ان يقال المراد باطلاق اللفظ
 ان ليس تعلمها اهلا للسان في مجازاتهم وبيان مقاصدهم
 في الحاجة الى اعتبار قيد ابد المعنى ما يقصد به في فهمه وانما مفعول
 اسم كان بمعنى المقصد او مصداق بمعنى المفعول كخرج لما
 كان المعنى ما خردا في الوضع فكذا المعنى بعد مبتدئ على خبره
 عنه فخرج به الماتات والفاظ الدال بها الطبع اذ له يتعلق بهما
 وضع وتخصيص اطلاقا وبقية حروفها الهجاء والموضوعات لغير
 التركيب لا باراء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها الفخر
 التركيب لا باراء المعنى ان قلت قلت وضع بعض الفاظ باراء
 بعض الاخر فكيف يصدق عليه اذ وضع المعنى قلنا المراد بالمعنى
 ما يتعلق به القصد وهو ان يكون لفظا وغيره فان قلت

قد وضع بعض الكلمات المفردة بأزاء بعض اللفاظ المركبة كاللفظ
 الجمل وما يخفف يكون موضوعا للمعنى مفردة قدنا هذه اللفاظ وان
 كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنهما بالقياس الى اللفاظ ^{المعنى}
 بأزائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانها هي اللفظ وضع
 بأزاء لفظ اخر مفردة كان ومركبا بل بأزاء مفردة وكل افراد ^{اللفظ}
 كاللفظ الاسم والفعل والخبر والمجمل وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا
 الحكم منقوص بامثالها ما لم تراجع الى اللفاظ مختصة بمفردة
 او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
 فليس هناك مفهوماً لكل موضوع لفظاً حقيقة مفردة وهو اما
 مجرد على انصافه معنى ومعناه ما لا يدل بخبره لفظه على خبره وغيره
 انه يؤيد ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل
 الوضع وليس العكس ذلك فان انصاف المعنى بالافراد والتركيب
 انما هو بعد الوضع فيجب ان التركيب في موضوع كما يتركب في مشد
 من قبل قيل فكذلك سلبه او موضوع على انصاف اللفظ ومعناه
 كانه

ما لا يدل جزؤه على جزؤه معناه ولا يدل من بيان مكنته في افراد
 احد الوضعين جملة فعلية واخر مفردة او كان التوكيد فيه
 التثنية على بقية الوضع على الافراد حيث ان بصيغة الضمير
 بخلاف الافراد وانما نصبه وان لم يسعد رسم الخط فاعلى
 انما ان المستكين في وضع ومن المعنى فانه مفعول بواسطة
 اللام ووجه صحة ان الوضع وان كان مقدما على الافراد يجب
 الذات كونه مقارن له بحسب التبعان وهذا القدر كاف لصحة
 التحليل وقيد الافراد لخراج المركبات طلقا سواء كانت كلاً
 او غير كلاً امية فخرج به عن هذا الكلمة مثلاً الرجل قائم وبصر
 واما لهما فان المركبات مما لا يلجز اللفظ من على جزؤه المعنى
 لكنه يعد جملته المخرج لفظاً واحدة واعراب باعراب واحد
 ويبقى مثل عبد الله علماً داخل في مع انه مركب باعرابين ولا
 يخفى على الفطن العارف باللفظ علم الخواصة لو كان اللفظ بالعكس
 لكان انسب ما اورده صاحب الفصل في تعريفه لكلمة حيث

من حيثها ان لا يفترق ذلك المعنى في الفهم عنها مع احدا الاقتران
 الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مفترق
 باحدا الاقتران الثلاثة القسم ما خوذ من اسم وهو العلة لا تعلقا
 على اخويه حيث يرتكبه وحده الكلام دون اخويه وقيل من
 الوسم وهو العلة لا تعلقا على سماء والقسم الاول وهو
 يدل على معنى في نفسها مفترق باحدا الاقتران الفعل سمي لفظه
 الفعل اللغوي هو المصدر وقد عاين ذلك في بوجز حصص
 الكلمة في الاقسام الثلاثة كل واحد منها اي من تلك الاقسام
 الثلاثة وذلك لا تعلقا على اي بوجز الحصص انما هي كلمة
 لا تعلقا على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى
 والفعل كلمة تعلق على معنى في نفسها لكونه مفترقا باحدا الاقتران
 الثلاثة واسم كلمة تعلق على معنى في نفسها غير مفترق باحدا الاقتران
 الثلاثة فان كلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة وانما هي مناز
 من اخويه بعد الاستنباط في الكلام والفعل متماز عن اخويه
 بالمتماز

بالاستقبال عن الفعل بعد الاقتران فعلم لكل واحد منهما معنى
 جامع افراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالكلية
 الا المعنى الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى احد
 في ضمن دليل المحرقة رتبته عليها بقوله وقد علم بذلك ثم خرج
 بهما فيهما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة
 ما يتكلم به قليلا او كثيرا في اصطلاح الخاصة ما تضمن اي
 لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في
 ضمنه فالمضمن اسم في علم هو المجموع والمضمن اسم مفعول
 كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاستناد اي
 تضمننا احصا لا بسبب سناد احدي الكلمتين الى الاخرى
 والسناد ونسب اتحاد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
 بحيث تقيد الخطاب فائدة تامة فتقول لفظه يتناول المفردات
 والمهمات والمركبات الكلامية ويقيد تضمن الكلمتين
 خرجت المهمات المفردات وبقي الاستناد خرجت المركبات

الغير الكلامية مثل غلام زيد وحمل فاضل وقيمتا المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية مثل زيد وضربت سند وزيد قائم وان شئت
مثل اضرب الاضربان كل واحد منهما اضمن كلمته لاجل
لمفوضة والاعري منوية وبهما اسناد فيبدأ المحاطب فائدة
تامة وجيش كانت الكلمات اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قام
ابوه فان الاختيار فيها مع انها مركبات فتحكم الكلمة المفردة
اعني قائم الاب في فضل فيه ايضا مثل حبسوا محمدا ودينه فلوب
زيد مع ان المسند اليه محمدا محمدا ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو خبر زيد
قائما بجموع كلام بخلاف كلام حبل المفصل حيث قال الله
وهو المركب كلمتان اسندت احدهما الى الاخر في تخرج
في ان الكلام هو صفة والمغلفات غايب عن علم ان
صاحب المفصل وصاحب اللاب فيهما الى ترادف الكلام

و اجته

والجملة وكلام المصدا ايضا بنظر في ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يبيده المصدا بكونه مقصودا لذاته ومن
جعله اخص من جملة قيده بفتح يصادقا بجملة على المحل المحرر
الواقعة اخبارا او واصفا بخلاف الكلام وفي بعض المحاور
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحيث يكون
الكلام عند المصدا ايضا اخص من الجملة لاني لا يحصل
ذلك في الكلام الا في ضمن اسمين احدهما اسند والاخر اسند
اليه ويضمن اسم اسندا اليه وفعل اسندا في بعض النسخ
في فعل واسم فان التركيب لثاني العقل بين الاقسام الثلاثة
التي سبقت منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل وحرف
وحرف ثلث منها من جنس اسم وفعل اسم وحرف فعل
حرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد ولا
لا بد له من اسند اليه وهما لا يخفان الا ضمن اسمين وفي
اسم وفعل واذا اقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والكلام

مفقودان وفي الفعل والفعل والحرف والسند اليه مفقود
وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود فإن الاسم كان سندا
اليه مفقود وان كان سندا اليه فالسند مفقود ونحو ما زيد
بتقدم ادعويدها فلا يكون تركيبا للحرف في الاسم بل من ترك الفعل
والاسم الذي هو المنوي في ادعوا الاسم ما دلل على كونه دل على معنى
كأن في نفسه يفسر ما دل على الكلمة فتذكر الضمير على لفظ
الموصول قال المصنف في الايضاح شرح الفصل الضمير ما دل على
معنى في نفسه جميع المعاني مما دل على معنى باعتبار في نفسه وبها
النظر اليه في نفسه لا باعتبار اخراج عن كقولك لدا في نفسها
حكما كذا اي لا باعتبار اخراج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره باعتبار متعلقه لا باعتبار
في نفسه انتهى كلامه ومخصوصا ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخراج موجودا في ما بذاته وموجودا في ما يفتقر كذلك
في الذين معقول هو مدرك قصد ما دل على انه يصلح ان يحكم

عليه

عليه به ومعقول هو مدرك تبعوا ذلك للاحاطة بخبره فلا يصلح
شي منهما في الابتداء مثلا انا للاحاطة العقل صدق بالذات
كان معنا مستقلا لا مضمومة ملحوظا في ذاته ولم يعلق بمتعة
اجمالا في تعاضد من غير حاجة الى ذكره ومورد الاعتبار مدلول اللفظ
فتذكر الحاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على
متعلقه وهذا هو المراد بقوله ان الاسم والفعل معنى كاشا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحاطة العقل من حيث هو
بين ليسر والبصر مثلا وجعل اللفظ حائلا كان معنى
غير مستقلا بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكما عليه
ولا يكون يمكن ان يتقبل الا لا يذكر متعلقه بخصوصه ولا يكون
عليه لاضمة كلمة دالة على متعلقه والاصل ان لفظ الابتداء
موضوع المعنى كلفظ من موضوعه لكل واحد من جنس
بنية المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
والا لتعريفها حولها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتقبل

قضا وبالنظر في ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبما غا تلك التجزئات فلا استقلال بالمفهومية
ولا يصلح ان تكون محكوما عليها او لها ان لا يلزم كل منهما ان
يكون ملحوظا هذا ليمكن ان تعتبر النسبة بينهما وبين غيره بل
بل تلك التجزئات لا تستقل الا بالكون متعلقا بها التكون الت
لما حفظ احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف ككلمة بل
على غير غير واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكونه المعنى في
نفسه استقلاله بالمفهومية وبكونه المعنى في نفس الكلمة
دلائلها علمية من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها الاستقلال
بالمفهومية ترجم بكونه المعنى في نفسه وبكونه المعنى في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب اضمحلت الجوزية في نفسه فجعل ان يرجع الى
ما الموصول لتبيح عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر لكثير
على ضوء ما سبق في محله من بكونه المعنى في نفس الكلمة

وغيره

ويجوز ان يرجع الى المعنى تليها على صحتها اذ كلا المعنيين ولكن في
المصطلح ظاهرة في المعنى الغير واجماع الصلح الى المعنى لعدم موقوفها
بما يدل على اعتبار بكونه المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم
المصنف ان يرجع الى المعنى في ما سبق من التحقيق ظاهر لا
يخفى على هذا الاسم معا ولا حارا الحرف معا بالاسماء الدالة من
الاضافة مثل ذر و فوق تحت وقدام وخلاف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد
ذاتها ولا يلزمها تعقل متعلقا اجمالا ولا غيرها من غير حاجة الى
ذكرها لكن يلزم اجزائها باستعمالها في معانيها متعلقا
الى متعلقات مخصوصة لا نقا الغرض من وضعها ان ذكرها لغرض
من الخصوص اولا لاجل فهم اصل المعنى في ذاته على معانيها
معبرة في حد نفسها لا في غيرها في حد ذاته في حد
الحرف لما كان الفعل والاعلى معنى في نفسه باعتبار معناه
الضمي اعني الحد وكان ذلك المعنى مفهوما مع احد الاز

الثانية في الفهم عن لفظ الفعل اخرج بقوله غير مفرق باحد الاز
 الثالثة اي غير مفرق مع احكامه من الثانية في الفهم عن اللفظ
 الدالة عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى في الصفة الاولى يخرج
 المحرف عن هذا الاسم وبالثانية الفعل والمزاد لعدم الافتراد
 ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
 لان جميعها انما مستقولة عن المصادر الاصلية سواء كانت
 النقلة في صحتها نحو ويد فانه قد يستعمل مصدر ايضا
 او غير صحيح نحو هيئات فانه وان لم يستعمل مصدر الا انه
 على وزن فوقت مصدر قوي او عن المصادر التي كانت في
 الاصل اصواتا نحو صير وعن ظرفا والحار والمجور ونحو
 اما ما نفيها وعليان فليس شئ منها دلالة على احد
 الازمنة بحسب الوضع الاول يخرج عن الافعال المنسوبة
 عن لفظها ان نحو عسى وكاد لا فترادفها بحسب مصدر
 الوضع وتخرج عن المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
 بين

بين الاحوال استقبا ليدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة
 فيدل على واحد معين ايضا فيضيق بها اذ لا يدخل في الدلالة
 واحد معين لانه على ما سواه فمقدح على ارادة المعية لا اذ
 ما سواه وايضا لانه من ارادة وما فرغ عن بيان هذا الاسم
 اراد ان يترك بعض خواصه ليدل بآية معروفة به فقال
في خواصه اي بصفة تجمع الكثرة على كثرتها وبنوعها وبنوعها
 على ان ما ذكره بعض منها ويرى جميع خاصة وخاصة الشئ ما
 يختص به ولا يوجد غيره وهي اقسام املة بجميع افراد ما هي
 حاصلة كالكاتب القوة للانسان او غير املة كالكتابة
 بالفعل فخصوا اصل الاسم **دخول الاما** اي لام التعريف
 ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل
 قوله عليه السلام ليس امصيا في مسفر لكان في غير
 له عدة شهيرة في اختياره الاما اشار الى ان لفظا عنده
 ما ذهب اليه سيور من ان اداة التعريف هي اللام وحدها

ذهبت عليها من قبل الوصول بقدره ابتداء بالساكن واما الخليل
 فتقدم قبل ذلك على الفعل والمبداء الى هذا الهمزة المفتوحة وحده
 ذهبت عليها اللام للفرق بينها وبين ميم التي استغنىها واما
 اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين
 معنى مستقل بالمفهومية بذلك على اللفظ مطابقة والحرف
 لا يدل على المعنى المستقل والفعل بذلك تضمن اللفظ مطابقة
 وهذه الخاصية ليست شاملة لجميع الابدان بالاسم فان حرف
 التعريف لا يدخل على ضمائر الاسماء الاشارة او غيرها كالقول
 وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة **ههنا ومنها**
دخول الجر واما اختص دخول الاسم لانه حرف الجر
 في الجوزية لفظا وفي الجوزية بقدرة كما في الاضافة المعنوية
 ودخول حرف الجر لفظا او قدرا يختص بالاسم لانه اللفظ
 معنى الفعل الى الاسم فيدغم ان يدخل الاسم لبعضى معنى
 الفعل الى دوائها الاضافة اللفظية هي فرع المعنوية
 فيمنع

فيدغم ان لا يخالف الاصل بان يختص به الفصل عن الفعل
 او غيره عليه بان نعم الاسم والفعل **دخول التثنية**
 باقسام التثنية التثنية وسببها في اخر الكتاب ان شاء الله
 تعاقب تعريفه وبيان اقسامه على وجهه جهة اختصاص
 ما عد التثنية التثنية به جهة جهة اختصاص التثنية
 التثنية **ومنها الاسناد اليه هو** بالرفع عطف على الدخول
 الاعلى لدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاصل والحق
 في الاخر وكلاهما مشتقان في الاسناد وكذا في الاضافة
 والمزاد به كون الشيء مسندا اليه واما اختص هذا المعنى
 بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلم
 جعل مسندا اليه بل هو خلاف وضعه **ومنها الاضافة**
 اي كون الشيء مضافا بقدره حرف الجر المذكور لفظا ووجه
 اختصاصها بالاسم اختصاصا لوانها من التعريف والتحسين
 والتعريف واما اخصرنا الاضافة لكون الشيء مضافا لا

ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف به احوال الامل والكلام في التركيب لا يتبع لغز العرب ولم
يعرف احكامها باسمااء معروفة من العارف باحكامها كذلك يستدل
عن النحو ولا في زيادة له عندنا بما في معرفة اصطلاحها في المقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف في كلامهم لاجل انهم لا يعملون
فيما يتبع كلامهم فيعرفون مقتضى علم معرفة ما يختلف في معرفة
كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تقديره به
وجبان يعرف ولا ياتر مما يختلف في معرفة ما يختلف
اخره فيلزم تقدما الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف في معرفة ما
به المحذور ويجعل ما عرفت به من جملة احكام المعرب كما فعله
وحكمه في جملة احكام المعرب وان اراد المرتبة عليه من حيث
هو معرب **ان يختلف آخره ايجل** الذي هو اخر المعرب
ذا انما ياتي في معرفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اخره
بالحروف فلا يصح ان يبدل لصفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا

كان اخره بالحقبة **باختلاف العوامل** اي بسبب اختلاف
العوامل في الامل في العلم بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل
البعض الا وانما خصصنا اختلافها بكونه في العلم لا في التقدير
بمثل قولنا ان زيداً مضرب وحق ضارب زيداً وان ضربت زيداً
فان العامل في زيداً هذه الصور يختلف بالاسمية والعلية
والحرفية مع ان العامل المعرب لم يختلف باختلاف **لفظ او معنى**
صحيح على التمييز في يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصادرة
اي يختلف باختلاف لفظ او تقديره والاختلاف لفظا كما في
قولنا جاء في زيد ورايت زيداً ومررت بزيد وتقدر ان كان في
قولك جاء في فتي ورايت فتي ومررت بفتي فان اصله فتي
فتياً ومفتي فقلت الياء الفاصلة لا تحذف تقديره يا فتية
اللفظي والتقدير ياعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشارنا
اليه ان لا يفتقر بمثل قولنا رايت احد ومررت باحد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثلي ومجوعاً في تقديره

اختلاف العوامل والاختلاف في احوال حقيقة بل كما ان فخر
 احمد بعد ان نصب علامته التصب بعد الجار عاونه البحر وكذا الخ
 في التثنية والجمع فخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
 العوامل لصحة الحقيقة **فان قلت لا يتحقق الاختلاف**
 في اخر المعرب لاقى العوامل في اركب بصل الاسماء المعدونة
 المشابهة لثبتي اصل مع عامله ابتداء وترتيب عليه الاعراب
 بل هذا لا يحدوث الاعراب بل دخول العامل **قلت هذا حكم**
 اخر من احكام المعرب الاختلاف حكم اخر فلو دخل احد الحكمين
 في اخر لا فساد فيه فان المعرب احكاما كثيرة لا يكتفي بها فليكن
 هذا الحكم اخر هذا لقبيل غاية الامران هذا الحكم لا يكون
 من خواصه لشمالة **الاعراب ما هي حرف وحركة** **الاختلف**
اخره اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة **بل اي تلك**
 الحركات والحرف وجان برادها الموصولة بالحركة والحرف لا
 يرد العامل والمفتضى ولو اقيمت على عمومها خرجا بالتسبيح

المفترضة

من قوله به فان المنبأ در من السبب هو السبب لتسبيح العالم
 والمفتضى من المسبب البعيدة وبقيدا الحيثية يخرج حركة نحو
 غلام لا نمر معرب على اختيار المصالح لكن اختلاف هذا الحكم على اخر
 المعرب ليس مرجح بل نمر معرب بل نمر حيث انه ما قبل ياء المتكلم
 وهذا لا قد رخم هذا الاعراب مع ما وسعنا لكن المصا اذ ان يجر
 على فائدة اختلاف وضع الاعراب فخصم اليه **قوله ليتك**
علي المعاني وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس لهذا من قما
 التحال ان خارج عن الحدوث للام في اليك متعلق باخراج عن
 الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من نحو الكلام فان لم يعبد عن
 الفصح غاية البعيد في الكلام فيه متعلق بقوله اختلاف اخر
 يعني اختلاف اخر ليلما لاختلاف وما به الاختلاف **علي المعاني**
 يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعوية** على صيغة
 اسم **الفاعل عليه اي على المعرب** على تضمين مثل معنو
 الورد والاسم استيكت يقال لا تعوروا شيئا فاعوروا اذا

تداولوه امر اخذ جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
 والبدلية لا على سبيل الاجتماع فانما اولت المعاني المختلفة
 المقضية لا على سبيل المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجمعة لخصا دها
 فيخرج ان يكون علاماتها امض كذلك فوقع بسببها اختلاف
 في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني
 ووضع بحيث يختلف اعراب المعرب باختلاف تلك المعاني
 وانما جعل الاعراب في الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل
 على المستوفى والاعراب على صفة ولا يشك ان الصفة مستخرجة
 عن الموصوف فالاعراب ان يكون الدال عليها ايضا
 متاخرا عن الدال عليه وهو ما خول من امرنا انا اوضحه
 في ان الاعراب يوضع للمعاني المقضية او من عزيت معدة
 اذا فسدت على ان يكون الهزة للسلب فيكون معناه
 ازالة الفساد وسمي بذلك لانه يزيل الفساد النابس بعض المعاني
 ببعض **واعراض** اي انواع اعراب الاسم ثلثة **رفع ونصب**

هذه الاسماء الثلثة تختص بالحركات والحروف الاعرابية ولا
 يطلق على الحركات لبنائية اصلا بخلاف القمّة والشمّة والكفر
 في ثنائيتها في الحركات لبنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
علية في الرفع حركة كان او حرف **على الفاعلية** اي علامته
 كون الشيء فاعلا حقيقة او كما يتمثل للمحققات بالفاعل ايضا
 كالابتداء والتجريد غيرهما والنصب حركة كان او حرف **علم المقتر**
 اي علامته كون الشيء مفعولا حقيقة او كما يتمثل للمحققات
به والتجريد حركة كان او حرف **علم المضاف** اي علامته كون الشيء
 مضافا اليه وانما كانت الاضافات بنفسها مصدرة ترجع الى
 الحاق الياء المصدرة اليها كما في الفاعلية والمفعولية
 وانما اخص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
 ثقيل والفاعل قليل لانه واحد في عطي القبول للقليل
 النصب خفيف والفاعل كثير لانها اختصة فاعطي الخفيف
 للكثير ولما سبق للمضاف اليه علامته غير التجريد جعل علامته

العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل
المعنى المقضي اي معنى من المعاني المعقولة على المعرب
 المتضمنة **للاعراب** فهي جارية زايها واما ما لم يحصل
 معنى لفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي ما يتنكر
 وايت عامل ان يحصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب
 علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل ان يحصل معنى ^{ضارة} لا
 في زيد فجعل الجر علامة لها **فالمفرد المصنف** اي الاسم المفرد
 الذي لم يكن شدة ولا جحوا ولا غير منصرف كزيد **وكذا الجمع المذكر**
 اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سائما واما لم يكن غير
 منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاعراب
 على الاصل من جهة واحد هما ان الاصل في الاعراب ان يكون
 بالحركة والاعراب فيهما بالحركة فانها ما واد كان الاعراب بالحركة
 في الاصل ان يكون بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة و
 الاعراب فيهما بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة في الاعراب

فيهما بالضم وفيما اي حال الرفع والفتح **فصب** اي حال النصب
والنكرة اي حال النصب بكونه نكرة او موصوفا او موصوفا
 انظر في تقديمه مضافا بحتم ان يكون النصب على الحالية و
 المصدرية فالقسم الاول مثل جازي وجازي وابت جازي ومررت
 به جازي والقسم الثاني مثل جازي بطل ورايت طلحة **مع التثنية**
النساء او موصوفا يكون بالالف التامة واحترز من ان يكون
 فانه قد علم **بالضم** وفيما **والنكرة** **فصب** او جازي فان النصب
 فيه تابع للجر اجرا للرفع على وثرة الاصل الذي هو جمع المذكر
 السالم فان النصب تابع للجر كما سيجي ذكره مثل جازي
 مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات **غير المصنف**
بالضم وفيما **والفتح** **فصب** او جازي فالجريدة تابع للنصب كما
 ستذكره نحو جازي احمد ورايت احمد ومررت باحمد **فحول**
وايول **وحول** بكسر الكاف لان الحرفين للمرة من جانب
 زوجها فلا يضاف الا اليها **ومنول** **والهول** **والهول** **والهول**

المتكرا الذي يستعمل ذكره كالعون والصفات للشيء والافعال
 الفعلة وهذه الاسماء الاربعة مقوصات في اديته **وقولهم**
 اجوف او لا او لا اسمها اذا صلد فوه **وقولهم** وهو لغير
 مقرون بالواو من اذ صلد فوه وانما المضيق والى الرسم
 دون الكاف المضممة لا يضاف الى اسماء الجناس في
 هذه الاسماء الستة **بالواو** **وقولهم** **الف** **فصل** **الآية**
 ولكن لا مطلقا بل حال كونها بكرة اذ صغر فقامت بحركة
 نحو جاء يناخيك ورايت خيالك ومرت باخيك وموحدة
 اذا لم يمتزج منها معيب باعراب التثنية والجمع وانما لم
 يصح بهذين التقديرا كلفاء بالهشدة ومضافة لانها اذا
 كانت بكرة وموحدة ولم يكن مضافا لاصلا فاعرابها بالحركة
 نحو جاء يناخيك ورايت خيالك ومرت باخيك في غير ان تكون
مضافة ولكن في غير **المتكلم** لانها اذا كانت مضافة
 الى باب المتكلم فحاصلها كاسم الاسماء والمضافة اليها ولو كان

في هذا تشريطا بالمثل لا يتوقف على اشتراط اضافتها لكونها
 الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
 لما جعلوا اعراب المشتق جمع المتكرا السالم بالحروف زادوا ان
 يجعلوا اعراب بعض اعدادها كذلك لئلا يكون بينهما وبين
 الاحاد وحشة ومنافرة وانما اخاروا اسماء ستة لان اعراب
 كل من المشتق والجمع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء
 وانما اخاروا هذه الاسماء الستة ليشابهتها المشتق والجمع
 فيكون معانيها منبهة عن تعدد وجود حرف صالح للاعراب
 في اخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المتخذة
 الا على ان يكون له فاعلم ليس مع فيها من اعراب حادة الحروف
 المحذوفة عند الاعراب **المشتق** **وما يلحق** به وهو كذا وكذا
 كذا وكذا ولم يذكر كونه فرع **كالهضاف** اي حال كون كذا وكذا مضافا
المضمر وانما اقتيد بذلك لان كذا وكذا باعتبار لفظه مفردا
 معناه مشتق فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي

الاعراب بالحروف وتروى فيه كلاً اعتبارين فاذا اضيف الى
 المظهر الذي هو اصل روعى جانب لفظا الذي هو اصل
 واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته قد تروى
 لان اخره يقط بالقاء الساكنين نحو جاء في كلا الرجلين وروى
 كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمحل
 الذي هو الفرع او غير جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
 بالحروف التي هي الفرع نحو جاء في كلاهما ورايت كليهما و
 مررت بكليهما فلذلك قيدكون اعرب بالحروف يكون مرثا
 الى مضمحل **انسان في كذا** اثنتان واثنتان فان هذه الالفاظ
 وان كانت مفيدة لكن صورتها صورة التثنية فكيف **فيها ما لا**
نصا والباء المشوكة ما قبلها نصا وجر كما سيجي **جمع**
المذكر الساكن والمزاد به واسم من اصطلاحا وهو الجمع بالواو
 والتون او البناء قبله في نحو سب من ارضين فما لم يكن
 واحدا مذكرا لكثر الجمع بالواو والتون وما حكى به **وهو الواو**

و

جمع ذو الاعراف **وعشر** **فيها خواتمها** اي نظائرها السبع وهو
 ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة
 والا فالحق اطلاق عشرون على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
 واطلاق ثلثين على تسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا
 القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة لا
 لغتين في المجموع **بالواو فقط والياء نصبا وجزا وانما**
 جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع ملحقاته بالحروف لانها
 فرع للواحد وفي اخرها حرف يصلح الاعراب وهو علامة
 التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك حرفا اعربا ليعمل اليك
 اعربها فاعرب الاعراب كما انهما فرعان لانه الاعراب بالحرف
 فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعربها بالحروف وكان
 حروف الاعراب ثلثة واعربها باستثنية ثلثة المثنى وثلثة الجوز
 فلو جعل اعراب كل واحد منهما تلك الحروف لثمة لوقع الالتباس
 ولو خض المثنى لها بقى الجوز بلا اعراب ولو خض المجموع بها بقى

محدود في القاء الساكنين **كفاح** او غير محدود كالقاضي
نحو **جاء** اي مجيء الى الزرع والنجلاء **جاء** الى نصبه **استفقال** الف
والكسرة على الياء دون الفتح **والموسلي** عطف على قوله
كفاح تقدير الاعراب للاستفقال قد يكون في الاعراب بالجر
وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو **مسلي** بخلاف تقدير الاعراب
للتعدي فانه يقتضي الاعراب بالجر **وقعا** يعني تقدير الاعراب
في نحو **مسلي** انما هو في الرفع فقط دون النصب بالجر نحو
جاء في مسلي فان اصله مسلي لقوط النون بالاضافة في
الواو والياء والتاقيض هما ساكنان في قلب الواو ياء فندم الياء
وكسرها قبل الياء فلم يقع علامتا الرفع التي هي الواو والياء
الاعراب في حال الرفع تقديرنا بخلاف حال النصب والتخفيف
الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمات في ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرنا في الاحوال التي هي مثل
جاء ياء القوم ودايت ياء القوم ومررت ياء القوم فكذا

لما

لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ ما لبقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظا بل صار تقديرنا **واللفظي** اي الاعراب للفظ
فما عدا يعني في ما عدا ما ذكرنا تقدير الاعراب واستفقال
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف غير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف ويعرفه يعرفه المنصرف على قياس الاعراب للتقدير
واللفظي عرفه الله غير المنصرف واكفى تعريفه فقال **غير المنصرف**
ما ايسر من تعريفه **ان** تؤثران باجتماعهما واستجماعهما
فيما اذا سيجي ذكر **من** **تلا** **تبع** او علة واحدة **من** **تلا**
التسعة **تقوم** هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام ما
العاشرين بان تؤثر وحدها تأثرهما **وهي** اي العلة التسعة
مجموع ما في هذين البتين من الامور التسعة لاكل واحدة
لا يقال لا يصح الحكم على العلة التسعة بكل واحد من هذا
وذلك المجموع **شعر** **عده** **وصف** **تأنيث** **ا** **ومعرفة**
عنه **تجمع** **لترتيب** والعلة عطف هاتين القائدين

من الواو والي ثم الجيم المحاذ على الوزن **والثون والثمة من قبلها**
 ووزن **هذا القول** فقوله زائدة منصوب على الحال
 اذا تعني يمنع الثون الصرف على كونه زائدة وقوله الف فاعل
 الظرف اعني من قبلها او مبتدا بخبره الظرف مقدم ولا يخفى
 ان الالف من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
 ولهذا يعبر بها بالالف الثون اثنان ولوجعل الالف
 في عالم القول زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريدين زيادة
 الالف قبل ثون اشتراكها في وصف الزيادة وقدم الالف
 عليها في هذا الوصف هم زيادة ما جيعا وهذا كما اذا قلت جارية
 زيدا راكباً من قبل اخوه فزيد على اشتراكها في وصف الزيادة
 وقدم اخيه عليه في هذا الوصف فقوله وهذا القول يخرج
 بغير ان فذكر اللف بصورة التطبيق على الحفظ لان حفظ
 الظم اسهل والقول بان كل واحد من امور التسعة علة
 قول فقول لا تحقيقا اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد

او القول بانها تسع تقرب لها الى الصواب لان في عدد ما خالف
 فقا لبعضهم انها تسع وقا لبعضهم انها اثنان وقا لبعضهم
 احد عشر لكن القول بانها تسع تقرب لها الى ما هو الصواب
 من المذاهب لثلاثتهم انه ذكر امثلهما للعلل المذكورة على
 ترتيب ذكرها في التبيين فقال **مثال عشر** مثال للعدد **واخر**
 مثال للوصف **وطلحة** مثال للثانيك **وزليب** مثال للمعرفة
 وقوله اريد بيب مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي الثانيك
 اللفظي والمعنوي **وابرههم** مثال للمجمع **وسايد** مثال للمجمع **ومعدي**
 مثال للتركيب **وعمران** مثال للالف والثون **واحمد** مثال للمؤن
 الفعل **وحكم** اي حكم غير المنصرف الاثر المشتب عليه من حيث
 اثباته على عشرين او واحدة تقوم مقامهما **ان الالف** في **الاول**
 وذلك لان لكل علة فرعية فاف وقع في اسم علمتان حصل في **ثمة**
 فيشبه الفعل من حيث ان له فرعين بالتسوية الى اسماء **ثمة**
 انقاره الى الفاعل والخرجهما اشتقاق من المصدر فمع من **لا**

المختصر بالاسم وهو المجرى والثوب الذي هو عارضة الفكر وانما قلنا
 ان لكل علم فرع لان العلم فرع للمعدول عنده والوصف فرع
 للموصوف انما ندفع للتذكير لانك تقول في الفرق ثمة والتعريف
 فرع للتكثير لانك تقول لعل ثم الرجل والعينه في كلام العرب فرع التعريف
 اذا اصل في كل كلام ان لا يتخاطب لسان اخر والجمع فرع التثنية
 والتكثير فرع الافراد والالف التثنية لانها تدان فرع ما زيدنا
 عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع
 ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فذا وجد فيه هذا الوزن
 كان فرعاً لوزن لان الاصل في **تجوز** اي لا يمتنع سواء كان صفة
 او غير ضرورية **صفر** اي جعله في حكم المنصرف با دخال الكسرة
 والتثوين فيه لاجل الضرر في حقيقة ان غير المنصرف عند الله
 ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وادخال الكسرة والتثوين
 لا يلزم خلقي الاسم عنهما وقيل المراد بالصفة معناه اللغوي لا **اصطلاح**
 والفتحة في صفر راجع الى **الحكم للضرورة** اي لضرورة وزن التثنية

اورع

اورعاية عافية في تدان وقع غير المنصرف في التثنية انما يقع من منع
 صفة انكسار تجزئ عن الوزن وانما حراف تجزئ عن التثنية
 انما اقول في قولك صحت على مصاب او انما اصب على الزمام صرة
 لايها وانما الثاني في قولك اعد ذكر نعمان لانا ان ذكره هو
 المسلمك دثر بتضوع فانما لو فتح فون نعمان من غير توثيق
 الوزن ولكن يقع فيه انما في تجزئ عن التثنية كما يحكم
 به سلامة الطبع في ان قلت قلنا اختراع عن الحراف ليس ضروري
 فكيف يتمد قوله بالضرورة قلنا الاختراع عن بعض الحراف
 اذا امكن اختراجه ضروري عند الشعراء وانما الضرورة
 الواقعة لرعاية القافية فكما في قول سلم على خير الزمان **سليم**
 حبيب الله العالمين **محمد** بشير ندمها شمي كثر **عطوف**
 روف من يعني باحدا فانما فرق لبا احدا لا يخل بالوزن ولكن
 يخل بالقافية في ان حرف التثنية في سائر الالفاظ لانا لا المكثرة
او التثنية اي ويجوز صفر غير المنصرف ليجعل التثنية

بينه وبين منصرفه لان غاية التناسب بين الكلمات منهم
 عندهم وان لم يصل الى حال الضرورة **مثلا** **الاسم** **الذي** **حيث** **من**
 سلاسل التناسب المنصرف الذي يليه اعراضه لا لا تقوله
 سلاسل او غالا امثال المجموع غير المنصرف الذي هو من المنصرف
 الذي هو غير المنصرف لتناسبه **ان يقوم** **ما** اي العلة **الاولى**
 التي يقوم مقام العلة من علل التسع علمان مكررتان
 قامت كل واحدة منهما مقام علمين لتكررها احدهما
المجموع البالغ الى صيغة شتى المجموع قد تكرر فيه الجمعية
 حقيقة كالكالبي اساور وناعيم وحكا كالمجموع الموافقة لها
 في عدد الحروف والحركات السكات كالجود ومصاير وفانها
 التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه **معها** **الفاء** **التانيث**
 المفصولة والمدودة اي كل واحدة منهما كجلى وحل
 لانها لا زماتان للكلمة وضعا لا تقارفا **فانها** اصلها فلا يقدر
 في حيل حل ولا في حيل **فجعل** لزوما للكلمة من ليرة تانيث

اخرضا را **التانيث** مكررا بخلاف **الفاء** فاقا ليست لازمة للكلمة
 بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكور والمؤنث
 فلو عجزا لزوم الفارض كالعامة مثلا لا يقووه **الزوم** **الزوم**
في العدل مصلو صي للمفعول يكون الاسم معد **الخروج**
 اي خروج الاسم اي كونه مخرجا **من صيغة الصلبة** اي عن صورة
 التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا
 يخفى علمان ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
 فباضافتها لصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
 وان المتبادر من خروج عن صيغة الصلبة ان تكون المادة
 باقية والتغيير لما وقع في الصورة فقط ولا يتنفس بها حذف
 عنه بعض الحروف كاسماء المحذوف لا انجان مثل بلووم
 فان المادة ليست باقية فيها وان خرج عن الصيغة
 الصلبة استلزم دخوله في صيغة اخرى كاي صغيرة **للاولى**
 ولا بعد ان يعتبر مغايرة لها في كونها غير اخذت تحت اصل

وقعدة كما كانت الأولى في الخلقة فخرجت عند الميزان ثمانية
واما المغيرات الشاذة فلا سلم انها مخرج عن الصيغة الأصلية
فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من المخرج الشاذة ليست مخرجة
عما هو لقياس فيهما اعني اقوسا وانيبا بل انما جمع القوس
وانيبا ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يبيحهما أولا على اقوس وانيبا بدارج اقوس وانيب
عنهما وقل بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريفا للثاني
بما هو انتماء ما اذا كانت المقصود تميزه عن بعض ما عداه فتميز
ان يقال المقصود هي هنا تميز العدل عن سائر الادلل لا عن كل
ما عداه فحيث حصل تميزه بهذه التميز لا بأس بكونه اعم منه
في الحاجة في تعريب هذه التعريف الى ان كتاب تلك التكاليفات
واعلم ان العلم قطعاً انهم لما وجدوا تلك مثلث واخر وجمع
وعلم منصرف ووجهها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلانية
احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ووجهه للاعتبار الا العدل

فانظر

فان غيره فيها الا انهم تميزوا للعدل فيما عداه من هذه الامثلة
فجعلوه عين صرف للعدل وسببا اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من احراز احدهما وجودا اصل للاسم العدل وثانيهما اعتبار
اخر اخرج عن ذلك الاصل فلا يتحقق التعريف بدون اعتبار ذلك
اخر اخرج في بعض تلك الامثلة بوجود دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي
بعضها لا دليل غير منع الصرف في خبر له اصل يتحقق العدل
باخراج عن ذلك الاصل في تقسام العدل في التحقيق والتقدير
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدر او اما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل يتحقق العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف فعلى هذا قوله **تحقيقا** معناه خروجها كائناتنا
عن اصل محقق بل عليه دليل غير منع الصرف **كذلك** **ومثله**
والدليل على اصلها ان في معناها تكرارا دون لفظها
والاصل ان اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا

مكرز كما في جابه في لقوة ثلثة ضلما ان اصلهما لفظ مكرز وهو
 ثلثة وكذلك في اطاق وموحد وشاوشى الى دباع وجمع بالثلاث
 وفيما وزاها الى عشار ومغشرا وزاها الى صواب مجيها واليب
 في منع صرف ثلثه مثلك واخواتها العدل والوصف لان
 الوصف في العضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت صليمة في
 ثلثه مثلك باعتبار ما فيها وضع الهمزة جمع اخرى وثبت
 اخرى اخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل شدة اخر انتم ثقل
 الى معنى غير قياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام والاضافة
 او كلمة من حيث يستعمل الواحد منها علم انه معدول من احدها
 فقال بعضهم انه معدول غافيه للام اي عن الخروق للعضام
 هو معدول عما ذكر معد من اي عن اخر من ولها لم يذهب الى تقدير
 الاضافة لانها توجب التثنية والبناء والاضافة اخرى مثلها
 نحو **قبح** وقبل ويايم نيم ندي وليس في اخر شئ من ذلك فتعين
 ان يكون معدولا عن احد الاخرين **وجمع** جمع جمعا موشيا

ركنه

وكذلك كتم وتبع وصبح وقياس ضا افضل ان كانت صفة من يجمع
 على فعل كجاء على حرف ان كانت اسما من يجمع على فعل الى وفعل الى
 كصاح على صحاري وصحارات فاصلها اما جمع او جمع الى وجمع الى
 فاذا اعتبر اخر اجها من واحدة منها تحقق العدل في احد السببين
 فيها العدل التحقيق والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالانفلة
 في باب لتأكيد اسماء وفي الجمع واخواته احد السببين ووزن الفعل
 والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد المجموع الشاذة كانه
 واقرب من ان لم يعتبر اخر اجها عما هو القياس فيها كانياب واقول
 كيف ولو اعتبر جمعا ان انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجملة
 ولا في عدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ من ان يحكم
 فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول
او تقدير اي خروجها كاشنا عن اصل مقدوم مقدر من كون اللفظ
 الى تقديره وقدره مع الصرف لا غير **كهم** وكذلك زفرها لهما
 لما وجد غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الاصلية

اعتبر فيها العدل ولما توشى اعتبار العدل على وجود اصل له
 يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف فقد يفهم ان اصلها
 عامر وزاد عنهما عدل العرف **ومثل** **باب** نظام المعدل عن
 قاطرة المعدل بامر نظام كل امر على وزن فعل الاعيان
 المؤنثة من غير زوات **المادة** **التي** **تسمى** **ب** **نظام** **المعدل**
 في هذا الباب جعل العرف زوات لراى الاعلام المؤنثة مشلحة
 وطرافها مبينة وليس فيها الاسباب العلية والثانية
 السببان لا يوجان البناء فاعبر فيها العدل التحصيل سبب
 البناء فلما اعتبر فيها العدل التحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها
 علماها فاجعلها معبرا غير تصرف في حلال على نظام مع عدم
 الاحتياج اليه لتحقيق السببين منع الصرف العلية والثانية
 فاعتبار العدل فيها انما هو للحل على نظام لا التحصيل سبب
 منع الصرف لهذا يقال ذكر باب نظامها ليس في محل لان الله
 فيما قد فيه العدل التحصيل سبب منع الصرف انما قال في

نعم

تتبع لان الخافين بدونه فلا يكون فما تصرفه والمراد من نعيم
 اكثرهم من الاقل من نعم لا يجعلوا ذوات لراى سببها
 غير تصرف فاجعلها اعتبارا العدل فيها التحصيل سبب البناء
 وحمل ما عدا ما عليها **الوصف** وهو كون الاسم والاعيان
 مأخوذة مع بعض صفاتها بنوا كانت لهذا الدلالة بحسب المشا
 مثل احرفا موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي
 هي الحرف او بحسب الاستعمال مثل اربع في مرتبته صوت الرفع
 فان موضوع المرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصف في بحسب
 الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فلما ابر
 قبل النسوة التي من قبل المعدلات الاعداد علم ان مع
 مرتب بنوة موصوفة بالافعية وهذا معترض في عرض له
 في الاستعمال الاصل بحسب صل الوضع والمعتبر في سبب
 منع الصرف هو الوصف الاصل لاصالة العرض لعضو
 فذلك قال **الوصف** **الوصف** في سبب منع الصرف

كالتأنيث للفظي بالثاء بشرط العائدية الا ان يثنيها فوقها
 في التأنيث اللفظي بالثاء بشرط وجوب منع الضرر في المعنوي
 بشرط الجواز ولا يثني نحو به من شرط اخر كما اشار اليه بقوله **ونشر**
تختم بالثاء اي بشرط وجوب تأنيث التأنيث المعنوي في منع الضرر فاحد
 الامور الثلاثة **زيادة على** التي زيادة حروف الكثرة على ثلاثة مثل
 رتيب **او تحريك** حروف **الوسط** من حروف الثلاثة مثل **ستر** **والج**
 مثل ما وجوزوا ثما بشرط وجوب تأنيث التأنيث المعنوي لحد لا
 التثنية يخرج الكلمة بشقل احد الامور الثلاثة عن الحقة التي هي ثاها
 ان تثار بشقل احد السببين فترحم تأنيث وتقل القولين ظاهر
 وكذا الجملان لسان الجمع ثقل على العرب **فقد يجوز صرفه**
 نظرا الى اشياء شرط تختم تأنيث التأنيث المعنوي على احد الامور الثلاثة
 عدم صرف نظر الى جواز السببين فيه **ونائب ستر** علما للطفة
 من طرقات اثار **وماء وجوز** علمين للبداهة **من منع** حرفها
 انما رتيب فللعلمية والتأنيث المعنوي على شرط تختم تأنيثه وهو

الرفاء

الزيادة على الثلاثة طرقات علمية والتأنيث المعنوي مع شرط
 تختم تأنيثه وهو تحريك الوسط واماء وجوز فللعلمية وثا
 المعنوي مع شرط تختم تأنيثه وهو الجوز فان **سقى** اي بالثاء
 المعنوي **بما كثر** في سببية منع الضرر **زيادة على** الثلاثة
 الحرف الرابع في حكم ثاء التأنيث قام مقامها **فقد** وهو ثا
 معنوي سمعي باعتبار معناه الجنس اذا سمى به رجل **وعقير** لان
 التأنيث الاصلي في العملية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقام
 والعلمية وحدها لا تمنع الضرر **وعقير** وهو ثا معنوي
 سمعي باعتبار معناه الجنس اذا سمى به رجل **منع** حرفها
 لانه وان زال التأنيث بعلمية للمذكر في الحرف الرابع قام مقامها
 بدليل انه اذا صرف قد علم ظهور ثاء المقدد كما يقتضيه قاعدة
 التصغير في قد بخلاف عقير فانما اذا صرف عقير عن غير
 اظهارا لثاء لان الحرف الرابع قام مقامه فعقير اذا سمى
 به رجل اشبع حرفه للعلمية والتأنيث الحكمي **الحرف** اي

التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات
 المعرف شرطها اي شرط نافي ما يمنع الصرف **ان تكون علمية**
 اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرة
 او منصوبة الى العلم بان تكون حاصلته في علم ان يكون ثانيا
 للنسب وانما جعلت شرطية بالعلمية لان التعريف المضمر في العلم
 لا يوجد الا في المنبئات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
 باللام او الاضافة جعل غير المنصرف متصرفا وفي حكم المنصرف كما ينبغي
 فلا يتصور كون سبب المنع الصرف فلم يقل الا التعريف العلمي
 وانما جعل المعرف سببا والعلمية شرطية لانه يجعل العلمية
 سببا كما جعل البعض لان فحوية التعريف لا يشك في ظهور فحوية
 العلم **العلمية** وهي كون اللفظ تاما وصفيا للعرب والثاني
 في منع الصرف شرطان **شروطها** الاول ان تكون **علمية** اي
 منصوبة الى العلم في اللفظ **الحقيقية** بان تكون متحقق في خبر
 العلم في العلم حقيقة كما بهيم احكاما بان يتقدم العرب في العلم

الى العلمية من غير تصرف فيه قيل كقولون فانه كان في العلم اسم جنس
 جنس سمي به احد اقسامه الفاعل المحو فله قبل ان يتصرف فيه
 العلم فكانه كان علما في العجيبة وانما جعلت شرطية لانما يتصرف
 فيها العرب مثل تصرفناهم في كلامهم فيضعف فيه العجيبة فلا
 تصلح سببا لمنع الصرف فلهذا النوع في علم انما لا يمنع
 صرف لعدم علمية في العجيبة وشروطها الثاني ان لا يكون
عربي الحرف **الوسط او زيادة على الثلاثة** اي على ثلاثة احرف
 لا لا تقارضا لاختلاف السببين **فوق منصرف** هذا النوع
 بالنظر الى الشرط الثاني فانصرفا فوج انما هو لا يشاء الشرط
 الثاني في هذا اختيار المصطلح لان العجيبة سبب ضعيف لانه امر معوي
 فلا يجوز اعتباره مع سكون الوسط وانما الثاني لمرعاه
 مقدمة تظهر في بعض التصرفات فلهذا نوع قوة فجاز ان يعتبر مع
 سكون الوسط وان لا يعتبر في ذلك قد اعتبرت العجيبة في ما
 وجوز مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر بها قلنا اعتبارها

فما سبقا هما هاتان القوتان سببين اخرين لا يقعان في مكان الا ^{سط}
احدهما لا يارو من اعتبارها القوت سببا اخر اعتبار سببها
بالاستقلال **والثاني** وهو اسم حسن بليار كبر **والثالث**
ممنوع حرفه ما لوجود الشطر الثاني فيهما فان شترهما لا يوط
وقاية هيم الزيادة على الثلاثة وانما اخلص التفرع بالشطر الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عند من اضراف نحو فكلما
قدم اضرافه انما تفرع على اشياء الشطر الثاني والاول
تقديم ما هو مستفوع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الازياء
عليهم السلام مستفوعة عن اضراف الاستتار محمد وصالح وشعب
وهو كقوله عيسى بن مريم ووطيخفها وقل ان هوذا النور
لان سببه قلة معدة ويؤيده ما يقض ان العرب من ولد اسما
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسماعيل فيما يذكر
فكان كقوله **الجمع** وهو سبب قائم مقام سببين **نظر**
اي شرط قائم مقام سببين صيغة انتهى للجمع وهي الصيغة

التي

ان كان اولها مفتوحا وثانيها الفاء بعد الفتح فان شترهما
او ثلثا او سبطا ساكن وهو التثنية لا تجمع جمع التكثير في اخرى
ولهذا سميت صيغة مشهورة بالجمع لانها جمعت في بعض الصور
حرفين تكثيرا فانها تكسيها المفسر للصيغة فانما جمع السلافة
فانما لا يغير الصيغة فيكون ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن
جمع امن على ايامين وصواب جمع صاحبة على صاحبات
وانما اشترط ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير في قوله
ماء منقولة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها
تاء التانيث باعتبار ما يؤكل اليه حالة الوقف فلما يرد نحو
فوار جمع فارعة وانما اشترط كقوله بغيرها لانها لو كانت
معها كانت على زنة المفردات كقوله فانه على زنة كراهية
وطواغية بمعنى الكراهية والاطاعة فيدخل في قوة جمعة قور
ولا حاجة الى اخراج نحو مداني فانها مفرد تخص ليس جمعا لا في
الحال ولا في الما لانها التانيث بالجمع ملاين بلفظ اخر بخلاف الزنة

فانها في زين او في زمان بكسر الفاعلم ثم اسبق ان صيغة مشي هو
على قسمين احدهما ما يكون بغيرها واما ما يكون بها فاما
ما كان بغيرها فمنع حرفه لوجود شرط تاييدها كما جحد
مثال لما بعد الف حرف ن ومما يج مثال لما بعد الف ثلاثة اخر
اوسطها ساكن **والفارقة** واما لما في صيغة مشي هو
مع الهاء **فمنع** لفراش شرط تاييدها وكونها بلا هاء **وتجاء**
علما بالاصح هذا جواب عن سؤال قل قد قيل ان حضا
على جنس الضبع يطابق على الواحد لكثير كما ان اسامة علم
جنس الاسد فالجمعية فيه وصيغة مشي الجمع ليست من
اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية في غير ان يكون حضا
منصرفا لكنه غير ضروري في نظر الجواب ان حضا جازا لكونه
علما للضبع **منع** لا للجمعية كما لا للجمعية الاصلية
لا بد من قول عن في فاته كان في الاصطلاح حضي بمعنى عظم
البطن سمي بها الضبع مبالغة في عظمه بطنا كان كل فرد منها

جماعة من هذا الجنس فالمعنى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان هذا العلية
وانا ثبت لان الضبع هو انما الضبعان قلنا علمية غير مشقة
والا لان بعد التأكيد ضرورة ان الثانية غير مسلم لان علم جنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اتفق المصنف في التسمية على اعتبار
الجمعية الاصلية بهذا القول ولما قيل الجمع شرط ان يكون في اصل
كاف في الوصف لا يتوهم ان الجمعية كما وصف قد يكون
اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العوض في الجمعية **وسئل** جواب عن سؤال قل
قد قيل ان في قد تقتضي عن الاشكال الوارد على حد
الجمع بخضار يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في اصل
فما تقول في سئل في فاته اسم جنس يطابق على الواحد والكثير
والجمعية فيه لا في الحال ولا في اصل فاجاب بان قد اختلف
في صرفه وصعده فهو **انما يصرف وهو الاكثر** في موارد

الاستعمال فيه الاشكال على قاعدة الجمع كقوله **فقد قيل** ^{ثبته} في
 عندنا اسم **العجي** ليس بجمع لان الحال في الاصل **حتم** في منع الفر
على ^{ثبته} وانما على ما يوازن من الجمع العينة كما نعيم ومصايج
 فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبل الجمع حقيقة
 لكنه من حيث الحكم فالحقيقة على هذا المقدم انهم من ان يكون
 حقيقة وحكاية هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
 اخر على الاسباب التسعة ومما حمل على الموازن **وقيل** هو
عج ليس بجمع حقيقة لانه اسم يطلق على الواحد ^ك
 لكنه **جمع** سره لانه **فصل** او فضا في ثبوت واحد غير نصف
 وموقعا عندنا ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
 فلهذا حفظا لقاعدتهم اندمج سره لانه كان سمي كل قطعة من
 السر ويل سره لانه تم جمع سره لانه على سر ويل **وانما** ^{ثبته} اي
 سر ويل لانه لم يحقق جمعية تحققا والاصل في الاسماء
 الصرف **فانما** ^{ثبته} فيه بالتقضي على قاعدة الجمع لاحتاج

الى التقضي عنه ونحو **جوار** اي كل جمع منقوص على فوا على ما
 كان او و او يا كما بجواري والدواعي **فعا** ^{ثبته} اي في حالتي
 الرفع والنصب **ففاض** اي حكمه في ضرب مجسبا لصورة في خلاف
 الياء عند وادخال الثوبين عليه تقول جاء في جوار ومررت
 بجوار كما تقول جاء في ضرب ومررت بقاض اما في حالة النصب
 فالياء تحركة مشوطة نحو رايت جوار في فلا اشكال في حالة
 النصب لان الاسم غير نصف للجمعية مع صيغة شهي الجوز
 بخلاف التي في الرفع والنصب قد اختلف في ذلك فبعضهم
 الى ان الاسم نصف والثوبين فيه ثوبين الصرف لان الاعلا
 المتعلق بجوهل الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
 الكلمة بعد تمامها في اصل جوار في قولك جاء في جوار جوار
 بالضم والثوبين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف في
 الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الفتحة للثوبين والياء
 لانقاء الساكنين فصار جوار على وزن ملامم وكلام فلم

بقول على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعمال انصرف في التثنية
 فيه للضم كما قبل الاعمال كذلك وذهب بعضهم الى انه
 بعد الاعمال غير منصرف لان فيها الجمعية مع صيغة منتهى الجموع
 لان المخدوف مبتدأ المقعد وهذا لا يجري لامر على الزاء
 والتثنية فيه تثنية لغرض فاما اسقط تثنية لغيره فغير
 عن الياء المخدوفة وعن حركتها هذا التثنية وعلى هذا القياس
 حالة البحر بالفتاوت وفي لغة بعض العرب ثبات الياء في حالة
 البحر كما في حالة النصب فتقول عرت بحواري كما تقول رابت
 جواربي ببناء هذا اللفظ على تقديم منع الضم على الاعمال
 فانه ح يكون الياء مفتوحة في حالة البحر والفتحة فيه خفيفة
 فواقع فيه الاعمال وانما في حالة الرفع فاصل جوار جواربي
 بالضم بلا تثنية حذف الهمزة للثقل وعوض عنها التثنية
 فسقط الياء لانهما الساكنين فصا بجوار وعلى هذه
 اللفظة الاعمال لا في حالة واحدة بخلاف اللفظة المشهورة

فان فيه الاعمال في حال التثنية كما عرفت **التركيب** وهو صيغة
 كالتثنية واكثر كلمة واحدة من غير حروفية بجزء فلا يربا البحر ويصرف
 عاملين **شخصا علمية** ليا من قول الزوال فجعل الفتحة في قوله ليا
 مع الضم **والله يكون** لان الاضافة تخرج المضاف الى الضم
 او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاف اعني منع الضم
ولا سنان لان الاعمال المشتملة على الاستناد من قبل المبتدأ
 نحو تاج طرفة فاتها باقية في حال العلمية على ما كانت عليه
 قيل العلمية فان التثنية بها انما هي لانها على صيغة غير
 فلو غيرية تقرر فيها التثنية كمن يقول تلك الالة لما وانا
 كانت من قبل المبتدأ فكيف يتصور فيهما منع الضم في الالة
 من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان
 لا يكون البحر الثاني من التركيب صوتا ولا متضمنا لحرول العطف
 ليخرج مثل سهوية ولفظوية ومثل خمسة عشر وستة عشر
 عاملين قلنا كانا كذا كفي في ذلك مما ذكره فيما بعد انهما من قبل

المبتدات واما الاعلام المستقلة على الاستاذ فلم يذكرنا انها
 اصلا فلذلك لا تحتاج الى اخراجها مثل **بذلك** فانه علم بلد
 مركب من بعدد هو اسم ضم وبان هو اسم صاحب هذا البلد
 جعلنا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او استا
 او غيرها **الاول والثاني** لعدد وان من سباب منع التفرج
 خيل بين اثنين من الحروف لروايد وقيمتان مضادتين لانه
 لمضادتهما لا لغير التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما
 والنجاة خلافا في ان سببهما منع التفرج لما لكونهما حرفين
 وفترتهما للمزيد عليه واما المشابهة ما لا لغير التانيث والجمع
 هو القول الثاني ثم انهما **كانا في اسم** يعني ما يقابل الصفة
 فان الاسم المقابل للفعل والحرف ما ان لا يدل على ذات ما اثر
 معيا صفة من الصفات كرجل وفردان يدل كاحمر وضارب فهو
 فالاول لحي اسم والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور ههنا
 هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فقط** اي

نظ

شرط الانفراد لكون في بعضها من الصرف واخرها الضم باعتبار
 انهما سبب واحد وشرط ذلك ان اسم لا يمتنع من الصرف
العامة تخليقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول تاء فيجوز
 شبههما بالغير التانيث **كهرب او كانا في صفة في كلام**
فقد ان كان الالف التون في صفة فشرطا ثقاء ضلالة
 يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه لبقى مشابها لالف التانيث
 على حالها وهذا انصرف صريحا مع انه صفة لان مؤنثه غير
وقيل شرط وجود **ضلي** لا في مؤنثه بل في كل ما لا يكون قهرا
 فيبقى مشابها ما لا لغير التانيث على حالها **ومن ثم** اي من اجل
 الخلق في الشرط **اخالف** **ومن ثم** في انه منصرف وغير منصرف
 فان ليس له مؤنث لا رجحان له لا في صفة خاصة بل في
 لا يطلق على غير تعالى على ما ذكره ولا على مؤنث فعلي من باب
 اشياء فعلا انه فهو غير منصرف وعلى ما ذهب من شرط وجود ضلي
 فهو منصرف **دون التكرار** ان في ذلك خلاف في منع صرف لوجود التكرار

على المذهبين لأنه مؤنثه سكت لا سكتة ووزن **فأولا**
 خارج في حرفة لا شفاء انتظ على المذهبين لأن مؤنثه ندانة
 لا تدعى هذا إذا كان ندان بمعنى التديم وإنما إذا كان بمعنى
 التادم فهو غير منصرف بالاشتاق لأن مؤنثه تدعى ون ندانة
وزن الفاعل وهو كون الاسم على وزن بعده من وزن الفعل
 وهذا التقيد لا يكفي في سببية من الصرف **بالشعر** فيها أحد
 الأسمين أما أن **يختص** في اللفظة العتية **بالفعل** بمعنى لا
 يوجد في الاسم العربي لا نقول من الفعل **كشعر** على صيغة
 الفعل الماضي المعلوم من التسمية ثم نقل من هذه الصيغة
 وجعل علما لغيره وكذلك بالعلما الماء وعشرة لموضع ونظم
 لرجل فقال قلت لي الأسمية وإنما نحو قيم اسمها الصبح **مع**
 وهو العندم وثلم علما لموضع بالنام فهو من الأسماء البقية
 المنقولة إلى العتية فالقدح في ذلك الاختصاص **ومنه**
 على البناء للمفعول إذا جعل علما **تختص** فائدة أيضا غير منصرف

ما

لعلية ووزن الفعل وإنما قيد بالبناء للمفعول فإنه على البناء
 فإنه على البناء للفاعل غير مختصا بالفعل ولم يبدى بل منع صرف
 إلا بعض النحاة أو **يكون** غير مختص لكن يكون في **أول** أي
 أول وزن الفعل وأول ما كان على وزن الفعل **زيادة** أي
 زيادة حرفا وحرفا نايدا من حروف ثابته **كزيادة** أي مثل
 مثل زيادة حرفا وحرفا نايدا في أول الفعل **غير قبل** أي
 حال كون وزن الفعل وما كان على وزن الفعل غير قبل
للتاء لأنه يخرج الوزن بهذا الاختصاص بالاسم
 عن وزن الفعل ولو قال غريقا بل التاء قياسا وبالاعتبار
 الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرفع عليه أربع إذا سمي **رجل**
 فإن كحق التاء فيه للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فائدة
 بجى التاء في اسودته المحيطة لأن في ليس باعتبار الوصف لا في
 الذي لأجله يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة الأسمية العادية
ومن ثم أي من أجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع** **أحر**

عن انصرف ثبوت الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانفس
يعمل لقبوله التاء ليعمل للمنافاة القوية على العمل والسير
ما فيه علمية في كل اسم غير مصروف ذكر فيه علمية مؤثرة
 في منع صرفه بالتبديلة المختار ومع شرطها لسبب اخر واخر
 بذلك مما يجامع القرائن اثبت وصيغة منها هي المجموع فان
 واحد منها كاف في منع التصرف لا في فيه العلمية **اذناكر** بان
 بأول العلم بواحد من الجملة المستأمة به نحو هذا زيد و
 زيدا اخر فان زيدا يستغنى بهما ويجعل عبارة عن الوصف
 المشتهر صاحبه به نحو قوله كل فعول موسى اي لكل
 مبطول نحو **ما يتبين** اي يظهر من بين اسباب منع التاء
 وشرايطها في سبعة **منها** اي العلمية لا تجمع مؤثرة الا
 ما اي لسبب الذي هي علمية شرطية وذلك وانما
 بالتاء لفظا او معنوا ليجوز التركيب والالف والنون المنفردتين
 في الاسم فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعه مشطبة بالعلمية

الا العدل ووزن الفعل استثناء مما سبق من الاستثناء الاول
 اي لا تجمع غيرها مشطبة الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
 تجامعها بثبوتها كافي وعمد احد وليست مشطبة فيها كما في تلك
 واحدهما **اي** العدل ووزن الفعل **متضا** اذ ان الاستثناء
 المعدول بالانستقراء على اوزان مخصوصة لا يثبت فيها
 من اوزان الفعل المعتبر في منع التصرف فلا يكون **معها** اي
 بوجوده من اهل الدائرة بين مجموع هذين الشيتين وبيانها
 فقط **الا احدهما** فقط لا مجموعهما فاذا انكر العلم في الفعل الذي
 احدا سبابه العلمية **بقى** **الاسباب** اي لم يبق فيه سبب من حيث
 هو سبب فيما هي مشطبة من الاسباب الاربع المذكورة لانه
 قد اشغل احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب
 الاخر المشطوب بالعلمية من حيث هو وصف سيدي فلا
 يبقى فيه سبب من حيث هو سبب **وعلى** **سببا** فيما هي ليست
 مشطبة فيمن العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وما

متساو ان اهتم بكسرين علما لمفازة من وزن الفعل مع وجود
العدل فيه فانه امر بصحة صحت في قياسه ان يحذف في صحت
فلما جاء بكسرين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير
محقق لجواز ورود اهتم بكسرين من صحت بصحت وان
لم يشتهر في الاوزان التي تحذف فيها العدل تحقيقا كان او
تقديرا لمجموع وزن الفعل وانه قد عرفت فيما تقدم ان
مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي
بدون اقتضاء منع الضرر فانه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل ومنها لا يقتضيه لوجود سببين في اتم
وزن العدل هما العلية والثانية ثم انه اشار الى الاستثنا
مثل امر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه وهو
وعلى سبويه الاخفش المشهور هو انما يحسن بكسر
سبويه ولما كان قول التليد اظهر مع موافقه لما ذكره
من القاعدة جعله اصلا واستند الى القائلين بالاسناد

وان كان

وان كان غير متحسن بتبنيها على ذلك في اصله كما هو والمراو
ينجو احدها كان معنى الوصفية فيه قبل العلية ظاهرة غير محقق
فيما قبل فيه سكران وامثالها ويخرج عنه اصل التاكيد نحو
اجمع فانه منصرف عند التثنية بالانفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلية لكونه بمعنى كل وكذلك اصل التفضيل
المخرج عن من التفضيل فانه بعد التثنية منصرف بالانفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار فعل اسما وان كان
معه من فلان منصرف بالانفاق لظهور معنى الوصفية فيه
بسبب من التفضيل **اعبارا بالاصالة** اي على تماثلها في
الاختلاف لاجل اعتبار الوصفية الاصلية **بها** فانه
لما زالت العلية بالتثنية في مقام من اعتبار الوصفية
فاعبرها وجعلت غير منصرف للصفة الاصلية وسبب
اخر كوزن الفعل والالف ما تكون المربطين فان تلك
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية لا باعتبارها

ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف
 قيل لباحث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوجود
 عنها مح وفيه بحث لان الوصفية لم تمنعها بالكلية بل بقي
 فيها شائبة من الوصفية لان الاسم للحيية السوداء والادوية
 للحيية التي فيها اسود وبياض وفيها شائبة من الوصفية فلا يثبت
 من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها في احدهما التكرار لانه قد
 زالت بالكلية وانما اخفش فذهب الى انه مصرف فان التكرار
 قلذالت بالعلية والعلية بالتكرار لا يثبت من غير ذلك
 فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والتثنية
 وهذا القول اظهر لما اعتبر سبب الوصف الاصل بعد التكرار
 وان كان ذا كلاله وان يعترف بحالة العلية ايضا فيستغنى
 خاتم من الصرف للوصف الاصل والعلية فاجاب عنه الله
 بقوله **ولا يلزمه** اي سبب من اعتبار الوصفية الاصلية
 بعد التكرار مثل احدهما **باب احكام** اي كل علم كان في الاصل

وهو منع

صفاء مع بقاء العلية بان اعلم في ايضا الوصفية الاصلية وحكم
 بمنع صرفه للعلية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب احكام
 على تقدير منعه من الصرف **من اعتبارها** اي في الوصفية والعلية
 فان العلم للخصوص والوصف للعموم **في حكم واحد** وهو منع صرف
 لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرنا الاصلية مع سبب اخر كما
 في اسود وارقم فان **قلت** التضاد انما هو بين الوصفية والحقيقة
 والعلية لا بين الوصفية الاصلية والعلية لانهما في الوجود
 اعتبر الوصفية الاصلية والعلية في منع صرف مثل
 حاتم لا يلزم اجتماع متضادين **قلنا** فنقدنا احدا المتضادين
 بعد ذلك له مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبل اجتماع
 المتضادين لكنه شبيه فاعتبارهما معا غير مستحسن و
جميع الباب اي باب غير المصرف **باللام** اي باب دخول
 لام التعريف عليه **او اضافة** اي اضافة الى غير **فصل**
 اي يصير محجورا **بالكسر** اي بصورة الكسرة لفظا او نقدا

وانما لم يكف بقوله يخرج لان الاجزاء قد يكون بالفتح ولا بان
 يقولون لان الكسرة على الحركات لبنائية ايضا وللحق
 خلافه ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف وغير منصرف فم
 من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم اضافته انما كان ناشئا
 الفعل فلما ضعفت هذه المشاهدة يدخل ما هو من خواص
 الاسم على اللام او الاضافة في جهة الاسم في وجع الى اصله
 الذي هو الصرف فدخله الكسرة والثبوت لانه لا يجتمع
 مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير صرف مطلقا
 والمنوع من غير المنصرف بالاضافة هو الثبوت وسقوط الكسرة
 انما هو ببيعة الثبوت حيث ضعفت مشاهدة الفعل لم تؤثر
 الا في سقوط الثبوت دون تابعه الذي هو الكسرة فادرك
 الاحالة وسقوط الثبوت لا مشاع من الصرف ومنهم من نسب
 الى انما علتان ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان
 الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالتا احدهما كان منصرفا

وهان

وبيان ذلك العمليته نزول باللام او الاضافة ان كانتا علمية
 شرط للسبب لاخرها لتامعا كما في اعرابهم وان لم تكن شرطا كما في
 احذنا لتأخيرهما وان لم تكن استنادا عليهما كما في احسنت
 العنان علما لهما وهذا القول انسب بما عرفت به المصير في
المرفوع جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفة الاسم وهو مذكر
 لا يعتد ويجمع هذا يجمع مطلقا صفة المذكر الذي لا يعقل كالنساء
 المذكور من تحيل وجمالا استجدات وفتحات وكما الايام الخ
 اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
 للماهية لا **لافراد** **ما اشتمل** اي اسم اشتمل على علم **الفاعل**
 اي علمه فيكون الاسم فاعلا وهو الضم والواو والالف
 والمراء باشتغال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
 او مقديرا او محلا ولا يشك ان الاسم موصوف بالرفع المحل
 اذ معناه الرفع المحل الذي كل محل لو كان قيمة وعرب لكات
 مرفوعا لفظا او مقديرا وكيف ينخفض الرفع بما عدا الرفع

الحلي وهو بحث مثله عن احوال الفاعل اذا كان كاملا متصلا
كما سيجي **قوله** اي من المرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية
الافعال وانما قلنا انه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه
جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان عامله اقوى
من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه لا يراق
على ما هو الاصل في الاستدلال به وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولا يترجم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما يدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا **استدلاله بالفعل** بالاضافة لانه
يخرج عن محدثات افعال وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات
والمصوبات والمجوزات غير انما يترتب ذكره في افعال بعد
او شبهه اي ما اشبه في العمل وانما قال الملم ذلك
لانه اول فعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

والنوع

واسم الفعل والفعل التفضيل والنظير **وقام** اي الفعل وشبهه
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
لانه مما استدل به الفعل لان الاسناد الى ضمير اسنادا
اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديم عليه وجوب اليه
عند المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كرم من كرمي فان قلت قد
يجب تقديمه اذ كان المبتدأ نكرة والنظر في الحق الدار وجب
قلنا المراد وجوب تقديم نوع فعل وليس نوع الخبر فما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما استدل به الفاعل **على جهة قيامه**
به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
طريقه قيامه ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كالاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن من قد
ما لم يتم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول او الاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من يجعل داخلية كالمع
وامتناعه على مذهب من يجعل داخلية كصاحب الفضل فلا يخفى

وجب نقليهما أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
 أما في صورة انشاء الاعراب فيها أو القربة فللمتخير عن التباسنا
 في صورة كون الفاعل ضمير متصلا فلا فاة الانفصال وأما في صورة
 وقوع المفعول بعد الألف لكن بشرط توسطها بينهما في صورتها تقديم
 والتأخير فلا يتقلب المحر المطلوب فإن المفهوم من قوله فاعتر
 زيدا لا عمر وأخصا رضيت زيدا في عمر ومع جواز أن يكون
 مضربا للفعل الآخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمر والألف لا
 مضرب في عمر وفي زيد مع جواز أن يكون زيدا مضربا للآخر
 فلا يتقلب أحدهما لا آخر لا يتقلب المحر المطلوب وإنما قلنا بشرط
 توسطها بينهما في صورتها التقديم والتأخير لا بد لو قد المفعول
 على الفاعل مع الاتفاق ما ضرب الأخص زيدا فإلزام معنى
 اخصا رضيت زيدا في عمر إذا حصل ما هو في ما يلي الاتفاقية
 المحر المظم فلا يجب تقديم الفاعل لكن لا يستحسن بعضهم
 لأنه من قبل فاعله قبل تمامها واتفاقنا الظاهر أن معناه
 كذا

كذا لا احتمال أن يكون معناه ما ضرب احدا لآخر ولا يفيد
 اخصا رصفه كل منهما في الآخر وهو أيضا خلاف المقصود وأما
 وجوب تقديم عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الألف
 المحر بينهما في الجزء الأخير فلا يدخل الفاعل تحتها بمعنى قطعا
وإذا انفصل أي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا فاعلا
أو وقع أي بالفاعل بعد الألف المتوسطة بينهما في صورتها
 التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمر والألف زيدا فاعلا هذا القيد
 مثل ما عرفت فاعلا أو وقع الفاعل بعد **مناظرا** أي معنى
 أنما ضرب عمر وألف زيدا **وإذا انفصل** مفعول به أن يكون المفعول
 ضمير **متصلا** وهو الفاعل في ضمير متصل به نحو ضربك زيد
وجب تأخير أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه
 الصور وأما في صورة اتصال ضمير المفعول به للألف لا الضمير
 قبل الذكر لفظا ورتبة وأما في صورة وقوعه بعد الألف أو
 معناه كذا لا يتقلب المحر المظم وأما في صورة كون المفعول

ضمها متصلا والفاعل غير متصل لها فاة الاتصال توسط الفاعل
 الغير متصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
 مستترافا فيجب تقديم الفاعل بخوضرتك **وقد يخذف**
الفعل الرفع للفاعل **تقيا مرفوعة** مالة على غير المحذوف
جوابا اي حذفها اثر في مثل **قد** اي فيما كان جوابا لتول
 محقق **ان قال المرفوع** ما لا عن يقوم به القيام فيجوز ان
 نقول قد يخذف قام اي قام زيد فيجوز ان نقول قام زيد فيكون
 واقفا فلا الفعل دون الخبر لان تقديم الخبر هو حذف الجمله
 وتقديم الفعل حذف خبرها والتقدير في الخذف اول وكذا
 يخذف الفعل جوابا فيما كان جوابا لسؤال فقد نقول انك
 في مرتبة يهدين نسل **وليس** على البناء للمفعول **زيد**
 مرفوع على انه مفعول ما لا حية فاعله **ضارع** اي عاجز ليل
 وهو فاعل الفعل المحذوف اي يكيه ضارع بقرينة السؤال المقتضى
 وهو من يكيه واما على رواية ليلك زيد على البناء للفاعل

وضرب زيد فليس تاما نحو فيه **مخسوس** متعلق بضارع اي
 يكيه من زيد ويجوز عن مقاومة الخطاء لانه كان ظاهرا للجزء
 الاول والاعراب **وتختلط ما يفتح الظواهر** والمختلط الثاني
 من غير وسيلة ولا طاح الا ملاقاة الطوارىح جمع مطيح على
 غير القياس كوا فتح جمع ملحق وما يتعلق بمختلط وما اصدته
 يعني يكيه ايضا من يسيلا بغير وسيلة من اجل املاك
 المملكات ماله وما يتوصل به الى تحصيل المالا لانه كان
 معطى لسا ثلثين بغير وسيلة وقد يخذف الفعل الرفع مالا
 بقرينه مالة على تعينه **وجوابا** اي حذفها جوابا في مثل
 قوله نعم **وان احسن المشكوك** **استجارك** اي في كل موضع
 حذف الفعل ثم قسرت رفع الالهام لاشي من الخذف فانه لو
 ذكر المفسر ليقول المفسر مفسر بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
 فيه الالهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسر
 كقولك جاء في رجل اي زيد فقد دبر لا بد وان استجارك

و نصب

احده من المشركين فاحذفها فاعضل محذوف وجوبا وهو
 استجارنا الاول لمفسرنا استجارنا الثاني وانما وجب حذفه
 لان مفسر قديم مقامه مسغ عنه ولا يجوز ان يكون احدا
 مرفوعا بالابتداء لاشتغال دخول حرف الشرط على الاسم بل
 يبدله من الفعل **وقد نجد ان** اي الفعل والفاعل **معادون**
 الفاعل واحد **مثل نعم جوابا لما قال ام تمام** اي نعم قد
 زيد في حذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا حذف
 جازم يقتضيه السؤال واجب لعدم قيام ما يودي ثوابه في
 مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدنا الجملة
 الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب
 مطابقا للسؤال فيكون جملة فعلية **واذا شاذع الفاعل**
 بل العام لان اذا شاذع محري في غير الفعل ايض محذوف
 معطو ومكرم عمرا وبكر كرم وشريف ابوه واقصر على الفعل
 لخاصته في العمل وانما قال الفاعل مع ان الشاذع قد يقع

في اكثر

في اكثر من فعلين اقتصار على اقل مراتب الشاذع وهو لا يتأتى
ظاهر اي سما ظاهرا واقعا **انما** اي بعد الفعلين اذا انتم
 عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول او موصوفه قبل
 الثاني فلا يكون فيه مجال للشاذع ومعنى تنازعهما فيه انهما
 بحسب المعنى يتوجهان اليه ويحتاجان ليكون صومع وقوعه
 في ذلك الموضع مع ولا لكل واحد منهما على البدل لا يتصور تنا
 زعهما في الضمير لئلا يتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا
 بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان
 يكون معمول للاول كما لا يخفى واما الضمير المتصل الواقع
 بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا نافية تنازع لكن لا يمكن قطع
 بما هو طريق القطع عندهم وهو اضاها والفاعل في الاول عند
 البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضاها مع
 الا لانه حرف كاصح اضاها ولا بد منه لقسار المعنى لانه يفيد
 نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثنائه ومراد المعص بالنازع

هي بما يكون طريق قطعه اضمارا لفاعله اخصه بالاسم
 الطواما التنازع الواقع في الفعل المتصل بفعل مذهب لكثرة
 قطع بالحدف واما على مذهب الفراء فيعملون معا واما على مذهب
 غيره فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم اضمارا وهو
 مستع لما عرفت **فقد يكون** اي تنازع الفعلين **في الفاعلية**
 بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا ويكونا
 متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثلا ضربت في اليد**
 وقد يكون تنازعهما في **المفعولية** بان يقتضي كل منهما
 يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في لفظ
 المفعول **مثلا ضربت واكرمت في يد** وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
 ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم الظاهر فيكونان متفقين
 في ذلك الاقتضاء **مثلا ضربت واما ان زيد عمرا** وليس
 هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين

وغيره

وثانيهما ان يقتضي احدا الفعلين فاعلية اسم الظاهر والاخر
 مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
 اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
 المقابل للثاني من فقوله **متخالفين** اختصاص هذه الصورة
 بالارادة يعني وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية
 والمفعولية حال كون الفعلين متخالفين في الاقتضاء
 وذلك لا بصورة الا اذا كان الاسم الظاهر للتنازع فيه
 واحدا واما لو ورد مثلا للقسم الثالث لانه اذا اخذ
 فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال
 القسم الثالث وذلك صور على وجه كثيرة **مثلا ضربت يدي**
وضربت يداي واكرمت يدي واكرمت يدي وضربت يدي واكرمت يدي
 واكرمت يدي وضربت يدي وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
 واحدا **فيختار** الخاء البصريون اعمالا للفعل **تتألف**
 لقربها مع تجوز اعمالا الاول ويختار الخاء **الكوفيون**

الاول احكامها لا الفعل الاول مع يجوز انما لا الثاني لجه
 ولا احتراز عن الاضمار قبل الذكر **ان اعمت** الفعل
الثاني كما هو مذهب لصريين وبداية لانه المذهب المختار
 والاكثر استعما **لا اضمرة الفاعل في الفعل الاول** اذا
 افضى الفاعل نحو اذا اضمار قبل الذكر في العمل بشرط
 التفسير للزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف **فعل وفاعله**
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افراد او
 ثنتين وتذكر او تانيثا لانه مجمع الضمير والضمير يجب ان
 يكون موافقا للمجمع في هذه الامور دون الحذف لانه
 لا يجوز حذف الفاعل اذا سمي مستد **خلاف للكتاب**
 في انه لا يضم الفاعل بل يحذفه نحو عن الاضمار قبل الذكر
 ويظهر ان الخلاف في نحو ضرباني واكرماني الزيدان عند البصريين
 وضربني واكرماني الزيدان عند الكسائي **وجاز افعال**
 الفعل الثاني مع اقضاء الفعل الاول **الفاعل في الفعل**

للمؤلف

للمؤلف فان لا يجوز افعال الفعل الثاني عند اقضاء الاول الفاعل
 لانه يارز على تقدير افعالها انما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
 الجوزا وحذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده
 انما لا الفعل الاول فان افضى الثاني الفاعل اضمرة وان افضى
 المفعول حذفت او اضمرة تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا
 يارز حينئذ محذو وقيل روي عنه كثر يارز الفاعل **ضما**
 بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب قول ضربني واكرماني
 زيد هو وضربني واكرمته زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة
 عند **مذهب الفاعل** نحو عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
 قبل الذكر في الفضل لو اضمرة **استغنى عن اي** وان لا يغير
 عند **الكوفي** اي المفعول نحو حسبني مطلقا وحسبت فدا
 مطلقا لانه لا يجوز حذف محدي مفعولي باب حسب ولا يجوز
 اضماره لانه لا يارز الاضمار قبل الذكر في الفضل **اعلمت** الفعل
الاول كما هو محذو الكوفي **ان اضمرة الفاعل في الفعل**

لواقتضاه نحو ضربني اكرمني زيدانا جعلت زيدا فاعل ضربني
واضمرت في اكرمني ضميرا واجعا اليه لا تقدم رتبة فلا خلاف
فيه حيث لا خلاف لفاعلا ولا الاضمار قبل تلك لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت **المفعول** في الفعل الثاني
لواقتضاه **في المذهب** ولا يخالف وان جاز حذفه فلا يتوهم
ان مفعولا الفعل الثاني فاعله المذكور ويكون الضمير
ح واجعا الى لفظ سنده رتبة كما تقول ضربني اكرمته زيدا
لا ان ينفع ماله من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الخلاف كما هو القول الغير المختار **فقط** المفعول فاذا
امتنع الاضمار واخذ فلا سبيل الا الى الاظهار نحو
حسبني حسبيهما مطلقا في الزيدان مطلقا حيث عمل حسبي
فجعل زيدان فاعل له ومطلقا مفعولا واظهر المفعول
الاول في حسبيهما واظهر المفعول الثاني وهو مطلقين
لما نفع وهو انه لو اظهر مفعولا لمفعولا لاول ولو اظهر

منه

مثنى خالف المجمع وقوله مطلقا ولا يخفى انه لا يتصور ان تنزع
في هذه الصورة الا اذا اخطت المفعول الثاني لمعاد الاعلى
اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا
فالظن ان التنزع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى
امر واحد فلا تنزع ولما استبدل الكوفون على اولوية اعمال
الفعل الاول **يقول امر القيس ولو انما اسعدني سبيته**
وله **اطلب قليل من المال** حيث قالوا قد نوجد الفعلان اعني
كفاين ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فافترض
الاول منه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامر القيس
الذي هو واضح العميل على الاول فلو لم يكن اعمال الاول ولي
لما اخذته اذ لا يقل بيساوى الاثني او لين فاجاب المصنف
عن طرفة البصيرة وقول امر القيس كفاين ولم اطلب قليل
من المال **ليس منه** اي من يك باجل التنزع **لنساد المعنى**

على تقديره فوجه كل من كان في الطلب قليل من الماء استلزام
 عدم السعي في حديثه واشغافه وكفاية قليل من الماء لثبوت
 طلبه المناقصة **كل من كان** لان لو جعل بدخوله الثبوت
 شرطاً كان او جزاء او معطوفاً على احدهما سفيهاً والمنع من
 ذلك مثبتاً في هذا المعنى ان يكون مفعول له اطلب مجزئاً
 اي اطلب العزم والمجد كما يدعيه البيت المتأخر اعني
 قوله ولكننا اسعى لمجد وثقل قد يدركنا المجد المؤثلاً استلزام
 وحيداً يستقيم المعنى اعني نالنا اسعى في حديثه ولا
 يكفي قليل من الماء ولكن اطلب المجد لا يثبوت ثابت واسع
 له **مفعول ما لم يتم فاعله** اي مفعول فعل او شبه فعل
 لم يكتم فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولا يقل منه كما
 فصل المبتدأ حيث قال المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل
 حتى سماه بعض النحاة فاعلاً **كل مفعول عطف على**
 اوجف على ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول الملازمة

كونه

كونه فاعلاً لفعل متعلق به **واقموا** اي المفعول **تماماً** اي مقام
 الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه **وشجراً** اي شرطاً لغير
 ما لم يتم فاعله في حذف فاعله واقامة مقام الفاعل اذا كان
 عاملاً فضلاً **ان تترجم** **فعل الفاعل** اي الماضي المحصور
ويقتل اي المضاف الى المضارع المحصور فينا وثلث الفعل والسعر
 ويقتل ويقتل وغيرهما من الافعال المحصورة المضافين
ولا يقع موقع الفاعل المفعول **الثاني** من مفعولي **باب الثالث**
 لانه مستلزم المفعول الاول اسناداً تاماً فلو اسند الفعل
 اليه ولا يكون اسناداً تاماً لانه كونه مستنداً واستناداً
 اليه معاً مع كون كل من الاسنادين تاماً بخلاف العجز عن ضرب
 زبارة عمراً لان احداً لا يستاد من وهو اسناد المصدر غير
 تام **ولا** المفعول **الثالث** من مفاعيل **باب اعل** ان الحكم
 المفعول الثاني من باب علمت في كونه مستنداً **والمفعول**
 بل لا لانه ان التصب فيه مشعر بالعلم فلو اسند اليه فاعلاً

انصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
 للتأديب **والفعل معه كذلك** اي كل من المفعول له
 والمفعول الثاني والثالث من اربعه اعلت فيهما لا
 يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت وانما
 للمفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو
 التي اصلها العطف فيرسل الالف كالفاعل كما في
 ولا بد من الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه **والفا**
وجدا المفعول له في الكلام مع غيره من المفاعيل التي
 يجوز وقوعها موقع الفاعل **ثاني** اي المفعول له لاي
 لوقوعه موقع الفاعل لشد شبهه بالفاعل في توقف
 تعقل الفعل عليهما فان انصب مثلا كما انه لا يمكن فقوله
 بالاضراب كذلك لا يمكن تعقله بالاضرب بخلاف ما
 المفاعيل فانها ليست بهذا الصفة **فقول ضرب زيد باقية**
 المفعول به مقام الفاعل **وياء الجمع** ظرف زمان **امام**

نزل

طرفه كان **ضربا شديدا** مفعول مطلق لا نوع باعتبار انصب
 وقاية وصفا لضرب بالشد تنبيه على ان المصدر لا يقو
 مقام الفاعل بالقياس لانه لا يدرى فيه دلالة الفاعل عليه
في جار مجرور وشبهه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل لما
وان لا يكون اي وان لم يوجد في الكلام المفعول **فان الجمع** اي جمع
 ما سوى المفعول **موا** في جواز وقوعها موقع الفاعل **والفعل**
الاول من باب اعطيت الفاعل المتعدي الى مفعولين ثانيا
 غير الاول **اول** بان يقام مقام الفاعل **من المفعول الثاني** دون
 فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه جار اي اختياري لا
 مع جواز اعطيه وهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس وانما
 عند عدمه فيجوز قامة المفعول الاول نحو اعطيت زيد عمرا
ومنها المبتدأ **والنحو** في بعض النسخ ومنه يعني من جملة المفعول
 او من جملة المرفوع المبتدأ والنحو فيها في فصل واحد للتلازم الواو
 بابتدائها ما هو اصل فيها واشتركتها في العامل المعنوي

فالتبليغ هو الاسم لفظاً او نقداً او بغيره وان قصوداً او غيراً
الحج عن **العوالم** **للفقير** اي الذي يوجبها عامل لفظي اصلاً
 واحترق من الاسم الذي فيه عامل لفظي كما سمي ان كان وكان
 اذ بالعامل اللفظي ما يكون موثقاً بالمعنى لئلا يخرج عنه
 بحسبك درم **سند** **اليه** واحترق من الخبر ثانياً في مبتدا
 استخراج عن هذا القسم فانها لا يكونان الا مستندين **والصفة**
 سواء كانت مشتقة كضاد في ضروب حسن او بارية مجراها
 كشرطي **الواقعة** **بعد خبر** **لشرف** **كاف** **او** **الظن** **استفهام**
 ونحو **كاف** **او** **ما** **وس** **وعن** **سبويه** **جواز** **الابتداء** **لها** **من** **في** **استفهام**
 ونفي مع **نعم** **والا** **فمن** **يرى** **لك** **حسناً** **وعلى** **يقول** **لشاعر** **في** **خبر**
 عند ان اس منكم في مبتدا ونحو فاعله ولو جعل خبراً عن عن
 لفصل بذا **اسم** **التفضيل** **ومعوله** **الذي** **هو** **منكم** **باجب** **وهو** **في** **جاء**
 اخذت عن **الخلاف** **ما** **لو** **كان** **فاعلاً** **لكونه** **كالمخبر** **والفعل** **الظاهر**
 وما يحكي مجراه وهو **في** **المفصل** **لئلا** **يخرج** **عنه** **نحو** **قوله** **تعالى**
 او اظنه

او اظنه انت عن الحية واحترق من الخبر ثانياً في مبتدا لان اقام
 واقع لضيقها على الزيدان ولو كان لفظاً لهذا الظاهر لخرجت
مثل **يذا** **يهم** **مثال** **للقسم** **القول** **من** **المبتداء** **ما** **اقام** **الزيدان** **مثال**
 للصفة **الواقعة** **بعد** **الخبر** **ما** **اقام** **الزيدان** **مثال** **للفقير** **لوا** **الصفة**
 بعد خبر **الاستفهام** **فان** **طابقت** **الصفة** **لوا** **الصفة** **بعد** **خبر** **لشرف**
 والاستفهام **مضج** **ام** **كوا** **بعد** **ما** **نحو** **ما** **اقام** **الزيدان** **يهم** **زيد** **واحد**
 وبعثا اذ طابقت حقه نحو اقامان الزيدان او مجموعاً نحو اقامان الزيدان
 حيث لا خبر ليس **لا** **جاء** **في** **الامر** **ان** **كون** **الصفة** **مبتدا** **وهو** **مبتدا**
فاعلاً **يبتدأ** **بمبتدا** **الخبر** **وكون** **ما** **بعد** **ما** **مبتدا** **والصفة** **خبر** **مقدما**
 عليه فلهذا تلك صور لحدتها اقامان الزيدان وتبين حيث
 ان يكون الزيدان مبتداً وبقايمان خبراً مقدماً عليه وثانيها ان
 الزيدان وتبين **ان** **يكون** **الزيدان** **فاعلاً** **للفقير** **لما** **اقام**
 الخبر ثانياً اقامان زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت **والفعل** **الظاهر**
 اي هو الاسم المحرر عن العوازل اللفظية لان الكلام في مفعولاته

فلا صدق على ضرب في ضرب زيدنا هذا الجزأ المستند به المقابلة
المذكورة لا تدل على ما سمى **المستند** أي ما يقع به الإسناد والحق
وعن القسم قول من المبتدأ أنه ليس باسم **المستند** أي ما يقع
مستند إليه لاستند به **المقابلة** المذكورة في تعريف المبتدأ
واستوفى عن القسم الثاني من المبتدأ ولكن تقول المراد بالمستند
المستند إلى المبتدأ أو يجعل الباء بمعنى إلى والضمير المجرور في الجاء
إلى المبتدأ وعلل التقديم فيخرج به قسم ثان من المبتدأ ويكون
قوله المقابلة للصفة المذكورة تأكيداً واعلم أن العامل في المبتدأ والآخر
هو المبتدأ واعتبر بما لا يسم من العوامل اللفظية ليستند إلى شياء
ليستند إليه شيء فعلى الاستدناء عامل في المبتدأ والخبر فاعلم
عند البصريين أن ما عند غيرهم فقال بعضهم الاستدناء عامل في
المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وفي الآخرون كل واحد من المبتدأ
والخبر عامل في الآخر على هذا لا يكونان مجعولين على العامل اللفظي
وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمتنع

ما

ما منع **التقديم** على الخبر لفظاً لأن المبتدأ ذات والخبر حال من حالها
والذات متقدمة على أحوالها **ومن ثم** أي ومن أجل أن الأصل في
المبتدأ التقديم لفظاً جاز قولهم **في ذاته** زيد مع كون الضمير
عابداً إلى زيد المتأخر لفظاً للقدرة رتبة لأصل التقديم **والشيخ**
قوله **صاحبها** **والله** يعود الضمير إلى الدار وهو خبر الخبر
الذي أصله التأخر فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة
وهو عجيب **وقد يكون المبتدأ نكرة** وإن كان الأصل قد ان
يكون معرفة لأن المعرفة بمعنى معينة والمطلوب الماهية لكثير الوقوع
في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة ولكن لا يقع نكرة على
الامتناع بل **تخصت** تلك النكرة **بوجود ما من الوجود**
التخصيص إذا تقرر بقيل اشتراكها فتقريب من المعرفة **مثل قوله**
ثم ولعبه من خمسين مثلاً فإن العبد تناول المؤمنين
والكافرو حيث وصف بالمؤمنين شخصاً بالصفة فجعل المبتدأ
وخبر خبره **ومثل قولك العجل في الدار** أم **أمر** فإن المتكلم

بهذا الكلام لعلم ان احدهما في الارض والآخر في السماء
 قال لا يخرج من الامرين المعلوم كون احدهما في الارض والآخر في السماء
 واحدهما في السماء والآخر في الارض
 مثل قولك ما **احد** من **هنا** فان التكرار فيها وقت في غير الشئ
 فافادت عموم الافراد وشبهها فاعتبرت في تخصص فالتخصص
 في جميع الافراد بل هو امر واحد كذا كل تكرار في الالفاظ قصد بها
 العموم نحو قوله خير من جارية ومثل قولهم **مثل** **هنا** **فان** **ناب** **لتخصص**
 بما يتخصص به الفاعل شبهه به في استعمال في موضع ما اشر
 فاناب لانه مما يتخصص به الفاعل قبل ذكره موصوفاً كونه محكوماً
 عليه بما اسند اليه فاننا اذا قلنا قام علم من ان ما يذكر
 بعد امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاننا قلنا جعل فهو في قوله
 جعل موصوفاً بخصاله علم عليه بالقيام واعلم ان المثل للكلب
 بالباح المتعارف قد يكون خيراً كما اذا كان محباً حبيباً شاملاً وقد
 يكون شراً كما اذا كان محباً عدواً والمثل في باح غير متناهية

به فيكون شراً لا خيراً اهلي الاول يصح القصر بالنسبة الى الخلق فانه
 لا خيراً من اناب على الثاني لا يصح القصر في قدر وصفه حتى يصح القصر
 فيكون المعنى شراً عظيماً لا خيراً من اناب هذا مثل ضمير الجمل
 قوله في ذلك العجز في جاذبة ومثل قولك **قوله** **لدار** **رجل** **لتخصص**
 بتقديم الجمل لانما اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعد موصوف
 بصفة استقراره في الدار وفي قوله التخصص في وصفه **مثل**
 قولك **سلام** **عليك** **لتخصص** **بنسبة** **الى** **المتكلم** **اذا** **اصل**
 سلمت سلاماً فحذف الفعل فعلاً الى ارفع المقصد الدوام
 والاعتناء فكان ذلك سلامي اي سلام من قبيل عليك هذا هو
 المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار الاخبار
 عن التكرار على الفاعل لا على ما ذكر من من التخصصات التي
 يحتاج في توجيهها فما الى هذه التكلفات **التي** **كثير** **الواحد**
 فعل هذا يجوز ان يقال كوكب نقص الساع لغير الفاعل ولا
 يجوز ان يقال لدار فم لعدم هذا القول قريباً الى الصواب

ولما كان الخلق المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من القسم لم
 يكن الجمل في الخلقة فيه اذ ان يشير الى ان محله المبتدأ قد يقع جملة
 ايضا فقال **لا يجوز ان يكون جملة اسمية مثل هذا** **بوقام** **وهي**
مثل زيد قام **بوق** ولم يذكر الطريقة لانها اوجه الى العلية واذا كان
 الخرج جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يفتقر الى ان ياتي بها **فان**
 الجملة الواقعة خبر عن المبتدأ **منها** **يد** **تطعمها** **به** وذلك العايد انا
 خبر جملة المبتدأ لكونه المذكورين وغيره كاللام في نعم الرجل زيد وقع
 المظهر في موضع المصغر نحو الحاف او كون الخرج تفسيرا للمبتدأ نحو
 قل هو الله احد **وقد يجوز** **في** **العايد** **اذا** **كان** **خبر** **للقام** **فمنه** **نحو**
 الباء المركبتين **والن** **من** **ن** **وان** **بد** **هم** **على** **لكونه** **وص** **ان** **من** **ن** **ن**
 ان بايع البوائق لايستغفرها **وما** **وقع** **ظرفا** **اي** **الخلق** **الذي** **وقع**
 ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا **لا** **كثر** **من** **العايد** **هم** **البحر**
 على **ان** **اي** **الخلق** **الواقع** **ظرفا** **مقتضا** **ي** **ما** **قل** **يجوز** **تقدير** **ال** **فعل**
 في لانه اذا قرئ هذا الفعل صرحا **نحو** **اذا** **اذا** **قرئ** **اسم** **العايد**

كما هو صريح الاقوال وهم الكوفون فانه يصح ان يقرأ **واو** **وجلا** **كث**
 ان الظرف لا يدل على من يتعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
 فاذا وجب لتقديره في الاصل اولى وجب الاقوال **نحو** **ولا** **اصل** **في** **البحر**
 الا افراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم **نحو** **اذا** **خبر** **لكنه** **فان** **يجب**
 لعارض كما اشار اليه بقوله **واذا** **كان** **المبتدأ** **مشتق** **من** **العايد**
الكلام **اي** **على** **نحو** **وجله** **صددا** **لكلام** **كالاستفهام** **فانه** **يجب** **تد**
 يجب تقديم حفظا لصدارة **مثل** **من** **ابوك** **فان** **من** **مبتدأ** **مشتق**
 على ما لصددا لكلام وهو الاستفهام فان معناه **افلا** **ابوك** **ام**
 والى ابوك خبر وهذا من باب **نحو** **وجله** **صددا** **لكلام** **كالاستفهام** **فانه** **يجب** **تد**
 ابوك مبتدأ لكونه معقولا ومنه خبر الواجب تقديمه على المبتدأ **نحو**
 معنى الاستفهام **اذا** **كان** **اي** **المبتدأ** **والخبر** **مع** **بين** **من** **مبتدأ** **وبين**
 في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ **والا**
 خبر **نحو** **هذا** **المطلق** **اذا** **كان** **اسما** **او** **ابن** **في** **الصل** **لتخصيص** **لا** **في** **قد**
 نحو **اذا** **قبل** **علام** **يجل** **صاح** **خبر** **من** **ك** **يجب** **تد** **نحو** **مثل** **الفضل**

مبتدأ باذني تأخير خوف لبركان المفتوح بالمكسور في اللفظ
 لا مكان التهور عن الفتح لاختلافها وفي الكتاب **مثل عند الله**
فانهم يجب تقديمه أي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور
 لما ذكرنا **وقد جدد الخبير** غير فاعدا الخبر عنه فيكون اثنين
 ضاعدا وذلك التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى معا أو بحسب
 ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عام وعام أو بغير العطف
مثل زيد عام أو **عاما** أو بحسب اللفظ فقط نحو هذا حاله ما مقرر
 فاقسموا في الحقيقة خبرا واحدا أي في هذه الصورة ترك
 العطف إلى نظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوزوا
 ولا بعدان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف
 التعدد بالعاطف لا خفاء لأنه لا في المبتدأ ولا في غيرها
 وأيض المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من تواليه ولهذا أو
 في المثال الخبر المتعدد بغير عطف لوجعل التعدد أعظم لاختصاص
 عليه لذلك **وقد تضمن المبتدأ معنى الشرط** وهو سببية

الأول

الأول الثاني والحق به فلا ريب عليه نحو وما يكمن لغته في الله
 في شبه المبتدأ الشرطية لسببية الخبر سببية الشرطية **ففتح**
دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظر إلى مجرد قسم المبتدأ
 معنى الشرط وإنما إذا فصل الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
 فيجب دخول الفاء فيه وإنما إذا قصد فلم يجب دخوله فيه بل
 يجب عدمه **وذلك** المبتدأ المتضمن لشيء **أما الاسم** **أو**
بفعل أو ظرف أي الذي جعل صلت جملته فعلية أو ظرفية مارة
 بحكمة فعلية صلتها بالانفلاق وإنما اشترط أن يكون صلتها
 أو ظرفها شورا بالفعل لئلا كشبهة الشرط لأن الشرط لا يكون إلا
 فعلا ويحكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به **والنكرة**
الموصوفة أي ما جعلها وفي حكمها الاسم الموصول المضاف
 إليها مثل **الذي يافيه** هذا مثال للاسم الموصول بفعل والذو
في لذار هذا مثال للاسم الموصول بظرف **فله درهم** وما مثال
 الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله قل إن الموتى الذين ينفون

منه فانه لا يقيم ومثل كل رجل بالتي هذا مثال للاسم الموصوف
 بفعل وكل رجل بالدار هذا مثال للاسم الموصوف بنظر
 فله دم وهذا مثال للاسم المضاف الى التكرار الموصوف باحدهما فقول
 كل غلام رجل يتيما وفي الدار فله دم ولبيت ولعل من الحروف
 المشبهة بالفعل اذا انفصل على المبتداء الذي يصح دخول الفاء
 على خبره ما كان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كان
 بمشابهة المبتداء او الخبر لشيء والحجاز وليت فعل في لان تلك المشابهة
 لانها يخرجان الكلام من التجريد الى الانشائي والتمطوا الحجاز
 قيل لانها لا تدارك للمانع انما هو بالانفصال من الحاجة فلا يقابل
 او لعل الذي يتيما وفي الدار فله دم فبان قبل باب كان وباب
 علي ايضه ما كان بالانفصال وما وجه تخصيص بيت ولعل قيل
 تخصيصهما ببيان الانفصال انما هو هو من بين الحروف المشبهة
 لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص اهتمام ببيان اختلاف الواقع
 فيها والحرف بعضهم قيل هو سبب كونها المكون بها اي ببيت

ولله

ولعل في المانع عن دخول الفاء على الخبر لانها لا تدارك للمانع
 لانها يخرجان الكلام من التجريد الى الانشائي فقولهم ان الذين
 كذبوا وما خاؤهم كفار فكل من قبل فان قيل قد يحذف بعضهم انما هو
 ولكن ببيت ولعل في وجه تخصيص بيت المكون بالانفصال ببيت
 الذي هو الحق انهما هو سبب كونها المكون بها اي ببيت
 من سواء فلم يذكر مع ان كلا القولين لا يباينان في القرآن وكلا
 الفصحى فاما على عدم منع ان المكون عن دخول الفاء على
 ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوح ولكن عن دخول الفاء
 قوله تعالى انما غنمتم من شيء فان الله غنيه والموسى وقل
 الشاعر فوالله ما فارقكم قالوا لكم ولكن ما يقضي سوف يكون
 وقد يجد في المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية جواز اي
 حذفها جازا لا واجبا وقد يجب حذفها اذا قطع التبع بالرفع نحو
 الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم
 ان كان في الاصل صفة فقطع لفصل المدح والذم او عطف

فلو ظهر المبتدأ لم يبين ذلك ويجوز حذفه عند من قال فيهم
 الرجل زيدان تقدير هو زيد **تقولون المستعمل** على المبتدأ المحذوف
 جواز مثل المبتدأ المحذوف **تقولون المستعمل** المبطل لصلال الواقع
 صوته عند بشاره **الصلال والله** أي هذا لصلال واقعه الفخيرة
 الحالية وليس من باب حذف الخبر بقدر المبالغة لأن مقصود
 المستعمل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالصلال ليتوجه
 اليه الناظر ويذكره كما به وإنما انما القسم جريا على عادة المتبادر
 غالباً ولا يوجب نصب لصلال عند الوقف قد يحذف **الخبر**
 أي حذفاً جائزاً للقيام بقرينة من غير انما شيء مقامه **مثل الخبر**
 المحذوف جوازاً في قولك **خرجت فاذا تسع** فان تقدير وعمل المذ
 الصبح الأصح كما هو عليه صاحب الباب **خرجت فاذا التسع** أو
 على ان يكون إذ ظرف زمان للخبر المحذوف غير مرسد أي
 فوقع خروجي التسع واقفت قد يحذف الخبر للقيام بقرينة **وجاء**
 أي حذفاً واجاباً **التعريض** أي التركيب الذي للتعريض **والمبتدأ**

الجزء

أي موضع الخبر **الخبر** أي غير الخبر وذلك في ما بعده اجواب على ما ذكره
 المصنف والمبتدأ الذي يعمل **مثل اول زيد كان كذا** أي لا
 زيد موجود لأن لولا الاستماع لكانت لوجوده في ذلك على الوجود
 وقد انتم في موضع الخبر جواباً لولا فيجب حذفه لقيام بقرينة **الترام**
 قائم مقامه هذا إذا كان الخبر عاماً أو خاصاً إذا كان خاصاً فلا يجب
 حذفه كما في قول **ولولا** التعريفاً لعلماً يهدي لكت اليوم شعر
 من أبيدي هذا على مذهب البصريين وقالوا لكسائر الأسم
 بعد ما فعل الفعل مقداري لولا وجد زيد قال الغزالي **لولا** أي
 الزايدة للأسم الذي بعدها وإنما ياكل مبتدأ كان مصدراً
 صورة أو يتأويله بنسبها إلى المفعول أو المفعول أو كالمفعول
 حالاً وكان اسم تفضيل مضافاً إلى ذلك المصدر وذلك مثل
 ذهبي راجل وضرب زيد قائماً إذا كان في فعل مفعول به **ومثال**
نهر لم يزل ياقظاً أو قايماً وان ضربت زيدا قائماً أو أكثر شرطي
 السوق ملتقياً وأخطب ما يكون الأمية قائماً فذهب البصريون

الى ان تقديره ضرب زيد حاصل اذا كان قائما في حذف حاصل
 كما يحذف متعلقات النظر ونحو ذلك طبقا اذا كان شتم
 حذف اذ مع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان
 في الحال معنى الظرف في الحال فقام مقام الظرف لقيام مقام الخبر
 فيكون الحال قاعا مقام الخبر قال رضي هذا ما قيل فيه وفيه تكافؤ
 كثيرة والذي يظهر ان تقديره بنحو ضرب زيد لا بد منه قائما اذا
 ادركت الحال من المفعول وضرب زيد لا بد منه قائما اذا كان ممن
 الفاعل او من شتم بقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقى
 ضرب زيد لا بد منه قائما ونحو حذف في الحال مع قيام القيمة كما
 تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف لا بد منه الذي هو
 خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول اذا
 هذا اي سر اذا هذا فاعل هذا يكونون مستخرجين من
 تلك التكاليف العبد وقال الكوفون تقديره ضرب زيد قائما
 حاصل يجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر
 عن غير

عن غير ما في مسدود تقدير المبتدأ المقصود وهو مبتدأ استعمال
 وذهب لا محذور انما الخبر في هذا الحال محذور مضافا الى
 الحال اي ضرب زيد لا بد منه قائما او ضرب بعضهم الى ان هذا المبتدأ
 لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذا المعنى ما ضرب زيد الا في احوالها
 كل مبتدأ استقل خبره على معنا المكان ونوعه عطف عليه شيء بالواو
 التي مع ذلك مثل **كل رجل يضربها** اي كل رجل مقرون مع
 صحتها هذا الخبر واجب الحذف لان الواو يدل على الخبر الذي
 هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وراجعها كل مبتدأ
 يكون مقما به وخبره انقسم بذلك مثل **الحال لا الضمير** اي
 الخبر وبقا ذلك قسمي اي ما اقيم به فلا شك ان الخبر يدل على
 القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والصبر
 والخبر عن واحد لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم
 موضع التخييف لكثرة استعماله **خبران واخواتها** اي من
 المرفوعات خبران واخواتها اي شباها من الحروف الخمس التي

وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مفعول هذه الحروف لا يأتيا
 على المنهبا لاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يحسن في
 وضعا مشددا هو اي خبر ان واخواتها **المسند** الى مفعول
احد هذه الحروف عليها مفعول المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ
 وخبر لا نفى الخبر وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها
 عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا اثر
 اثر فيها لفظا او معنى فلا ينقص التعريف بمثل يقوم في قولنا ان
 زيد يقوم ابوه فان يقوم هو لان من حيث سنده الى بوه ليس
 مما يدخل عليه ان هذا المعنى بل انما دخل على جملة من يقوم
 ابوه فلا يحتاج الى ان يكما بعد ان المراد بالمسند المسند
 الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استنداق القول بعد دخول
 احدها الحروف فلا بد ان يحجب بان المراد بالمسند اسم المسند
 فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيد
 يقوم ابوه **مثل قائم في ان زيد قائم** فانه المسند بعد دخول احدها

الحروف

الحروف **وامر كما مضى المسند** اي حكمه كما مضى خبر المبتدأ في ان
 من يكون مضى او جملة تذكر ومعرفه في احكام من يكون واحدا ومثله
 ومثبنا ومخوفا وفي شرابطه من ان اذا كان جملة فلا بد من عايد
 فلا يخفى الا اذا علم والمراد ان امره كاسم بعد ان يحسن كون خبرها
 بوجود شرابطه وانتهاء موافقه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
 ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر المبتدأ ان حقيقه وان
 يجوز ان يقال ان زيد من ابوه ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا
 وان من ابوه **ان في تقديم** اي ليس امره كما مضى المبتدأ في تقدير
 قائم لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المسند
 وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاما ان
 يكون عملا فاعرفا ايضا والعمل الشرعي للفعل ان يتقدم المفعول
 على المفعول والاصل ان يتقدم المفعول على المفعول على المفعول
 فلما عملت العمل الشرعي لم يتصرف في مفعولها بتقديمها على المفعول
 كما يتصرف في مفعول الفعل لتقصيرها عن رتبة الفعل **لا**

ان يكون الخبر اي ليس امره كما خبر المبتدأ في التقديم
اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفه نحو قوله بعد ان انبأنا بانهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة
نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لعمى وذلك توسعهم في القوة
ما لا يتوسع فيها **خبره** الخبر الكائنه **للمخبر** اي لنفسه
اذا جعل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا نفى الرجل نفسه **هو**
المستند اي شيء اخر هذا مثل خبر المبتدأ وخبر ان وكان
غيرها **بعد دخولها** اي دخولها في شيء به سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا بد من ضرب خبر لا محل فيه من
لا غلام **بجمل ظرفية** بما عدل عن الشا لا المستور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتما لندف الخبر وجعل في الدار صفة خبره
ما ذكر لان غلام جعل معرب منصوبا لا يجوز ارتفاع صفة خبره
على ما هو ظاهر **فيها** اي في الدار خبر لا ظرف طريقه لا حال لان
الظرف لا يتقيد بالظرف وهو وانما اني به لا يابى الكذب في
قرنه

ظرفه كل غلام جعل وليكون مثالا لتوسيع خبرها الظرف وغير
ويجوز خبره مذهب هذا **كثيرا** اذا كان الخبر عام كما موجود
والحاصل لذلك ان لا تنفي عليه تحولا لانه لا الله اي لا يجوز
الا الله **ويؤيد خبره** اي لا يثبتونه لا يثبتونه اصله لا لفظ لان
الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصله لا لفظ لان
لا فائدة في قولهم معترفون لهم لا اصل ولا مال لا ثقل الاصل
والمال فادى يحتاج الى تقديم خبره على التقديم من يحملون ما به
خبره في مثل لا رجل قائم وعلى الضم دون الخبر **اسم ما ولا**
المشبهتان بالبين في معنى التقول لا دخول على المبتدأ والخبر
وهذا لقولهم **ما لا يستداليه** هذا مثل المبتدأ
لكل مستداليه **بعد دخولها** اي خبره ما ولا يابى خبره
من معنى لا دخول لا يابى خبره ما ولا يابى خبره ما ولا يابى خبره
ولا جعل **اضطر** وانما اني الكبر بعد لان لا يابى
في الكبر بخلافه فانه يعمل في المعرفة والكبر هذا الغافل

الحجاز وما بنو قديم فلا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم والخبر
 بعد دخولها مفعولان بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة
 الحجاز وردا القدران نحو ما هذا بشر **وهو** أي عمل ليس **قد** **د**
ما **ث** قليل نقصان مشابهة لا ليس لأن ليس في الحال
 ولا ليس لذلك فانه للشيء مطلقا بخلاف ما فانه ليس في الحال
 فيقتصر على العمل مودا لتمامه نحو قوله من صد عن ربه فانا
 ابن قيس لا يراجع أي لا يراجع له ولا يجوز ان يكون لنفي الخبر لا
 ان كان لنفي الخبر لا يجوز فيه ابدا ما وقع ما لا يذكر ولا تكاد
 في البيت علم ان المراد بالسند والمستند اليه في هذه النظم
 ما يكون مستندا اليه بالاصالة لا بالتبعيه بقرينة ذكر التوابع
 فيما بعد فلا يقتضيه التوابع وان افزع من المفعولات شرع في التوابع
 وقد ما على المجرورات لكنهما والخفة التصديق **المتبوع**
هو **ما** **اشتمل على علم المفعول** قد يتبين شحها ذكر في قوله
 والمراد بعلم المفعوليه علامة كون الاسم مفعولا لحقيقة

او حكا وهو اربع الفتح والكسرة والافتقالياء نحو دانت زبداد
 مسلمات وابلان ومسلمين ومسلمين **فتدعي** من المنصوب او
 ما اشتمل على علم المفعول **المفعول المطلق** متبع بصيغة التاثير
 صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع ولا ثم بخلاف
 المفاعيل اربع الباقية فانه لا يفتح طلاق صيغة المفعول عليها
 الا بعد تقييدها بواحد من افعال المفعوليه او فيه او معه
 اوله **وهو** **ما** **اشتمل على المفعول المطلق** **اسم** **ما** **فعل** **فاعل** **فعل** **المفعول**
 الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح سنده اليه لان يكون مؤثرا
 فيه موقعا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامته
 وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو
 المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر
 كلها **مذكور** صفة للمفعول وهو ان يكون مذكورا حقيقة
 كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربة او حكا كما اذا كان
 مقدرًا نحو ضرب لي رقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب

فخرج من الرضا ولا شيء بعد كرفعها الاحقية فلا حكم انقوا القبر
واقع فيه **بعد** اضافة ثانية للفعل وليس المراد بيان الفعل
كائن وعنى لنا الاستفان معنى اسم خرج شعناه بل المراد ان
معنى الفعل مستقل عليه اشغال الكل على الخبر فخرج به تاديا
في قوله ضربته تاديا فانه وان كان فاعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس باستعمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل
كراهية في نحو كراهت كراهي فان للكراهية اعتناء بها
كوفي البحث قامت بفاعل الفعل المذكور واستق منها فعل
استداليه ولا نحتاج ان معنى الفعل مستقل عليها وخاتمة ما
يجبث وقع عليها فعل الكراهية فاذا ذكرت بعد الفعل لا محبة
الاول كما في قول كراهية فهو مفعول لطلق واذا ذكرت بعده ما
الثاني كما في قول كرهت كراهي فهو مفعول به لا مفعول لطلق
اذ ليس لنا الفعل مستملا عليه كذا لا اعتبار بل هو واقع به
وقوع الفعل على المفعول فخرج بهذا الاعتبار عن كمال انطق

2c[illegible]

151

خير مقدم فخر اسم فضيل ومصدق به باعتبار الموصوف والمضاف
 لان الاسم الفضيل الحكم اضيف اليه **وجوبا** اي جذا فورا
سماعا اي سماعيا موقوفا على سماع الافاضة له بعرضها **تحقيقا**
 اي سقاك الله سقيا و**عيا** اي عا لنا الله دعيا و**خبيته** اي خات
 خبيته من خباب لجل خبيته اذا لم يسبل ما طلب **بجدها** اي جدهم جده
 والجذع قطع او في الازر والشفة واليد **وجدا** اي جدا جدا
وشكرا اي شكرت شكرا **ويجا** اي عجب عجا فانه لم يوجد في كلامهم
 استعمال لافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجود
 الخلف سماعا قيل عليه قد قالوا الحمد لله حمدا وشكركم شكرا
 وعجبت عجا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء
 وبعضهم بان وجوب الخلف بما صوفيا استعمال باللام وهو
 حمدا له وشكرا له **ويجا** له وقد يتخذ الفعل لتأصيل الفعل
 المطلق جذا واجبا **قايما** اي جذا قايما سببا يعلم له ضابط كل
 يختلف معناه الفعل لزوما **في مواضع** متعده منها اي من هذه

الموضع

المواضع موضع **ما وقع** اي مفعوله مطلق وقع **مشتبا** اي اربا ثباتا
 لا يقينه قانوا ريد يقينه نحو ما زيد سيرا لا يجزئ **بما** اي بطلان
او لجه معنى **ثقي** داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
 اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما
 اوسر او اثم اسرت سيرا لا يكون منه قائما وصف الاسم بان لا يكون
 المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرا لا سيرا
 شديد لكان مرفوعا على **نحو ما** او وقع المفعول المطلق **مكرها**
 اي في موضع الخبر عن اسم لا يفتح وقوم خراج عنه فلا يرد نحو كاذبا
 الامرين كاذبا كاذبا جامع بين الضابطتين لا شرا لصداق الوقوع
 بعد اسم لا يكون خبرا عنه **نحو ما** **استا** اي تسمية **لما**
استا **لما** اي تسمية ليدل على ان مثلان لما وقع مشتبا بعد
 نفق انما اورد مثالين تبيين على ان الاسم لواقع موقع الخبر يقيم
 الى نكرة ومعرفة والى ما هو فعل المستدا واما ان يشبهه فعل والى
 مفرد ومضاف **واما** **استا** اي تسمية ليدل على ان لما وقع بعد خبر

لها سواء **ويسمى** هذا النوع عن المفعول المطلق **أكيدة اليقين** اي
نفس المفعول المطلق لا تنافي ما يؤكد نفسه وذات الامر ما فيه
ولو بالاعتبار **وهي اما واقع مضمون** **جمله** اي هذه **الجمله** **محتمل**
غير اي غير المفعول المطلق **محمول** **مقدم** **حقا** اي حق حقا من حق
محتمل اذا ثبت وجوب حقا صدد وقع مضمون جمله وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غير لانها محتمل الصدق والكذب والمحتمل الباطل
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق **أكيدة اليقين** لانه من حيث
هو مضمون عليه بلفظ المصداق يؤكد نفسه من حيث هو محتمل
الجمله فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصفه لا اعتبار في لغة
المؤكد انتم فاعل من حيث انه منصوب على المصداق ويحتمل
ان يكون المراد انه تأكيد الجمله غير اليقين وعلى هذا فيغير ان يكون
المراد بان تأكيد نفسه انه تأكيد الجمله نفسه ليؤكد وتيقن حقا
يحسن التقابل **وهي اما واقع مضمون** اي على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية بل للتكرير والتكرير لا بد في فهم هذه القاعدة من قيد الاثنية

اي من

اي شيء مضافا الى الفاعل او المفعول لانه يثبت قوله نعم ثم ارجع اليه
كقوله ان اي جماعه مكررا كقوله في جعل المثال من ثمة التعريف لا فائدة
هذا التعريف كلف **مثل** **يملك** اصلا اليك لانه انما يثبت ان اي قيم الجمله
وامتناعا لاصريه ولا اخرج من مكانه في الاثنية كثيرة متواليه تحذف الفعل
واقيم المصداق مقامه وروا الى ثلاث في حذف زوائد ثم حذف
حرفا محذورا من المفعول والاضيف المصداق اليه فصار اليك ويجوز
ان يكون من باب المكان بمعنى اليك فلا يكون محذورا لزوايا
وعلى هذا القياس **بعد** **يملك** اي اسعدك اسعدا اسعدا
بمعنى اعينك الا ان اسعدت تعدى بنفسه بخلاف اليك فانه تعدى
باللام **المفعول** **هو ما وقع** اي هو اسم ما وقع عليه **فعل** **الفا**
ولم يذكر الكفاء هما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه فاعلم انه لا واسطة حرفا محذورا فيهما يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد لا يقولون في ضربت
زيدا ان المور واقع عليه بل يتلوه فيخرج بها المفاعيل الثلاثة

الباقية فانه لا يقع في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله
 او معناه والمفعول المطلق ما يفهم من معناه الفعل الفاعل فان
 المطلق غير متصل والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده اليه هو
 فاعله حقيقة وسكانه فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على حقيقة المجهول
 فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما
 فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل المحكي المعتبر
 اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يستم فاعله يحكم الفاعل
 وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يراه لوقال ما وقع عليه
 الفعل لكان اخصر **مخوضوب زيد** فان زيدا قد وقع عليه زيدا
 واسطر صرف فعل اعتبار اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير الكلام
وقد تقدم المفعول على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
 في العمل فيعمل فيه شقدها واستأخر اسما جوازا مثل الله اعبد ووجه
 التحصيل منه وانما وجوزا فاما تقدم معنى الاستفهام او التثنية نحو
 من رأت ومن يكره يكره من هذا انما لم يكن مانع من التقديم

كفره

كوقوعه في خبر ان نحو من لم ان تكف لسانك **وقد يحذف الفعل**
 العامل في المفعول به **لها م قرينة** مقالية او حالية **نحو زيد**
 لمن قال **من ضرب** اي اضرب زيدا فحذف الفعل المقترنة المقالية التي
 هي السؤال ونحو من كذا لنتوجه اليها اي به لم يترك فحذف الفعل المقترنة
 الحالية **وجوب في رتبة واضع** تخصيصها بالذكر ليس المحصر
 لوجوب الحذف في بابها لا لغيره والمصوب على المدح والذم والترحم
 بل اكثر مما يحتمل بالنسبة الى هذه الاجواب الاول من تلك المواضع
 الاربعه سماعي مقصود على السماع لا احتجاجا عن امثلة محدودة
 سموه وان يقاس عليها امثلة اخرى **نحو امر او نفسه** اي امره
 امر او نفسه **واشهر واخبر لكم** اي اشرعوا عن التثنية واتخذوا
 خبرا لكم وهو التوحيد **واصله ومنه** اي نيتا هذا اي كانا
 ما هو لا معهودا فخر يا او اصلا لا اجانب وطبت سبلنا من البلاد
 لا حزننا والموضع الثاني من تلك المواضع **الاربعه المنادى وهو**
المطلوب في قبالة اي توجهه اليان بوجهه او قبله كما اذا ناديت

مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيدا وجما نحو ما جاء وباجبال
 ويا ارضيها تملأ ولا تنزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه
 حرف النداء وقصد نداءها فهي في حكم من يطلب قبالة بخلاف النداء
 لانه لا يفتح عليه ادخل على حرف النداء المحرر التفتح لا تنزله منزلة
 المنادى وقصد نداءه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى في هذا
 اقر المصاحك ما لا ذكر في ما بعد وفيه تحكمان المندوب ايضا
 كما قال بعضهم منادى مطلوب قبالة حكما على وجه التفتح فاذا كانت
 يا احمد فكانت شادية وتقول له قال فانما اشتاق اليك فادخل
 ادخاله تحت منادى كما فعل صاحب المفضل وقيل انما صر
 من كلام سيبويه انه ادخل في المنادى **هو في غايه مناد**
ادخل من الحروف الخمسة وهي يا ويا وهيا واي والضمير
 واحترز به عن تحول قبل زيد **افظا** **وقل** **بر** تفصيل للطالب
 اي طلبا لفظيا بان يكون الندا طلبا لفظية نحو يا زيدا وقيل
 بان يكون الندا مقيدة نحو يوسف اعرض والنداء بآية نياية

نقطه

لفظية بان يكون الندا مفعولا او مقدره بان يكون الندا
 مقدا كما في المثال المذكور من او المندوب المفعول مثل يا زيدا
 والمقدرة مثل لا يا سجيوا اي لا يا قوما سجيوا وانما انما المنادى
 عند سيبويه على انه مفعول به وانما فعله المفعول واصل
 ادعوا زيدا فادخل في الفعل جذا لا زيدا لكن في استعماله ولا لانه
 حرف نداء عليه لانه قد فائدة وعند المبرم بحرف النداء
 لانه مسدا للفعل وقال ابو علي في بعض الامور انما واخواته
 اسماء افعال فعل هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي
 ما انصب المفعول به بجامل واجبا كحذف وعلى المذهب
 كلها مثل يا زيدا جملة وليس المنادى احد جزئين الجملة وعند
 سيبويه كالاخرى الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
 المبرم حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
 مقدرون عندنا في غيرهما اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
يل اي المنادى قدم بيان البناء والتخفيرا الفتح على التنصير

لقد تها بالانسيب الى نصب وطلب لاخصاصه بان النصب
بقوله وينصبها سواء على ما يرفع بها اي على الفعل او الف
او الواو التي ترفع بها المنادي في غير سورة النداء والفعل
مستند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وايضا الضمير الى
غيره لا يسمو في الكلام ان كان اى المنادي **مفعولا** اى لا
يكون مضاف ولا شبيه مضاف وكل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر
اليه **معرفه** قبل النداء او بعد واغما تبنى المفعول المعرف لو وقع في
الكاف الاسميه المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب المحرفه
وكونه مثلها افراد او تعريفا وذلك لان يان بدمية او عوده
مذبا لكاف كاف ذلك لفظا ومعنى بما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا المشابهة المحرفه والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبني **مثل ان يدعى رجل** مثالان لما هو مبني على الضم والها
معرفه قبل النداء وثانيهما معرفه بعدا **نداء** **ان يدعى** مثال
المبني على الالف **ان يدعى** مثال المبني على الواو **ويخضع** اي

نحو

ينبغي للمنادي **الله المستعان** اي يلام فدخله وقت الاستغاثة
به ولام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصص
من بين امثاله **الله المستعان** وانما فتحه لئلا يتبين المستغاث
له اذ حذف المستغاث لحوط المظالم اي يا قوم فانه لو لم يفتح
المستغاث لم يعلم ان المظالم في هذا المثال مستغاثا ومستغاث
لعمد يعكس الامران المنادي مستغاث واقع موقع كاف الضمير
التي يفتح لأم البحر معناه تحولت بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطف على المستغاث بغيره بغير نحويا الزيد ولم يكن
لام المعطوف لان الفرق بينهما وبين المستغاث المستغاث المستغاث
على المستغاث وان عطف مع ما فلا بد من فتح لأم المعطوف
ايض نحويا الزيد والعروا انما اعرب المنادي بعد لام الاستغاث
لان علتين كانتا مشابهة للحرف واللام الجان من خواص
الاسم فدخل نحوها ضعف مشابهة للحرف فاعرب على ما هو الا
فيه وقيل قد يخفى المنادي بلام التجرى التهديدا به فلا بد من التجزئ

نحو الماء وبالمد والهمزة واللام التمهيد نحو لو لم يكن الماء لم يكن
 المصنف ذكرهما وكيف يصدر قولهما بعد وينصب ما سواهما
 كليا واجيب بان كل اسم من هاتين اللامتين لا الاستغناء كما
 المهد اسم فاعل يستغنى بالمهدي اسم مفعول ليضيق منه
 ويخرج من الخصوصية وكان المتعجب يستغنى بالمتعجب منه
 ليضيق من العجب ويخلص من وجوب العجب بوجه
 اخر ذكر المصنف في الايضاح وهو ان المسادى في قولهم الماء
 وبالمد والهمزة ليس الماء والمد والهمزة وإنما المراد بالهمزة او يا
 هو لا يحجب الماء والمد والهمزة لا يخفى علينا اننا نقول اننا
 المسادى على تقدير كسر اللام ظاهرة ما على تقدير فتحها فشكل
 لا شفاء ما يفيض فتحها كما هو ظاهر ناسخ **مفتوح** اي
 يفتح المسادى **الفتح لا انما انما** اي انما الاستغناء باخر
 لا قضاء الالف فتح ما قبلها **لا حرف** حذبه لان اللام في
 الجوز الالف في فبنا ثم يضاف فلا يحسن الجمع بينهما

مشروها

مثلا في نصب بالحقاق الهاء به الموقوف **ينصب**

اي ينصب بالمفعول ما سوى المسادى المفرد المعرف والمنادي
 المستغنى مع اللام والالف لفظا او تقدير لان كان معرفا قبل
 دخول حرف النداء لان علامة النصب وهو المفعول به متحققة فيه
 وما غيره مغر عن حاله وسواها اي المفرد المعرف اما لا يكون
 مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا
 ولكن لا يكون معرفا واما ما لا يكون مفردا ولا معرفا لقسم

الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا **مثلا في نصب** **الفتح**
 الثاني وما هو لا يكون مفردا لكونه مضافا **مثلا في نصب** **الفتح**
 والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفا مثل

واجب مقول **انهم محذون** اي اجل غير معين وهذا انما يتبع
 نصب رجلا لا تقيد له لانه منصوب لا يحتل المعين والقسم
 الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفا مثل يا حسنا وجهه
 طريقا ولولم يورد المصنف لهذا القسم **مثلا** اذ حيث انشج

اشياء كل في تقدير مثال سهل تصور اشياءها معا فافترقا
 حاجتنا الى ايراد مثال على الفرد مع ان المثال الثاني كجمله
 فيمكن ان يرد بقوله بالظا العاجل من العبارة اعم من ان يرد
 بها معان او غير معين فامثلة الاقسام باسمها مذكورة وهذه
 الامثلة كلها مثال لما سوى المستقامات ايضا فلا حاجة الى
 مثاله على حد **وتوابع المنادى المبني على ما رفع به المفعول**
 حقيقة او حكا انما قيد المنادى بكونه مبني لان توابع المنادى
 المعرب تابعة لفظ فقط وقيدنا المنادى بكونه على ما رفع
 به لان توابع المستقامات لا اللفظ يجوز فيها الرفع نحو وانما
 وعمره لا وعمره لان المتبوع مبني على الفاعل في هذا التوابع
 بكونها مفعولة لافعالها لو لم يكن مفعولا لاحقية واحكاما كانت
 مضافا لا مضافة المعنوية وجب هذا لا يجوز فيها الا النسب
 وانما جعلنا المفعولة اعم من ان يكون مفعولة حقيقة بان لا
 يكون مضافا ومعنوية او لا لفظيا ولا ثبوت مضافا او حكا بار

يكون

بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها لما اشتملت
 الاضافة المعنوية كما في حكم المفردة ليدخل فيها مضافا لفظيا
 اللفظية والمشبها بالمضاف لانهما كما لتوابع المفعولة في جوار
 الرفع والنصب نحو يا زيدا احسن الوجه واحسن الوجه ويا
 زيدا احسن وجهه واحسن وجهه ولما لم يحرك الحكم الا ان
 في التوابع كلها بل في بعضها ولم يحرك فيها هو جارية مطلقا بل لا
 يذوق بعضها من قيد فصل التوابع الجارية هذا الحكم فيها وصح
 بالتقدير فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوية لان التاكيد
 اللفظي حكم في الاصل حكم الاول اعلم بان بناء نحو يا زيدا زيدا
 يجوز اعرابه رفع او نصب او كان الحذف عند المصنف ذلك ولذا
 لم تافيد تاكيدا للمعنوية **والصغير مطلقا وعطفها**
 كذلك **والمعطوف نحو في المبتدأ دخول يا عليه** يعني المفعول
 بالذم بخلافه ليدلوا المعطوف لغير المبتدأ دخول يا عليه فان
 حكمها غير حكمها كما سيجي **في حمله على لفظ الظاهر والمقدّر**

حركة اي حركتك كل واحد منهما **الحركة المستقلة** الذي يشترط
 انهاء وذلك لان البدل هو المقصود بالذکر الاول كالشوطي لذلك
 والمعطوف المخصوص نادى كقولك في الحقيقة لا مانع من دخول
 انهاء تاليه فيكون حرف لاء مضاف **مطلقا** اي حال كون
 كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير قيد بحال من الاحوال سواء كانا
 مفردين او مضافين او مضافين الى مضاف او مكررين في الابدال
 يا زيد عمرو يا زيد اعمرو يا زيد اعمرو يا زيد اعمرو يا زيد اعمرو
 والمعطوف مثل يا زيد وعمرو يا زيد اعمرو يا زيد اعمرو
 جبالا ويا زيد وجبالا **والعلم** اي العلم المنادي المتيقن
 القتم ما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبتدئا على القتم
 فلما يفهم من اختصار فحة المبتدئ عز جواز ضمته فان جواز القتم لا ينافي
 انما المبتدئ على القتم **الموصوف** **بالحركة** عن انهاء او ممتحن بها الفحة
 ابنه بلا تحلل واسطر بين الاثنين وموصوف كما هو المتبادر الى الفهم
 فخرج عنه مثل يا زيدا الطريقان وعمرو **مضافا** اي حال كونه فلما لا

منه

مضافا **العلم** اي فكل حال كان كذلك يجوز فيه القتم كما عرفت
 قاعدة بناء المضاف على ما يقع به لكن **اختصار** فحة كثيرة وقوم المنادى
 جامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فحذفه بالفتحة
 التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به **واذا نودي على المعرب**
باللام اي اذا اريد انهاء **وقيل** **مثل** **الرجل** بتوسط اي مع
 هاء التنبيه بين حرفي لاء والمعرف باللام تحذف اعراسا
 التي تعرب بالافصالة **يا هذا الرجل** بتوسط هذا **يا ايها**
الرجل بتوسط الامر من معا **والنمر** **يعني** **العرب** **وفي الرجل**
 مثلا وان كان صفة وحققها جوارا لوجهين الرفع والتصب كما
لا تدرى الرجل مثلا هو المقصود **بانتهاء** قاله زهير شعر يكون
 حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
 فيدل على انه هو المقصود بانتهاء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
 جواز الوجهين في صفة المنادى لهذا لم يذكر هناك كما يخرج صفة
 اليهم من تلك القاعدة **وقال** **ابو** **بالحركة** على الرجل اي والنمر ^{تالي}

التولع مضافا ومفردة نحو يا ايها الرجل نظيف في ايها الرجل والماء
سأنا اقول المنادي **عبره** وجواز الوجهان انما يكون في توالي
 المنادي اليه **وقالوا** اجزاء على قاعد تجوز اجتماع حرفه لتداه مع
 اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف ثانيا
 لزومها للكلام **والله لان** اصله الا نه هذا الصخر وعوضت اللام
 عنها ولم يمتد الكلام فلا ينفصل في سعة الكلام لانه لما لم يجمع هذا
 الامر ان في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل الجوز والصقوان كان اللام لازمة فيه لكونها
 عوضا عن محذوف ولما التاخر وان كان اللام فيه عوضا عن
 الصخر لانه اصله الا ناس لكونه لا نمة للكلام لا نمة للناس
 في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا تخيموا الناس لعلهم جريان
 هذه القاعدة في التخيير قولهم من اجل ذلك يا النبي تمت قبل ان
 ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلام حكوا عليه
 وفي الغلامان في قولهم في الغلامان اللذان تقرأ الا شفاء الآفة

كلها حكوا بانه اشتد وهذا **ملك** اي جاز لك في مثل يا تخيم
 اي في تركيبه كرفيد المنادي المضاف المعصورة واول الثاني
 اسم المحذوف بالاضافة في اول **النصب** وفي الثاني النصب
 اما انضم في اول فانضمنا في عوضه معرفة كما هو الظاهر والنصب
 على انه مضاف الى المندى المذكور ويتم الثاني تأكيد في نفس
 بين المضاف والمضاف اليه ذلك من نصب سببه وروم مضاف
 الى محذوف في بقرينة المذكور وذلك من نصب اليه والسير
 في اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في اصل يا تخيم يا تخيم
 على ففتح اتباعها لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين
 النصب في الثاني انما مضاف مضافا وتابع مضافا تمام البيت
 يا تخيم يتم على لا بالكم لا يفتنكم في سورة عمرو والبيت لم يرد
 او عمرو النبي الشاعر ان يوجه هذا الجرح خطا باليتم لا لم يرد
 في الجوف فيلحق بكم في سورة قاي كفي من في بعض ما جازت والمندى
المضاف الى المندى المكمل محذوف وجوه اربعة في المندى مثل **يا غلام**

وطول اللفظ وثقل التصغير ولما كان من خواص اللفظ
 شرع في بيان **الترخيم المنادى** جازي في معنى الكلام
 من ترخيم ووزن شعيرة دعائهم ان دعائهم ضرورة في الطريق
 الاولى وهو **في غير** اي في غير المنادى واقع **ضرورة** اي الترخيم
 شعيرة داعية اليه لا في استعمال الكلام وهو **اي ترخيم المنادى**
 حذف **في آخر** اي آخر المنادى **تحقيقا** اي المحرر لتحقيق الالة
 اخرى مقتضية الى حذف المستلزم لتحقيق فعل هذا يكون ذلك
 التعديل مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم انه ترخيم في المنادى المقابلة
 ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا باجماع الضمير المفعول الى الترخيم
 مطلقا فالضمير المفعول الى الترخيم **وشطرا** اي وشطرا ترخيم المنادى
 على التقديم لقول وشطرا الترخيم مطلقا ان كان واقعا في المنادى
 على التقديم لثابت امور واجبة ثلثة عدلية وهي **ان لا يكون**
مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبهة بالمضاف ايضا لانها
 المحذوف من الاول لانه ليس بخرار المنادى نظر الى المعنى وهو

الثاني لانه لا يكون خراجا منه نظر الى اللفظ فاستمع الترخيم فيما باليه
 وان لا يكون **مستغنا** لا يحذف باللام بعده ظهورا في التداء
 فيه من النصب والبناء فلم ير عليه الترخيم الذي هو من خواص
 المنادى ولا مفتوحا زيادة الالف لان الزيادة تضاف الى حذف
 ذكر المنادى ولا ترخيم داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض
 النسخ فكان من ترخيم المنادى مع ان وجه اشتراط عدم دخول
 المنادى ظاهر وهو ان لا يغلب فيه زيادة الالف في الترخيم
 الصوت ظاهر في كل حال فلا يناسب الترخيم بالتخفيف وان لا يكون
جملا لان الجملة محكية بما لها ولا يغير الشطر الرابع احكامه
 وجوده بل هو **وهو ان يكون اما علما زائدا على ثلثة احرف**
 لانه للعلمية فاسم الترخيم كثر نداء العالم مع ان ثلثة
 فما يكون بقرينة دليل على ما الوقع لزيادة على ثلثة لم يات
 نقص الاسم عن اقل اثنين المعرب بلا علمه موجب **واما** اصطلاحا
بناء الثاني وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة لان وضع

الثاء على الزوال في كعبه اذن مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثفه سقوط الحرف لا يصلح لم يلبثا وثوبته وشاة بعد التثنية
على حرفين لان بقاؤه كذلك ليس لاجل التثنية بل مع ثاء ايضا كما
ناقضنا عن ثلثه اذا ثاء كلمة اخرى في اسمها ولا يجرهم اخرون من ثاء
لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شاذ من نحو يا صاح في يا صاحب
ومع شذذه فالوجه في تجميع كثرة استعماله من ادى الى ما في من
بيان شرائط التثنية شرع في بيان كيفية الحذف بسبب فقال **ان كان**
كان في اخره اي اخر المتنادي في يادان كائنان في حكم التثنية
الواحدة فانما زيدتا معا واخرته عن نحو ثمانية ومجاءة ثان
الياء والتون فيهما زيدتا اوله لثمة زيدت ثاء التانيك فلم تحذف
منهما الا اخر **كاسماء** اذا جعلتها باضداد من الوسامة الى الحزن
كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غير
لانته يكون حينئذ من افعال جمع اسم على ما هو مذهب غير
اي صحيح اصلي لتبادره الى انهم لان الغالب في الحرف الصحيح الاصل

نحو

فيخرج منه نحو معاذة لا تملك الحذف منه الا التاء وهو اعلم من ان
يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مخرج مدحوفان المحرفا لثنتين
منهما في حكم الصحيح في الاصل **مدحوف** اي الف وواو واو ياء كنة
حركة ما قبلها من جنسها والمرا بيا المدة الزائدة لتبادرها
الى الذهن لغلبة ثاء وكثرة ما فيخرج منه نحو مخاضا فانه لا يحذف
منه الا المحرف الاخير **ومواي** والحال ان ما في اخره حرف
صحيح قلبه مدة **اكثر من اربعة** احرف كنه ورو وعاد ومسكين
لثلاثة من حروف حرفين منه عدم بقائه على اقل اربعة المعرب
وانما لم يؤخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان
نحو ثوبون وقلون تجميع يحذف زيادته لان ثاء الكلمة فيه على
حرفين ليس للتثنية **حذفتا** اي المحرفان المختاران في كلا القسمين
اما في الاول فلما كانا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذفتا لاخير مع صحته واما لانه
حذف المدة الزائدة لثلاثة في المثال لانه وصلت على الامثلة

على التقديران **كان مركبا** واما من بيان شرط الترخيم انه لا يكون منفصلا
ولا جملته مثل جعلك وعصته عشر عشرين **خلف الاسم** **الخبر** **فقال**
في جعلك يا جعلك وعصته عشر يا خست لثوبه من لثة ناء الثالث
فيكون كل منهما كلمة على حد صارت بمنزلة **الجزءان كان غير ذلك**
المذكور من قسام **الثلاثة** **ففي فاصلا** في فخر في حرف واحد لوجه
الفايد المقصوده وعدمه موجب جزيا لا كثر نحو يا حارو يا مال
في يا حارو يا مال **وهو** اي المنادى **المختم في حكم** **المنادى الثاني**
بجميع اجزائه فيبقى الخبر الذي صارت لكلمه بعد الترخيم على ما كان
عليه قبله **عل** الاستعمال **الا في فاصلا** في يا حارو يا مال كذا
على ما كان قبل الترخيم **وفي يا عود يا عود** او من شرط بعد جملته
وفي يا كروان يا كروان او من شرط بعد جملته **وقد يجعل** قد لا تقلد
اي يجعل المنادى المختم على الاستعمال لا على ما مر من مكانه
لم يخلف منه شيء فيكون له في بناءه واعداله وتصح حكم نفسه بحكم
الاصل **فقال يا حارو** يا الترخيم كان اسم مقدمه عشرين اسما فيتم ويا في

لانه

لانه لما جعل شواصدا لواء طرفا بعد جملته فلا يجوز قلبها لواء ويا
وكسوا قبلها كما دل فيا دلوا **يا كروان** لانه لما جعل كروا صا مبراسه
ارتفع مانع الاعمال وهو وقع الساكن بعد الواو فاقبلت الواو
الفاتحة كرها وانفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** ايضا **العرب** **صفتهم**
انما يعني **الخاصة في المندوب** لانه لا يدخل عليه سوا ما ذكرنا
اشهر صفتها فكانت اول بيان يتوسع فيها ما استعملها في غير المندوب
والمندوب في اللغة ميت يكر عليه احد ويعد محاسنه ليعلم ان
ان موته امر عظيم بعذر في الكارثه كونه في التفتيح **وقال**
صطلاح **مولد التفتيح** عليه وجود او عدمه **سا** او **يا** **المنفصح**
عليه عدمه اما يفتتح على عدمه كما الميت الذي يكر عليه **النار**
والمفتيح عليه وجوده اما يفتتح على وجوده عند فقد التفتيح عليه
عدمه كما المصيبة والحسرة والويل الويل للنار بلفظ الميت
فالحدثا مل لغير المندوب مثل يا زيدا ويا عمرو ويا حارو
ويا مصيبتا **واختصر** **المندوب** **بوا** مما تازاه عن المنادى لعدم

دخوله عليه بخلافه فافانته مشتركة بينهما **وحكم** اي حكم المندوب
في الاعراب ما البناء **حكم المندوب** اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب
على صورة فم من اقسام المندوب كحكم في الاعراب ما البناء مثل
حكم ذلك القسم من المندوب كما اذا كان مقديا معشر فم وان
كان مضافا ومشتبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
على صورة جميع اقسام المندوب لانه لا يقع بكون لانه لا يتبدل
اي المعرفه **في زيادة اللفظ** **اي** في اخرا المندوب
لذا الصوت المطلوب في ثلثه **فان خطت للغير** اي لغيره
فلما للفظ عند زيادة اللفظ بغير عدل الحرف لم يجانس
لحكم اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اوتت ندية غلام فخطت
قلت واغلامكم لا غلامكم لانه لا يتناسبه ندية غلام فخطت
واذا اوتت ندية غلام جماعته مخاطبين قلت **واغلامكم**
اذا الميم اصلها الضم لا غلامكم لانه لا يتناسبه ندية غلام فخطت
اشين **وجاز لك لفظا** اي الى اخرها فهدى المدات **لما لا ينفذ**

ليانه

ليانه **فلا يتبدل** من قسم المندوب المندوب عليه **اي** المندوب
الذي اشتمل المندوب به ليعلم ان ادب معشر في ندية والمنهج
عليه **فانه بما لا يحل** **اي** اذا ما اشتمل هذا اللفظ من غير خاص
اشتمل المندوب به ويعرف به ليعلم ان ادب بالندية عليه
وامتنع الحاق الاضافه بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اضافة بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه لا يندرج به لقام المضاف هو كاتصال المضاف
فانه جازي لهما بعد تمام الموصوف بالخصيص والتوضيح فلهذا جازي
مثل يا امير المؤمنين **ولم يحجز** **اي** **وازيداه الطويل** **مخالفا** **اي**
فانه يحجز الحاق الالف باخر الوصف فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاضافة لان المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم من جهة المعنى لانهما بالانداد
فان الطويل هو زيد لا غير الخواص المضاف والمضاف اليه فانها
متغايران وحكي يونس ان رجالا صاع له قدحان فقالوا لهما

المضارع او مشتقون في العلم لا يجرى وان فعل مضارع سقط ثبوته
بالنصب **والثاني** في ذلك المواضع الاربعة التي وجب خلاف
نصيب المفعول به فيها **ما** اي مفعول **فما** اي قد علم انما كانا نصب
له على شريطة التفسير الشريطة والشطر واحد واذا افقا الى التفسير
بما فيه اي اضمرا عمله بناء على شرط ما هو تفسيره اي التفسير العا
بما بعده فاما وجب خلافه حينئذ احتراز عن الجمع بين المفسر
والمفسر **هو** اي ما اضمرا عمله على شريطة التفسير **كل اسم**
فعل او شبهه احتراز به عن نحو زيد ابيك ولا يرد بان يلبس
الفعل واسم به متصلا به بل ان يكون الفعل واسم به جزء
الكلام الذي احد نحو زيد ابيك وضربه وزيدا انتضار به
اشتغال فلنا الفعل واسم به **عن** اي عن العمل في علمنا الاسم
ضمير اي العمل في ضميره **او** في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل واسم به متغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب

ذلك

ذلك الاشتغال لا بسبب **اخبر** بحيث **او** ساقط بحجج دفع
ذلك الاشتغال **عليه** اي على ذلك الاسم **هو** اي واحد
الامر من الفعل او شبهه بعينه **او** **من** **سبب** اي ما يناسبه
بالترادف والضرورة **النصب** اي لنصب احد هذين الامرين
او اسم بالمفعول به كما هو الظاهر المتبادر بقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج زيدا ضربت وقيد الفراغ عن
العمل فيه بحجج ذلك الاشتغال خرج زيدا ضربته فان
المانع من عمل ضربته في زيد ليس محجوا اشتغاله بضميره فان
عمل معنى الابتداء وفيه وفعلا ياداه مانع عن ذلك وقيد
النصب بالمفعول به خرج خبر كان في نحو زيد اكنثاه وهو هنا
صوران مع احدهما اشتغال الفعل بالضمير مع تقديمه في الجملة
بعينه والثانيه اشتغاله بالضمير مع تقديمه ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثه اشتغال الفعل بالضمير مع
تقديمه ما يناسب الفعل بالضرورة والرابعة اشتغال الفعل

بالمتعلق ولا يصور حيث لا تقدر تسليط الفعل المناسب
 بالزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها المشتغل
 بالضمير باقسام الثلثة واحدها المشتغل بالمتعلق والآخر
 في ترتيبها حيث لا يحل مثل المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
 وجهه **نحو ضربته** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تناك
 تسليط بعينه **وزيد امر به** مثال الفعل المشتغل بالضمير
 مع تقديمها يناسبه بالترادف فان ضربت بعد تقديمه الياء
 مرادف لما ورت **وفيها ضربت ضلوه** مثال الفعل المشتغل
 بالمتعلق **وزيد احبته عليه** مثال الفعل المشتغل بالضمير
 مع تقديمه تسليط ما يناسبه بالزوم فان ضربت الشيء على شيء
 يلزمه ما لا يسهل المحبور عليه **ينصب** فليد في هذا الامثلة **ضرب**
مضمون **فليس من اجله اي ضربت** يعني الفعل المعسر انما نصب لولا
 في زيد اضربه ضربت المقتضى ان المضاف فيه ضربت زيد اضربه
 اضربه ضربت لا قول الوجود مفسر اضربه ضربت **ثاني** **وعلى هذا القياس**

جوزت

جاءت فانه مفسر بما يرادفه اضربه ضربت **وبه** **وامت** فانه مفسر
 بما يستلزم اضربه ضربت فانه مفسر بما يستلزم اضربه ضربت
 سيد **والاست** فانه مفسر بما يستلزم اضربه ضربت عليه ثم
 ان الاسم الواقع في مظهر الضمير على شريطة التفسير اما المحتج
 او الواجب فيه الرفع والنصب وليست هي فيه الامران والم
 هذه الصور انما اشار المصنف الى **بجاء** في الاسم المذكور **الرفع**
بالابتداء اي يكونه مبتداء لان تجزئه عن العوامل الاخرى
 يصح رفعه بالابتداء ويرجح **عند قريته** **خلافه** اي قريته
 يرجح خلاف الرفع يعني النصب لان قريته في النصه قريته ما نسب
 لان وجوده صالحا واحدا في التفسير قريته مع صحته للنصب
 فلي لا ترجح النصب قريته اخرى يرجح الرفع لبلاده عن ذلك
 نحو **ضربه** **او عند وجود** القريته المرجحة من الجانبين
 ولكن يكون القريته المرجحة للرفع **التي منها** اي من القريته
 المرجحة النصب **كانا** الداخلة على ذلك الاسم **مع خبر الخليل**

أي بشرط أن لا يكون الفعل المستعمل طلباً كالإمر والنهي
والدعاء نحو لقيت لقوم وأما زيد فأكرمته فالعطف على الفعلية
قريبة التصب كإسماء اقربته للرفع وهي أقوى لأنها لا تقع بعد
قالها الاستدعاء بخلاف عطف الاسم عليه على الفعلية فإنه ذكر
الوقوع في كلامهم مع أنها تأتي بالثابتة عن الخذف
أما وإنما قال مع غير الطلب اختراجه إذا كانت مع الطلب
نحو وأما زيد فاضربه فإن المختار حينئذ هو التصب فإن الرفع
يقضي وقوع الطلب خبر وهو لا يجوز إلا بواويل مثل إمام
غير أن الواقع على الاسم المذكور **المفاجأة** في كونه من اقوى القرائن
مشترحة فإن زيد يضرب عمر وفان المختار فيه الرفع فإن إذا
للمفاجأة لا يدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً وما وقع في مجزئ
الظرف من أن إذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد
بإلزام الاسمية عليه وقوعها بعدها ولا شاقص **مختار**
في الاسم المذكور **العطف** أي بسبب عطف جملة هو فيها

ع

على جملة فعلية مقدمة للتناسب أي لمرادها التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فيكون ما في كونه ما في
نحو خرجت فزيداً القسمة **وبعد حرف النفي** يعني ما لا وان
وليس له وإنما من من هذا الجملة إذ هي عاملة في المضارع ولا
يقدّم عليها الضعفاء في العمل نحو ما زيد اضربه ولا عمراً وان
زيد اضربه إلا نادياً **وبعد حرف الاستدعاء** نحو ما زيد اضربه
وأما قال بحرف الاستدعاء لأنه مختار الرفع في الاسم المستفاد
مثل من زيدا كرمته ولا يقل صفة الاستفهام ليستعمل مثل
هل زيد اضربه فإنه يجوز وان استغنى ما الحاجة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لأنه بمعنى فعله الأصل فلا يكف في تقديره
الفعل **وبعد أن الشبهة** الدالة على المجازاة في الزمان
نحو إذا عبد الله تلقاه فأكرمه **وبعد جش** الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيداً تجد فأكرمه وفي ما قبل **الامر**
النهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل

زليلا اضربه وزليلا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي هنا
 بعد حرف لا لتفهام والتفويذ الشرح وحيث وما قبل
 الامر والتمه النصيب في الاسم المذكور **في اي** هذه المواضع
مواقع الفعل اي واصله وقوع الفعل فيها اكثر فاذ نصب
 المذكور وقع فيها الفعل تقديره ولا فلو كذلك لكانت النصب
 في الاسم المذكور **عند خوف البس المفسر** اي لا تناسر ما هو
 مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذا الحال
 بل من حيث هو مخبر في حال الرفع **بالصفة** فلا يعلم انه مخبر عن
 الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او
 صفة له مع مخالفة المعنى المقصود فلا تناسر انما هو بين
 خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب واصفيتها لا
 بينه بوصفه للتفسير بين الصفة وان التركيب لا يمتثل لها
مثل قوله انا اكلت خلقا **بقد** ينصب كل على اكلنا
 بشرطه التفسير لو رفع بالابتداء وجعل خلقنا خبرا له كان

مواضع

موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف اليه بالصفة
 لاحتمال كون قوله بقد خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
 الحكم على كاشي بانه مخلوق لنا بقد لا الحكم على كل شيء مخلوق
 لنا انه بقد فانه يفهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة
 الله نعم كما هو مذهب المعتزلة في الاموال الاختيارية للعباد
وقد يستوي الامر اي الرفع والنصب فلم يترك ان يختار
 كل واحد منهما بل اتفقت **في مثل زيد قام وعمر اكرهته** اي
 عند اوفاديه ونحو ذلك ولا يصح العطف على الصغير
 لعدم التميز بين استوي الامر ان فيما اذا عطف الجملة التي
 وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة فعلية
 فيصح رفعه بالابتداء ونصبه لتقدير الفعل والوجهان
 مستوفيان ان حصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية
 فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية
 فيعطف على الصغير وهي فعلية فان قلت التام من الخبر

مرجحة للرفع فلما هي معارضة بمقبول المعطوف عليه فان قلت
 لا تقاوم في القرب والبعد بينهما اذا الكبرياء في قرينة غير مقصود
 منها قلنا هذا باعتبار المشهور وما باعتبار المبدأ في الصغار
 اقرب **ومحجج التصيب** في فصل اسم المذكور **وبمعنى ان**
 والمراد به ان ولو كان اما وان كانت من حروف الشرح
 تحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب في اختيار التصيب
 مع الطلب **وكذا يجب بعد حرف التخصيص** وهو هاء الاو
 ولو ما وانما وجب التصيب لعلها اوجوب دخولها على الفعل
 لفظا او قلما **الفرق بين تصيبه وتصيبه** مثال الحرف المشعر
والاين تصيبه مثال حرف التخصيص **وليس مثل ان تصيب**
بهمته اي من باب الاضمار على شرطية التفسير في زبدية وان
 كان يظن في يادى الا ان الله ما اضمرها على شرطية التفسير
 والمحار فيه التصيب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
 لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم

بعد فعل مشغول عنه بضمير لكنه ليس تحت لوسط عليه
 هو او مناسبه لتصبه لان ذهب به لا لتعل التصيب كذا ما سبر
 اعني ان ذهب فان قلت لا ينحصر المناسبات في ذهب فليقدر
 مناسب اخر يتصبه مثل بلان او ذهب على صيغة المعارف فيكون
 تقديره زيد ايا اياه الذهب به او ييا اياه احد الانما
 به او ذهب احد قلنا المراد بالمناسبات ما يراى في الفعل المذكور
 او يلازمه مع اتحاد الالسان اليه فلا اتحاد فيما ذكرته مفقود
 واذا كان الامر كذلك **فالرفع لازم** اي رفع زيد في المثال الواجب
 بالابتداء وذهب غير جائز بالمفعول به فليس من باب التثنية
 على شرطية التفسير وكيف مما يخالف فيه التصيب **كذا** اي مثل
 ذهب بقوله **وكل شاعلا في الزمان** في صحايف
 اعلم انه هو وليس من باب الاضمار على شرطية التفسير لاولها
 من اصدار التقدير فقلوا كل شاعلا في الزمان فقولوا في الزمان كان
 متعلقا بفعلوا فقلوا المعنى لان صحايفها عما لم يسم

محلا لفعلهم لا يتم لموقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
 او وقعوا فيها كتابة فعلا لهم وان كان صفة لشيء مع انشاء
 ظاهر اللفظ مع معنى المقصود وانا المقصود ان كل شيء مفعول
 لهم كان في الزمان كقولهم فيها موافقا لقوله نعم وكل صغير وكبير
 مستطرد لان كل كان في صفة ايضاعمالهم مفعول لهم فافزع
 لا يتم على ان يكون كالشيء مبتدأ او جملة الفعلية صفة
 لشيء وانما الجواز في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وتقدم
 كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزمان بحيث لا يفقد صغير
 ولا كبير واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور في الاكان لفعل
 المستعمل عنه بضمير او متعلقه امر او نهي فالحق ان
 فيه التصحيح الظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني وجملة
 كل واحد منهما مائة جلد دليل تحت هذه القاعدة مع
 ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن
 بعضهم فاضطر القضاة الى ان تحاولوا اخراجه عن القاعدة
 المذكورة

المذكور ولا يلزم اتفاق القراء على غير الجواز فاشارة الى ما
 تحاولوا اخراجه عنها فقال **وتحذف الزانية والزاني جملة**
كل واحد منهما الفاء فيه مرتبة **معنى الشرط عند المبتدأ**
 لكون اللفظ واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه
 معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
 في المبتدأ كالحجاز والفاء الداخل عليه مرتبة بالشرط
 للانه على سببية الجواز ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه
 فيما قبله فاستغنى تسليط الفعل المذكور بعد على ما قبله وتغير
 فيه الرفع والايه **هذان** المستقلتان **عند سبب** والزاني
 مبتداء محذوف لمضاف والزاني عطف عليه والحج محذوف
 اي حكم الزانية والزاني فيما ينزل عليهما بقوله نعم فاجلدا
 جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والقاعد ايضا للسببية
 اعلم ان ثبت زناهما فاجلدا كل واحد قيل زناهما وللقسم
 وجزء الجملة لا يعمل في جزئية جملة اخرى فيتنعج التسليط فلا يدخل

فانضاطة فتعين الرفع **والا** اي ان لم يكن الفاء بمعنى الشرط
وان لم يكن الا وجهين ايضا فيكون داخل تحت الضابط
فالمحذوف فيه **التصنيف** واختيار النصب باطل لان شاق القراءة
على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الا وجهين
لتعين الرفع **الرفع** من تلك المواضع التي يجب حذف ناصب
المفعول به فيها **التقدير** وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكر **وهو** في اللغة التخفيف شيء وتبجده عنه
وبل صلاحي التماس **مولا** اي اسم عمل فيه النصب المفعول
بتقدير لا **تقدير** اي ذلك المفعول تخلفا فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر تخلفا فيكون مفعولا **لما بعد** اي لما بعد
ذلك المفعول **وقد** **الحذف** **مكررا** على صيغة المجهول عطف
على جزاء وذكر المقدار فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في
المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمرة قلنا ان تقدير الكلام او مفعول تقدير

ان

اتوقى كمرورا الا انه موضع المحذوف منه موضع الضمير الجاد الى
المعول اسما واثابه محذوف منه لا محذوف **مثلا** **بالا** **والا** **مكررا**
تحذف مذان مثلا لان الاول نوعي التحذير ومعناها بعد
نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف
الارنية وموضعه بالعصا او حذف الارنية عن نفسك
وعلى تقدير ان المحذوف هو الاسد والحذف ان المراد من
تبعية الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منها لا تحذيرها
منها **والطريق** **الطريق** **مثلا** لان نوعيه اي اتوقى الطريق
الطريق ولا تخفى عليك ان تقدير اتوقى في هذا النوعين غير
صحيحة لا يقال لا تقيت زيدا من الاسد فينجر ان يتدفعه
مثلا بعد نوعي تقدير بعد مثلا النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى على الانتقاء عن الطريق لا على تبعيةه فالصواب
ان يقال يتقدّر بعض واتوقى نحوهما فيقدّر مثل بعد في جميع
افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك

تفسك فان المعنى على بعد نفسك ثم اورد بان كالاسد ونحو
ويقدم مثل ان في بعضها كالمذكور وقيل لفظ الاسد
قيل بان الاسد خارج من النوعين فيجب ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك فانه انما تحذير او جيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن المحدود بليل ذكرها فيما بعد **يقول** في قسمي
النوع الاول **يا لك من الاسد** كما كنت تقول يا لك من الاسد
ومن ان تحذف كما كنت تقول يا لك من ان تحذف **يقول** في الثاني
الاخير **يا لك ان تحذف** **يقول** **يا لك من ان تحذف**
لان حذف حرف الجر عن ان وان قياسي لا تقوله المثال الاول
يا لك الاسد لا تستعقبه من وشذوذه مع غير ان وان
فان قلت فليكن تقدير العاطف قلنا حذف العاطف
اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ
كغيره مما وادنا حذف العاطف فليكن الاناد **المفعول**
فيهم **ما فعل فيهم** **فعل** **اي حدث** **مذكور** **نظم** **ما فيهم**
الفرد

الفعل الملقوط او التقدير او شبهه كذلك ومطابقة اذا كانت
اعمال مصدر او ففعله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان
والمكان كلها فانه لا يخلو ازمان او مكان عن ان يفعل بها
فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيه ما او لا وقوله مذكور مخرج
به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكن ليس بمذكور لكن بقوم مثل شهدت
يوم الجمعة داخلها فان يوم الجمعة تصدق عليه انه
فعل فيه فعل مذكور فان شهور يوم الجمعة لا يكون الا يوم
الجمعة فلو اعتبر التعريف فيها تحذير الى المفعول فيه ما
فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه مذكور ليخرج مثله
هذا الباب منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
ولا يخلو انه على تقدير اعتباره فيها تحذير لا حاجة الى قوله مذكور
الا لزيادة تصور المعنى وقوله **من زمان او مكان** لبيان

لما الموصولة او الموصوفة واسان الى قسمي المفعول فيه وتهد
 اليها حكم كل منهما وهو على المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
 وهو محجور بها ما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا
 خلافا لاصطلاح القوم فالام لا يعلقون المفعول فيه الا على
 المنصوب بتقديره فلما المحجور بها فهو مفعول به بواسطه
 حرف الجر لا مفعول فيه وما الفهم المصحيث جعل المحجور به
 مفعولا فيه ولذلك قال **ويشترط نصب** اي شرط نصب المفعول
 فيه **السد في** اذ ان لفظ بها يوجب الجر **وظرف الزمان كالما**
 فيها كان الزمان او محدودا **تقبل ذلك** اي تقدر في لان
 اليهم منها جزء مفهوما الفعل فيض انصابه باله اسطة كالمصدر
 والمحدود منها محمول عليها اي على اليهم لا شراهما في الزمان
 لخصوصتهما واضطر الزمان **وظرف المكان ان كان** الما
سبها قبل ذلك اي تقدر في جملة على الزمان اليهم لا شراهما
 في الزمان محجور است خلت **الا** اي وان لم يكن سبها
 بل محجور

بل محجور **فلا تقبل** تقدير في ذلك لم يكن محمول على الزمان اليهم
 لاختلافهما اذا اوصفت محجور است في المسجد **وفلهم**
 من المكان **بالجهاات الست** وهي امام وخلف ويمين
 شمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يثاب
 جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون سبها او لما
 لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف للمكانية الجاهز بها قال
وحمل عليها اي على اليهم المفسر بالجهاات الست **عند ولدي**
وسبها المحجورون وسوى **لا بهاها** اي لا بهاها عند ولدي
 لم يذكر وجب حمل سبها عليه لان حكمه حكمها وفي بعض
 النسخ لا بهاها كما هو الظاهر وكذا حمل على اليهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا محجور است مكانا **كثيرة**
 في الاستعمال مثل الجهاات الست لا بهاها وكذا حمل عليها **ما**
سبها حلت وان كان معينا محجور است الدار كثر في الاستعمال
 لا لاجهاها على **البحر** فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به

لكن الصحيح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر كذا خذ
 كثر استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول
 فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان عنى الدخول لا يتم بدون
 الدار مثله بعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا
 قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول
 به لا مفعول فيه وما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان
 خاص بوقوعه فيه فيصح ان ينسب الى مكان شامل له وفيه
 فانه اذا قلت ضربت زيداً في الدار التي هي خارج من البلد
 فكما يصح ان تقول ضربت زيداً في الدار كذلك يصح ان تقول
 ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس
 كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار صح ولا
 يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
 كنسبة الافعال الى امكنها التي فعلت فيها فلا يكون الدار
 مفعولاً فيه بل مفعول به وقبل معناه على استعماله الا

فيكون

فيكون اشادة الى ان استعماله دخلت مع نحو دخلت في الدار
 صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل سيبويه ان استعماله
 متى شاذ **نصب** اي المفعول فيه **بجاء** **مفعول** به لا شرطية
 التفسير نحو يوم الجمعة وجواب من قال متى متى متى متى
 الجمعة ولعامل مفعول **على** **نحو** يوم الجمعة
 فيه والتفضل فيه بعينه كما مر في المفعول به **المفعول**
هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او سبب وجوده
 وخرج به سائر المفاعيل مما فعله طلقاً او به او فيه او معه
قال **يحدث** **مذكور** اي ما مفعول حقيقة او حكماً فلا يخرج
 عنه ما كان فعلاً مفعلاً كما اذا قلت نادياً في جواب من
 قال لحدثت زيداً فقله مذكوراً احتراز عن مثل العجبي
 الناديب فان قلت كيف صح الاحتراز عنه وهو العجبي
 الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيداً قلنا
 المراد مذكور مع فان قلت هو مذكور معه في ضربت نادياً

قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وحسب نحو
 العجيز الناديل الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكر
 معه للعلم فيه **ضربه ناديا** مثال لما فعل لفعله يحصل
 فعل وهو الظرف فان ناديا بما يتحصل بالضرب مثلا و
 عليه **وقد يتعين الموجه** مثال لما فعل بسبب وجوده
 فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجوع والفا
 يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل المفعول المضاف
 بخلاف **ظاهرا للزجاج فانه** اعم للمفعول له **عند**
 الزجاج **مصدر** من غير لفظة فعله فالمعنى عند في المثالين
 المذكورين ان يته بالضرب ناديا وجبت في القعود عن
 المصعبين اوضربه ضرب ناديا وقعدت قعودا حذرت
 قول الزجاج ان صحت تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقة
 الامة لصحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى
 زيد اكب جاء زيد اكب اوقا الركوب من غير ان يخرج عن
 حقيقة

حقيقة

حقيقتها **شروط** اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط
 كون الاسم مفعولا له قال من والاكرام في قولك عجتك التمر
 والاكرام انما في اربع عند مفعول له على ما يدل عليه حال
 وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصب تقدير في فعلها
 ايضا خلاف اصطلاح القوم **تقدم في الكلام** لانها اذا ظهرت
 لزج الجرح وخصل الاسم بالذكر لانها الغالب في تعليلاتهما
 فلا يقدح فيها من من وليا او في تركيبة كاسم الفاعل
 نحو زيد اكب اكب اوقا زيد في الدار فاذا ان كان الظرف
 مقدما باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد اكب اكب
 والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا **او معناه** المستلزم
 من نحو الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة و
 التنبيه في نحو هذا ان يدق اثم كرامك اثناء والتمني والترجي
 والتشبيه في نحو يا زيدا قائما وليت بك عندنا مقبلا ولعل في
 الدار قائما وكانه اسد صاعدا **مشرطها** اي شرط الحال ان

تكون نكرة تكونها نكرة في الحال عن ذي الحال الحق الخزان
تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحال بالمتن
المصاحبة يحصل بها التعريف لا يدل على الغرض ان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى كان الاصل فيه
التعريف **عالم** اي ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في
جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها بيان ذلك وهو
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذوا كمال فيه نكرة موصوفة
تخوفاً من جعل من يقي قمارها او مغتة غنائم المعرفة لا شغل
تخوفاً من جعلها يفرق كل محكم امر من عندنا ان جعلت امر
حالا من كل امر واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الانقضاء للشيء نحو ما جاءني رجل راكبا
او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل ثمانية ما يكون
ذوا كمال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم بشرط
تكون

تكون صاحبها معرفة فتقولنا بالقياس لا بشرط كون صاحبها
معرفة حتى لا يكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن مخالفته في بعض المواد تنافي الشرط
ويحتاج الى ان يصرفا لكان مرطبا وهو يجعل قوله وقفا
معرفة مبتدأ وخبره معطوف على قوله وشرطها ان تكون
نكرة **وان سلمنا العراك** وله بزمها ولا يشق على بعض
الدخال لبيت السيد يصف حمارا لو حشر الاثنان يقول اول
حمارا لو حشر الاثنان وكان المراد بالارسل البعث والتخليت
بين المرسل وما يربطها بسلامة معتزلة مترجمة ولم يرد لها
اي لم يمنعها عن العراك ولا يشق اي لم يخفف على نقص الـ ^{حال}
اي على انه لم يتم شبه بعضها بالآء بالدخال والدخال هو
ان يشرب البعير ثم يرمي العطش الى الحوض ويدخل بين بعير
خطاين لشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد
به ههنا نفس من دخله بعض ما في بعض ما دخله الا ان

مخصوصا والمعنى على شخص مثل نقص النحل **ومررت به محار**
وتحور مثل فعله جهدا **تأول** بالترك فلا يبرقضا على
قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين أحدهما أنها
مصادرة لفعال محذوف تزي على العرك وينفرد وحدها
انفردا ويجهدها كقوله في الجمال الفعليه وقت محالا
وهذه المصادر منصوبة على المصدريين وثانيهما الفاعل معارف
موضوعة موضع التكرات أي مكررة ومنفردة ومحمدا
فالصون وإن كانت معرفة فهي التقدير كذا أن حصر
الوجه في صورة المعرفة هي المعنى نكرة **فإن كان صاحبها**
أي صاحب الحال **نكر** محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بها
سوى التقديم وله تكن الحال مشتركة فيها وبين معرفة **وجب**
تقديمها أي تقديم الحال لصاحبها لتخصص لكونها **تقدم**
لأنها في المعنى مبتدأ وخبر ولا يلتزم بالصفة في نصب
في مثل قولنا ضربته جارا كما ثبت في موضع وان
لم يثبت

لم يثبت لرد الباب **ولا يتقدم** على الحال فيما عدا مثل زيد قائما
كعدم وقاعدة **على العامل المعنوي** قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوي وإن ما هو مقدرا بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف
وما يشبهه أعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل
أو شبهه فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي شافا **بما لا يتقدم** أي بخلاف ما إذا كان العامل
طرفا أو شبهه فإن فيه خلافا فسبوي لا يجوز أن يصل إلى
المضعف الظرف في العمل وجوز الاختصار بشرط تقدم المتبدا
على الحال بخوزيد قائما ثم في الدار فامع **المبتدأ** عز
الحال فانه وافق سبوي في المنع فلا يجوز قائما في الدار فلا
قائما في الدار زيد اتفاقا ويجوز أن يكون معناه أن الحال
وإن كان مشابه للظرف لما فيه من معنى الظرفية إلا أن
الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسيعهم في الظرف
والحال لا يتقدم عليه هذا إذا لم يكن الظرف داخل في

العامل المعنوي اما اذا جعلته داخل في العامل المعنوي
 كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو احتمال الثاني اذ فيهما
 لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك **لا يعلم على ذي**
الحال **المجرد** سواء كان مجردا بالاضافة او مجردا بحرف فان كان
 مجردا بالاضافة لا يتقدم الحال عليه اتفاقا بخلافه في حرف
 عن التباين ضرورة ذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
 والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
 كان مجردا بحرف لا يتقدم عليه خلاف فسيبويه واكثر الصريح في
 تقدمها عليه اللمعة المذكورة وهو المختار عند المصنف لهذا
 قال **على الفجر** **وقبله** **بعض** **المجاز** **استدلال** **لا يقوله** **بعض**
 وما ارسلناك الا كفاية للناس **اعل** **الفجر** **بين حرف** **المجرور** **لا**
 ان حرف المجرور بعد الفعل كالمصنعة والتضعيف فكانت من تمام
 الفعل وبعض حرف فاذن قلت هبت اكتب بهند فكانت قلت
 اذ هبت اكتب بهند فالحرف **المجرور** **بحسب** **الحقيقة** **لا** **بمجرد** **الطحا**

هههه

بعضهم عن هذا الاستدلال يجعل كافي لاعتزال الكاف الثاني
 وبعضهم يجعلها مصدرا في رسا التكافؤ وبعضهم يجعلها
 مصدرا كالكناية والعافية والكل كالف فيفسد **كل ما لا**
علمية اي صفه سواء كان الدال مشتقا او جامدا **اصح**
يقع **حالا** **من غير** **ان** **اولا** **الجامد** **المشتق** **لان** **المقصود** **من**
 الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جميع رواة النجاة
 حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بما
 لا يتفق مع هذا فلا شك ان الغالب في الحال الاشتقاق
مثلا **بسر** **او** **طبا** **في قولهم** **هذا** **البسر** **وهو** **ما** **بقية** **حوضه**
والطبيب **من** **طبا** **وهو** **ما** **ضيه** **حالة** **صرفة** **مع** **كونها**
 جامدين حالان لانها على صفة البسرية والوطوبية ولا حاجة
 الى ان اول البسر والبسر والطب والمطب من البسر التخل اذ انما
 عليه بسرا وطبا ناصرا وطبا والعامل في طب الطيب
 باتفاق النجاة وفي بسرا ايضا الطيب عند محققهم وتقدم بسرا

على اسم القضي مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق شيء واحدا
باعتبارين مختلفين بلزوم ان يكونا متعلقين بالشيء
فما تعلق بالشيء اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذا الحيثية
وان لم يكن معتقده الا بعد اضمائه في الطبيب لك لما كان
القضية بالنسبة الى المظهر كعدم اقيم المظهر مقامه ووجب
ان يليه والروية لتعلقه من حيث انه مفضل عليه وهو
ضمير فيجب ان تلي وقال القضي واما القضي المستكن في الفعل
فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كعدم ومع
هذا فلا اري اسبابا ان يقال وان لم يسمع زيدا حرقا ثامنه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في خبر اسم الانسان اي
اشي حال كونه خبرا وهذا ليس صحيحا لانه يمكن ان يكون المضاف
اليه التام اليه فلا يقيد الانسان بحال البقية ولا يصح
حيث وقع موقع اسم الانسان اسم لا يصح اعاله فيه نحو قوله
تخلي في سبطه من **مكون** اي حال **جمله** لانه التام على
الهيئة

الهيئة كالمفردات فصيح ان وقعت حالها اول كذا يجب
ان يكون الجملة الحالية **خبر** محتملة للصدق والكذب
لان حاله منزلة الخبر عن ذي الحال واجزاها عليه في قول
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
دائبة ترتبطها المصاحبة وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اذ
اسمية او فعلية اما ان يكون فعلا مضارعاً مبتدأ او مفعلاً
مضافاً فخذ خسر **جمله** اي الجملة الاسمية الحالية
متلزمة **بالواو** **والضمير** مع القوة الاسمية في الاستقلال
فما سلب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانت
راكب وجاء زيد ومورا **كبابا** **والواو** وحدها لا تفيد ذلك
على الرابط في اللاحق كقوله تعالى مثل قوله عليه السلام كنت
نبيا وادم بين الماء والطين وهذا امر الرابط بالواو وحدها

او جها مع الضمير ان يكون في الحال المشبهة وانما لو كان فلا
يجوز الواو تقول هذا الحق لا شيء فيه وذلك لان الواو لا يلفظ
بل ان المؤكدة والمؤكد لشد الاتصال بينهما **او ان ضمير جها على**
ضمف لان الضمير لا يجلي ان يقع في الابداء فلا بد على الربط
في الواو لانه نحو كانت فحده المستعمل في الواو على التصحيح **والنفا**
المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضاعفا
مستنداً لتبعية **الضمير جها** المستند لفظاً ومعنى لاسم
الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاء في زيد ليسغ **وما سواها**
اي ما سوي الجملة الاسمية والفعلية المشبهة على المضارع
المثبت من الجملة المشبهة على المضارع المنفي في الماضي المثبت
او المنفي **بالواو والضمير جها** او **اجدهما** واحد من غير ضعف
عندما لا كفا بالضم ليعدم قوة استقلالها كالتبعية فالمضارع
المنفي نحو جاء في زيد وما يتكلم غلامه او جاء في زيد وما يتكلم
غلامه او جاء في زيد وما يتكلم غلامه او جاء في زيد وما يتكلم غلامه

ن

زيد قد خرج غلامه او جاء في زيد قد خرج غلامه او جاء في زيد
وقد خرج غلامه او الماضي المنفي نحو جاء في زيد ما خرج غلامه
او جاء في زيد ما خرج غلامه او جاء في زيد ما خرج غلامه **وقد**
في الماضي المثبت لا المنفي من دعوى اللفظ **قد** المقترنة زمان
الماضي في الحال لانه على الماضي المثبت الواقع حالاً لا دلالة
على قرب زمانه الزمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه نحو لان المتبادر من الماضي المثبت ما وقع حالاً
ان مضى تماماً هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حسني تفسره اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فاخضع لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت **ظاهرة**
في اللفظ نحو جاء في زيد قد قدرك غلامه **او مقدر** متويزة نحو
قوله قد جاء في زيد قد قدرك غلامه اي قد حصرت صدورهم
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبني فانهما لا يجوزان
يخفف قد وسبويه تأويله قد حصرت صدورهم بقوماً

حشرت صفة وممكن يكون جملة حشرت صفة موصوفة بخلاف
هو الحال والمجرم يجعله جملة دعائه وانما لم يشترط ذلك في
لاستمرار التقرب لا فاع فيتم لفان الفعل **يجوز حذف العامل**
في الحال لقيام قرينة حالية **كقوله لا افر اعي** لثان
في التفسير المشبه له **واشد اشد** اي مرشد اشد بالقرينة
حال الخطاب قوله مهادا اما صفة لراشد او حال اجد
حال ومقالة كقوله واكبا لمن تقول كيف جئت اي جئت
بقربة السؤال ومنه قوله نعم بحسب الاشنان ان لن
يجمع عظامه بل قادرين اي بل يجمعها قادرين **ويجب**
حذف العامل في بعض الاحوال **الموكدة** وهي اي الحال **كقوله**
مطلقا هو التخيلا لا يقال من صاحبها ما دام موجودا غالبا في
المشقة والمشفقة في العامل بخلاف الموكدة **مسألة**
ابواب عطفا فان العطفية لا يقال عن الابد في غالب
الامر **اي لحق** بفتح الهاء وضمها من حقت الامر
بمعنى

بمعنى تحققت وصارت منه على يقين ومن احققنا الامر بعد
المعنى بعينه او بمعنى اثبت اي تحققت بونه لك وصرت
منها على يقين وانتهى كذلك عطوفا قال صاحب المفتاح
حق التقدير ان عندنا ان يقيد بحسب عطوفا **وشعرها**
اي شرط وجوب حذف عاملها **ان يكون مقرونة اي موكدة**
لضمير جملة احضره عما يوكد بعض اجزاها كالعامل
في قوله نعم ارسلناك للناس رسولا في نه لا يجب حذف **سب**
احضره عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما
قال صاحب الكشاف في قوله نعم قائما بالقسط انه حال
مؤكد من فاعل شهد ولا بد منها من قبل اخر وهو ان يكون
عقد تلك الامة من اسمين لا يصلحان للعمل فيها و
الا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذف واجبا نحو الله
شامدا قائما بالقسط **التميز** اي لانهم الذي يقع **التميز**
واحضره عن ابدل فان المبدل منه في حكم المتخية فهو

فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو تركيبهم وايراد معنى
المستقر اي الثابت الذي لا يتغير المعنى الموضوع له من حيث ان
 موضوعه ان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
 مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوصف واخر
 به عن نحو رايته عينا جارية فان قوله جارية برفع الابهام
 في قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشاء في
 الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاختار
 عن اوصاف المبهات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما
 موضوع المفهوم كل شرط استعما له جزئية او لكل
 جزئية جزئية من الابهام في هذا المفهوم الكل في كل
 واحد من جزئياته بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع
 له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل برفع الابهام لا
 الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به
 الاختار من عطف البيان في مثل قولك ابو حفص ع فان كل

واحد

واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ايهام فيه
 لكن لما كان عمرا اشرى قال بذكره الحقاء الواقع في ابو حفص
 لعدم الاشتباه بالابهام الوضعي **من ذات** لا من وصف
 واخر به عن التعت كما انما يقال في ان الابهام المستقر
 الواقع في الوصف لا في الذات وتخفيف ذلك ان الواقع
 لما وضع الرجل مثلا لخصف من فلا شك ان الموضوع له
 معنى معين متميز عما هو اقل من ان تصف كارتع وعما هو
 اكثر منه كمن ومنه ولا ايهام فيه الا من حيث ذاتهما اي
 جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس الرجل
 او الخيل او غيرها ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه
 بحسب الوضع انه بعد ادنى وممكن فاذا اريد رفع الابهام
 الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفه او بالصفة
 بالانتماء ادنى فاذا اريد رفع الابهام الذي قيل انما افرقتا
 برفع الابهام المستقر عن الذات لا التعت كما انما يقال

بهما من الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة** صفات
 لما تشار الى تقسيم التميز المذكور نحو طول زينا والمقدرة
 نحو طابيد نفسا فانه يقع قولنا طابيد شيء منسوب
 الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن تلك الاشياء المقدرة فيه **فالاول**
 الى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات المذكور
 برفع **عن** **مذكور** يعني به ما يقابل الجملة وبشبهها والمضاف
مقدار المفرد وهو ما يقدر به الاشياء اي يعرب به قدره ويبين
غالب اي في غالب المواد واكثرها اي يرفع الابهام مطلقا
 بتحقيقه ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
 فيه اكثر والمقدار اما بتحقيقه في ضمن عدد نحو **ثلاثين ذراعا**
وسياقي ذكر تميز العدد وبما ينفى به ابسا تمام العدد **واما**
في جواهر تميزه اي في العدد كالوزن نحو **طول زينا** فان الارتفاع
 نصف الميز ونحو **مليون مائة** كما الكيل نحو **فقيران** برؤ
 كالذراع نحو **ذراع ثوبا** والقياس نحو **على التميز مثلها**
 زينا

زينا والمراد بالمقادير في هذا التصور هو المقدرة لان قولك
 عند عشرين درهما وطل زينا وذراع ثوبا وعلى التميز مثلها
 زينا والمراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقبر وغير
 وانما اقتصر المصنف على الامة لانها لا يمكن ان يطبق عليها
 التميز على بيان ما يتم به المقدر وهو التثنية كما في **طول زينا**
 والتثنية كما في **مليون مائة** او الاضافة كما في **على التميز مثلها** فيدا
 ولهذا الميزة تقاسم المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام
 الاسم ان يكون على حاله لا يمكن اضافته معها والاسم
 مستحيل الاضافة مع التثنية ونون التثنية والجمع ومع الاضافة
 لان المضاف لا يضاف ثانياه فاذا تم الاسم بهذا الاسماء وشاء
 الفعل اذا تم بالفعل وصار به كما انما تافيشابه التميز لا يرد
 بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقد ان
 يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم لانام قبله لمساوئته
 الفعل لانام بفعله وهذه الاسماء انما تافست مقام الفاعل

تكون في اخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل لا يرد ان لام
 التعريف لا تدخل على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
 معها لا ينصب لتتميمه فلا يقال اراق فولا **فقر** اي التميز
 وان كان الاسم تام شئ او مجموعا **ان كان** اي التميز **وبنا**
 وهو ما يشابه الجزاء ويوقع مجزا عن التاء على التعديل والكثير
 فالواجبة لا تنشئ وجها كالماء والتمر والزيت والقرص **بنا**
 وجلا **فقر** **لان** **بقدر الانواع** اي ما فوق تنوع الواحد
 فتشمل المتفرقة لانه لا يلفظ الجنس فشرع عليها فلا بد
 من ان يثنى او يجمع قيل في تخصيصه قصد الاستثناء
 نظرا لانه كما جاز ان يقال طاب ذيل جلستين للتبع جاز ان
 يقال طاب ذيل جلستين للعدد ويمكن ان يحاب عنده ان
 المراد بالانواع حصل الجنس سواء كانت بالخصوصات
 الكلية او بالتخصيص **ويجمع** اي يورد التميز على ما فوق الواحد
 جواز حيث لم يقصد الواحد **فقر** اي غير الجنس نحو عندي

عدل

عدل فوبين او اقربا **ثم ان كان** اي المضاف المقدار ما بقون
او بنون **التثنية** او المعثران وجدا التميز بتدسا بقون المضاف
 بنونما التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها انقضت التميز **انما**
 اي اضافة المقدار الى التميز اضافة بيانته باسقاط النون
 ونون التثنية جوازا شاعرا كثيرا الحصول الغرض وهو رفع الياء
 بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت وبنوا من **انما** يولد
 يكن بنون وبنون التثنية بان يكون بنون الجمع والاضافة
فلا يجوز الاضافة الا قبل بنون الجمع نحو عشرة ودرهم اما في
 الاضافة فلا يلزم اضافة المضاف وما في بنون الجمع فانه جاز ان يضاف
 الاغنياء للمعير نحو عشرين وعشرين رمضان بالاشفاق لكثرة الجمل
 اليه فواضيف الى التميز لئلا يلتبس ببعض الصور لانه لا يعلم ان
 عند اضافة عشرين اليه رمضان انه اربع عشرين رمضان او اربع
 العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الاعلى
 فانه يكون الباب قريبا الى الاطراف **وعن** **فقر** **عدا** عطف على عن

الامثلة على وقوع ما سبق و زاد عليه قوله **وقه دقة فارسا** اشارة
 الى ان التميز قد يكون صفة مشتركة وايضا او رده صاحب الفصل
 مثلا لا تميز المفرد على ان يكون الضمير بهما كضمير **نذبا** و **نذبا** يكون
 فارسا تميزا عما اذا كان يتيه على انه يصلح ان يكون الضمير بهما
 والاهتمام يكون في نسبة الدلالة والذوق لا حصل اللبس فيه
 غير كثر للعرب فارسيه الجزاي يله غير فارسا والافان اسم فارسي
 من الفارسية بالفتح صدر في الضمير يذهب الى الجليل واما
 الفارسية بالكسر في الفرس **ثم ان كان** اي التميز بهما لم يكن متساويا
 المشصين **اسما** لا صفة **يصح جعلها** **المشصين** والمراحملة
 لعلها لا تعلية والتجريد عن **جاذبان** **يكون** **ذلك** التميز **تارة**
 اي للمشصين بان يكون تميزا في رفع الالهام عنه **تارة** **تعلق** **تارة**
 يكون تميزا في رفع الالهام عن متعلقه وذلك بحسب القران والحوادث
 مثلا با في خطاب **نذبا** بافانه يصح ان يجعل عبادة عن زيد يجازان
 يكون تارة تميزا عن زيد اذا اراد استناد الطبيب اليه باعتبار انه

اي لم

ابعمر وجازان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطبيب
 مستند الى متعلقه وهو **ابو** **ولا** **اذا** **ان** لم يكن التميز بهما لم يكن
 تصاو المشصين **اسما** يصح جعلها **المشصين** **تعلق**
 خاصة بخوطب **نذبا** **ابو** **علا** **اذا** **ان** **من** **الامثلة** **التي** **ليست**
 تصاو المشصين **اسما** يصح جعلها **المشصين** **تعلق** **التي** **ليست**
 متعلقين **نذبا** **اذا** **ان** **المتعلق** **التي** **ليست** **التي** **ليست**
خطاب **التي** **ليست** **التي** **ليست** **التي** **ليست** **التي** **ليست**
 كانت تصاو **نذبا** **اذا** **ان** **المتعلق** **التي** **ليست** **التي** **ليست**
 وجازان التميز **نذبا** **اذا** **ان** **المتعلق** **التي** **ليست** **التي** **ليست**
 طاب **نذبا** **اذا** **ان** **المتعلق** **التي** **ليست** **التي** **ليست**
 قول **نذبا** **اذا** **ان** **المتعلق** **التي** **ليست** **التي** **ليست**
 ابا **نذبا** **اذا** **ان** **المتعلق** **التي** **ليست** **التي** **ليست**
 من **نذبا** **اذا** **ان** **المتعلق** **التي** **ليست** **التي** **ليست**
 او **نذبا** **اذا** **ان** **المتعلق** **التي** **ليست** **التي** **ليست**

الماء ماء اجري مائه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك الماء
 الفاعل وهو هنا مجزوء الماء وقولهم اساء الماء ماء مخرج
 المعنى فاعل الفعل المذكور ومخرج الهمزة متعللا لان الكلام
 لما قصد اسناد الامتلاء الى البعض فاعل الماء ولو على سبيل
 التجوز قد تم وقع الالهام فيه لاجزائه من قوله ماء فهو مجزوء معنى امتلاء
 ماء الماء فاعل الماء فاعل معنى ذلك بحيث مثل قولك ربح زيد التجارة
 فان التجارة تمهيد لربح الالهام عن شيء من قوله لان يربح والتجارة
 فالفاعل في قصد التمهيد للتجارة لا زيد وان كان اسنادا الى الهمزة
 حقيقة واليها مجازا وهذا ما يدفع ما يورد على قاعدة المسموعة
 وهو ان التمهيد من النسبة ما فاعل المعنى لا يفعل من ان التمهيد
 في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فالأطراف تلك الفاعل
خلافا لما عليه المذهب فانها مجزوءان فقديم التمهيد على الفعل المسمى
 وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظر الى وقوع الالهام في الالهام والتشبيه
 واسم التقدير والمسمى ما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومقتضاها
 في مخرج

في هذا التجزؤ قول الشاعر تجر سواي الى ان جديها وما كان نفسا بالفرقة
 على تقدير تانيث الضمير تطيب فانها قد يكون في كاد الضمير لثان
 التذكير ويجوز ضمير تطيب اسلي ويكون نفسا تمهيدا عن نسبة تطيب اليها
 مقدها عليه ولما على تقدير تانيث الضمير ضمير كاد المحب في نفسا تمهيد
 نسبة كاد الى ما يربح كاد المحب نفسا تطيب فانها تساك وما قيل
 يحتمل ان يحتمل ان يثبت على تقدير تانيث الضمير على هذا الوجه بان يكون
 تانيث الضمير لراجع الى المحب باعتبار النفس في المعنى وما كانت
 نفس المحب تطيب فكذلك نفس غيره فربح في التماسا **المستثنى**
 اي ما يطبق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قولهم
 لما كان معارفا بهذا الوجه الضمير المحتاج الى التعريف كافية في
 تقديره من الوجهين وعرف كل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن
 اجراءها عليه الا بعد معرفة فقال **تصلب** **وتقطع** **فالمفصل هو**
الفتح اعل الاسم الذي اخرج والحزب من غير المخرج كجزيات
 المستثنى المقطع من تعدد جزياته نحو ما جاء في هذا لانها او اجزاء

بعدا لا نحو نحو ما اذا كان **العدا** في **الاعتداء** او في **الاعتداء** اكثر اللغات
 ومعرفة اصل الحجاز فانه قبل ان يكون اولى كثيرا من اصل الحجاز فانه
 اكثر من هو الى اللغة الحجازية المنقطع مطلقا من صوره عندم اذا
 تصور في الابدال الفاظ وهو لا يصدر بطريق السهوه والقلوب
 المستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الزمير والفظاظة ولما بنوهم
 فندمته والمنقطع الى تسميته من حيث ما يكون قبله اسم يصح حذفه
 نحو ما جاء في القوم لا يخرج منها يجوز ان البدل الثاني ما اما لا يكون
 اسم يصح حذفه فمنهم من يوافقون الحجاز في ان الحجاب نصب كقول
 الامام اليوم من امر الله الامير حماد بن محمد الله بن محمد الله بن محمد
 المعصوم فلا يكون داخل في الحاصم فيكون منقطعا **او كان بعد**
خالفه اي المستثنى منصوب في وجوبه اذا كان بعد عداه
 عداه بعد عداه اذا جاز في القوم عداه في وجوبه
 من غير الحجاز واخلاق الحجاز في القوم خلافا له وهو في الاصل ان يميز
 الى المفعول من نحو خالفه من الالف في ان يميز من غير الحجاز او يميز

من غير

من ويوصل الى الفعل فيعدى بنفسه والشعر هذا التعليل انما هو
 والاصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
 بالانتيها في باب فاعله ما ضمير ليعلم ان ما بعدها الفعل للتقدير
 او الى اسم الفاعل من الاول الى بعض مطلق من المستثنى والتقدير جاز
 القوم عداه او خلاصهم او الحجاز منهم او بعض منهم زيد او هادي
 محال التصديق على الحال ولا يظهر معناه قد يكونا اشبه بالانتيها في
 في باب الاستثناء **ولا اكثر** اي التصب لها انما هو في الاستثناء
 لانها فاعل من ما ضيان كما عرفت قد اجزا بحرف على انما حرفا
 جوقا لا سير في له اعلم خلافا في جواز الحرفها الا ان التصب بها
 اكثر **وما خلاصه** اي المستثنى منصوب في وجوبه اذا كان
 بعد ما خلاصه ما عدلان ما فيها ما صدقة مختصة بالافعال
 نحو جاز في القوم ما خلاصه ما عدلان ما فيها ما صدقة مختصة بالافعال
 عمره والتصديق على الظرفية بتقديمه مضاف في وقت ظهورهم واخلاق
 يجيهم من يلد وقت مجاوزتهم ومجاوزة مجيهم عمره على الحال

يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا اليه بعضهم او يجيئون من زيد
 ويجاوزوا بعضهم او يجيئون من زرع او من اخفش انما جاءوا الى ان
 ما فيها من ازيدة ولعل هذا لا يثبت عند المصنفين بل عند بعض القوم
 في الاكثر كذا المستثنى منصوب بعد **ليس** نحو جاءوا الى القوم ليؤثروا
وبعد لا يكون نحو سجدوا لله لا يكون بشرا او انما يكون انصب بعد
 لانها من الافعال الناقصة الناصبة للجر والجر اضمار اسمها في اية
 الاستثناء وموضع الجواب الى اسم الفاعل من الفعل المذكور والاول
 بعض من المستثنى من مطلقا وما في الذكر في محل النصب على الحال
 واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل بالفعل المفعول
 ولا يفسر فيها الا انها في مقام التفسير فيها **نحو** زيد اتيه المستثنى
النصب على الاستثناء ونحو **والله اعلم** المستثنى منه **فيما بعد**
الاحوال من الضمير الجوزي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
 متأخرا عن احواله تعالى اذا كان بعد ما يرد احواله استثناء مثل
 تعالى ولا يؤمنون بها **في كلام غير واجب** حراز عما اذا وقع في كلام

موجب

موجب فان منصوب وجوبا كما مر في الحال انه قد ذكر **المستثنى**
 احراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانما حيث لا يعرب على حسب
 العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه نصب
 لكلام غير موجب ككلام غير موجب في كونه المستثنى منه ولم
 يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقفيا على المستثنى منه لان
 حكمه ما قد علم باستوفاء كونه بال **نحو** **ما فعلوا الا قليل** بال
 على البدلية **الا قليل** بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
 باحدا لا زيد بالجر على البدلية لان ما بالنصب على الاستثناء و
 نحو ما رايته احدا لا زيدا بالنصب ما بطريق البدلية وهو
 المختار وطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما الاختلاف **بال**
 في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو في التثنية
 بالمفعول لا بالاصالة بواسطة الاقارب البديل بالاصالة او
 بغير واسطة **فيعرب** اي المستثنى **على حسب العوامل** اي بما يقتضيه
 العامل من الزعم والنصب بالجر اذا كان المستثنى من غير **مؤكد**

ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لأنه فرغ له العمل ^{لعمري} المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له حكمه إيجابا بالمشترط المستثنى فيه وهو
أيضا كحال ان المستثنى واقع في كلام **الموجب** واشتراط ذلك
لغيره فائدة صحيحة **منها** ضرورة **الان** إذا وضع ان لا يضرب لكلم
احدا لا يزيد بخلافه فيزيد **الان** إذا وضع ان يضرب كل احد لكلم
الان زيادة **لا يستقيم المعنى** ان يكون الحكم ما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكذلك لا يفكر عند
الضعف الا التماسه او يكون منالك قرينة بالتعلل ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى فضعف **مثل** **قوات**
الا يوم كذا اي وقعت انقراضه كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يرد
المشكوك جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والثمرا وشان ذلك وفقا
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى من الموجب
بعض الصور فربما لا يستقيم على تقدير عموم المستثنى من الموجب
ايضا نحو ما اذا لا يزيد في غير ان يشترط في الموجب استقام المعنى
لا يصح

لا يصح مثل قرات لا يوم كذا الا بعد تخصيصه اليوم بايام الاسبوع
مثلا نحو مثل هذا التخصيص في ضرب في الازيد ان يخصص لشيء
منه بكل واحد من جملة مخصوصه ان اذا كان هناك قرينة فاذ في
هاتين الصورتين فيكون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة فيجوز
بل فيها واجبه ان المعنى هو الغالب على البقية الا يجب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي القرينة كانه ان اشترا جميع ايام الاسبوع
في التقاء الفعل بها ومخالفته واحدا يا ما في ذلك مما لا يوافق
اما اشتراكها في فعل الفعل او مخالفة واحدا يا ما في ذلك مما لا يوافق
المذكور وبان الفرق بين قولك قرات لا يوم كذا وضرب في الازيد ليس
الا في مهور قرينة وانما على بعض معين من المستثنى من وقطوع
يدخل فيه ولا يرد لعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني قرينة
ظاهرة لكان على بعض معين كما اذا قيل من ضربت من القوم اي القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربتني الا في ذلك الظاهر ان ذلك ايضا ما يقيم
في المعنى لكن الغالب عدمه وحيث ان قرينة كذلك في الموجب فغالبا

غير زيد استعالمها على هذا الوجه كثر في كلام العرب لكنها **حلت على الـ**
واسمعت مشاها **في الاستثناء** على خلاف الأصل وذلك لا يشترط
كل منهما في مضايرة ما بعده لما قبله **كما حلت على الـ** اي على كل منهما
انقصه لكن لا يحل الاعمى في الصفه قالوا **الا اذا كانتا في الـ** **تأنيده**
الجمع اي في اقعة بعد متعد في وجوب ان يكون موصوف للمذكور لا لغيره
كما قد يكون متقدما في غير مثل جاء في غير زيد بعد ما كان مذكورا يكون
متعدا اليوافوق الحاصه لها اداة استثناء ان لا بد لها في
الاستثناء ان تقع مستثنى منه متعد فاذا يقول في الصفه جاء في
رجل الان يد المقتدا عمن ان يكون جمعا لفظا كجاء في تقدير
كقوم ورهط وان يكون مشرقا لغيره نحو ما جاء في جلات
الان يد **منكروا** اي منكر لا يفي باللام حيث مراد به العبد **استعمل**
فيعلم التنازل فضا على تقدير الاستعراق على تقدير ان يشابه
الجماعة يكون زيد منهم فلا يتعدى الاستثناء المتصل وعدم التنازل
فتلغا على تقدير ان يشابه الجماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعدى للقطع

غير

غير محتمل والمحمور نحو ان اما الجمل المستقر نحو ما جاء في رجل
او رجلا لهما بعض من معلوم العدد نحو له على عشرة درهم او عشرة
طفا اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان محصورا لحد احد الوجهين
وجب خوله ما بعدا لانيه فانه يتعدى لاسم التأنيده نحو رجل الان يد
جاء في له على عشرة الا درهم او انما يصار عند وجود هذا الشرط
المحل لا على غير **الاستثناء** عند وجودها في غير المحل
على غير انما قلنا في صدد هذا الكلام ان الـ لا يحل على الصفه
غالبه اقتيدناه بقولنا ان الـ لا يتعدى الاستثناء في المحصور
نحو جاء في مائة رجل الان يد وقد لا يتعدى في غير المحصور ونحو جاء في
رجل الان واحد او اجمعا ولو كان كذلك لكان نادرا لم يتعدى
اليامي بيان هذا القاعدة **نحو لو كان في الـ** اي في التام والاضر
المتجمع الدوله لانه فيها على عدد محصور **الله** اي غير الله
الاستثناء اي لغيره تعالى لا ينظمه الا في الـ لا يوجب تلافيا لانه في الجمع
منكروا في محصور هي الـ وتعدى الاستثناء لعدم دخول الله في الـ

بقين فانه يتحقق واحدا الاستثناء والايوانا اخر من حمل على
 الاستثناء وموانه اوجلت عليه صار المعنى لو كان فيها الحق
 مستثنى عنها الله لفسادها لا بد من الاعلى الله ليس فيها القسمة
 عنها الله وهذا لا يثبت وحدانية ثم يجوز ان يكون حق فيها
 غير مستثنى الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غيرانه بل على
 انه ليس فيها الحق غير الله وانما لا يكون في الحق غير الله بحسب ان لا يحد
 الا لانه لا تعدد فيستلزم المعاشرة **وهو حمل على غير**
 اي شيء غيرهم من كونهم محصورين بالاستثناء احدهم من جهة
 جواز وقوع الصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قوله ما الى
 احدا الا ان كان تكون الا بصفة وعلمها كذا المتأخرين تسكافوا
 وكل اخ بقاء اخوة لعلمها لا الفرقان فلا الفرقان حقه
 لكل اخ لا استثناء منه ولا وجب ان يقال الفرقان بالصب
 لا يفي كلامه وجب المستثنى فيه واجب التصب بحمل الصفة على
 التدرج في البيت منذ زمان اخر احدهما وصفه كل دون
 المحذور

المضاف اليه والمسمو ووصف المضاف اليه هو المقصود وكل
 لا فانه التمول فقط وانما الفصل الخبر بالصفة والموصوف
 وهو قليل **والعرب يسمون الصب على الظرف** اي بما على ظر
 لانك اذا قلت جاء في القوم سواي سواي زيد كان قلت مكان زيد
على المذهب الامع وهو مذهب سيبويه فاما عند الامم الظرفية
 عند الكوفيين يجوز وجهها عن الظرفية والقصر فيهما معا فبا
 وجعل الكوفيين يسكنون بقول الشاعر لم يبق سواي العبدان دناهم كما
 دناوا وزعموا لاختلاف سواي اذا خرجوا عن الظرفية بصفوه
 لم يبق يقولون جاء في سواي العبدان دناهم كذا
 استكاد الرفع فيما عدا على شابه على الظرفية نحو قوله لعل
 بئس كما انصب **خبر كان واخا** او استعملها فيم الفعل انما
 الله تعالى **هو السنة بعد دخوله** اي دخول كان او احد من اخواتها
 ولما ادب بعد من السنة لدخولها ان يكون اسناد الى اسمها واقفا
 بعد دخوله على اسمها بخبرها وان كان ذلك فانه يتصور بعد

دخول لا عليه وهو الفتح الموحى بخول لا جاز في الدار والكسر
 جمع الموشاة السالم بلاشون بخول مسلمات في الدار البناء الموش
 ما قبله في التفتي المكسور ما قبلها في جمع المذكور السالم بخول سليلز
 ولا سليلز لا في معنى في الموش ما ليس بخاضع لمضارع له فيدخل
 فيه المشق المجرع وإنما في يفتن منه معنى من ان معنى لا جاز في الدار
 لا من جعل فيها لا من جواب من يقول هل من جعل في الدار حقيقة
 فتدبر اخذ من تخفيفا وإنما في على ما ينصب به ليكون البناء
 على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يكن
 المضاف في المضارع لان الاضافة ترجح جانب الاسم في غير
 الاسم فيما لا يستحق في الاصل اعني لا حارب **وان كان**
 اي المستند اليه بعد دخولها معرفة بالثناء التثنية كان
او مفصولا اي بين ذلك المستند اليه **وبين** بالثناء شرط
 الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع اشياء شرط كونه
 مضافا او مشبها بانه اول وهي ستصور بخول لا في الدار ولا
 عر

عر ولا فلام زيد في الدار ولا في الدار ولا في الدار ولا في الدار
 رجل ولا امرأة ولا في الدار ولا في الدار ولا في الدار ولا في الدار
 في جميع من الصور است **الرفع** على الابداء اما في المعرف فالبناء
 ان لا التانية للجزء في اوما في المفضل فلضعف عن التانية مع
 الفصل **والنكرة** اي يجب تكرار اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما في
 المعرف فيكون كالعوض عما في النكر من معنى في الحاد واما في
 النكرة فيكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قولنا سائل
 في الدار جعل امرأة وهذا التعليل جاز في المعرف ايضا **وتحقيقه**
 اي هذه قضية **ولا احسن** اي لعل القضية هذا جواب
 دخل قد دخل في قوله وان كان معرفة مجبلة لرفع والتكرير فان
 اسم بغيره معرفة لان احسن كيد عليه السلام ولا رفع فيه ولا
 تكرير بل هو منصوب بغيره كذا جاب بانه **سائل** بالنكرة اما بغير
 المثال في المثال في حسن الجافان مثلا لا توفله في بياض لا يجرع
 بالاضافة الى المعرف بانه بغيره بغيره بالحق الباطل لا يشارة

على مقروء عطف جملة على جملة كما لا يخفى **إذا** اضلح لغيره على
لا التي هي الجمل **بغير العمل** أي عمل لا يتأخر ما في مدحها أعرابا
وبناء لأن العامل لا يتغير عما لا يدخل كلمة الاستفهام **منها**
أي معنى الحصة الداخلة على لا التي هي الجمل **ما الاستفهام**
حقيقة فيقول الأجل في الدار مستفها **أما العوض** مثل الأثر
عند من لم يذكر بوبه ان حال الأثر العوض كما قبل العوض بل
ذكره السيرافي بعد الجوزي المص وورد ذلك الأثر لسي قال
هذا خطأ لأنها إذا كانت عوضا كانت من حروف الأفعال مثل
ان ولو وحروف الخصية فيجوز أن تصاب اسم بعدها نحو **أما**
فيذكره **أما التمني** نحو **أما** أشبه بحرف لا يخرج ماء **أما** قوله
الزجل جزاء الله عز وجل عند التحليل ليست الدخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيص كما سلكه
قال الأعرابي في جعلها في حاله في هذا ولذا لم ينصب في موضع
عند بوندس التي دخلت عليها من الاستفهام بمعنى التمني فكان
القدس

القياس لا أجل ولكن فونه لغز ونية الشعر **فما** اسم **التمني** لا فت
اسمها الحرفية اختار من نحو **أما** جعل حرفا **أما** التي هي صفة للتمني
أي الأثر وما بعد اختار من نحو **أما** جعل حرفا كرمي لأن **فما**
حال من ضمير المبني في العامل فيه مبني اختار من نحو **أما** جعل حرفا
أما جعل حال وصفتها من اختار من نحو **أما** جعل حرفا
وهذا التفسير من أن الأول **فما** على الفتح حال على المنعوت لكأن
الاتحاد بينهما ما لا اتصال ونحو جملته الذي له التفت حقيقة والمبني
في قوله ونعت المبني شارة **أما** مبني على الفتح **أما** التلا بالشيعة
فان لمذكور سابقا فلا يراه أنه إذا كان المبني مبني على الفتح وجب
بنت لا يجوز بناؤه مثل **أما** ماء **أما** واد مع أنه يصدق عليه أنه
نعت المبني الأول **فما** يلهي فان **أما** في هذا المثال نعت التامع
لا المتبوع كما هو الظاهر ولعل جعل نعتا للمتبوع فليس ما يلهي لفظ
التامع بينهما **أما** **أما** لأن الأصل في التامع تبعها المتبوع **أما** في
الأعراب دون البناء **أما** **أما** حال على محله البعيد **أما** حال على التفت

اسما وخر لها انما يظهر باعتبار الخرج جعل الخبز لها انما هو في لغة
 اصل الخبز انما هو ما يتوهم فثبت لا بد من انما هو المسمى به يجعلون الخبز
 خرا لها ولا رسم سما لها بل هما مبتدله وجعل ما كانا عليه في غيرهما
 عليهما واذا لم يجز انهما عليهما التبريل قال الله تعالى فما هذا بشرا
 وما هم ابناهم **واذا نذرتن معهما** انما هو ان نذرتن معهما في الما
 ما بالذكر لا فالاخر مع الذي استعملها لهم وهو يابن عند الصبيز
 موكد عند الكوفيين **واشقتن التقي** لا نحو انما لا في اموالهم
 على الاسم **بطل العمل** اي عملها اذا كان مع واحد من هذه الالوه واللة
انما اذا نذرتن فلان ما عامل ضعيف عمل لغيره فاما اصلها
 ومن معمولها في العمل واما اذا اشقتن التقي لا فلان عماد المعنى التقي
 فلما اشقتن بطل العمل واما اذا اشقتن التقي لا فلان عماد المعنى التقي
 في العمل **واذا عطف عليه** اي على خبرهما **يجب** بكسر الجيم اي عطف
 يفيد الامحاج بعد التقي وهو بل ولكن نحو ما نذرتن شيئا بل سائر
 وما عطفها لما ذكرنا **عطف** اي في حكم المعطوف انما هو لا غير كونها

نحو ما نذرتن

بمنزلة

بمنزلة الا في بعض النسخ **المجوزات** **هو** **الاشقتن** اي اسم اشقتن في
 المحرف لا واخر التقي هو حال الاشرب فانه لا يظن عليها التقي
 والمنصوبات والمجوزات صفا لها لانها اقسام الاسم **على التقي**
اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو صافي له يعني المحسوس
 كان الكسر او الفتح والياء لفظا فثبت انما نذرتن من حيث هو
 مضاف اليه لان الجمل ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحجبه كونه
 مضاف اليه والمضاف اليه وان كان محصا بما عرفت فيكون للفتن
 صواعق اعمت اعينها ما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجوزات
 بحسب ذلك وهو كونه **المضاف اليه** بالاضافة اللفظية
 لم يكن باخلا في تعريف **المضاف اليه** وهو صفة تميزها والمصطلح للشيء
 بغيره فذهب المصنف في الما الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف
 اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا **كل اسم** حقيقة او حكا
 لتبتمل الجمل التقي مضاف اليها نحو يوم يرفع الصادقين صادقهم
 افاض في حكم المضاف **اليه** **شبه** اي اسم كان نحو غلام زيد او فلا

مثل من رتب زيد واسم حرف في اللفظ **اقدم** اي ما فوطا كان
 فلان الحرف كما في مثل من رتب زيد او مقدر احوال كون ذلك المقدر
مرا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجرم مثل غلام زيد واسم فوضو
 اليوم بخلاف قسمة يوم الجمعة انه وان نسب اليه القيام بالحرف
 المقدر وهو في كنهه غير رايا فلو ادرك **الحرف المقدر** اي يتقدم
 الحرف بشرط ان يكون **المضاف** اسم ان لو كان فعلا لكان من ان
 يتلفظ بالحرف مخوم من زيد **مجرى** اي ليس لماعنه **شوية** او قالا
 مقامه من فوق التثنية والجمع **اجل** اي لاجل الاضافة لان الشق
 او التثنية دليل تمام ما هو فيه فلما ارادوا ان يخرجوا الكلمتين
 منجا بكتسبه الاول والثانية التعريف والتخصيص والتخفيف
 خذوا من تحول عاقبة تمام الكلمة وتمهدها بالثانية ثم المتبادر
 من هذا التعريف نظر الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتلك
 حرف الحرف في الاضافة للفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
 اللفظية لكون الظاهر من كلام المصنفين المتن والصريح في شرح

له

ان التقسيم الاضافة المعنوية في اللفظية بما هو الاضافة بتقدير جرم الحرف
 لكنه لم يبين تقدير الحرف في الاضافة للمتن ولا في شرحه ولا في نقله عن غيره
 فيه من سائر مصنفاته وقد كان بعضهم يضافون اللفظية الى اللفظية
 مشايرين به بتقدير اللام التقوية لعمل الضافية في اللفظية
 الى قائلها مثل الحسن الوجه بتقدير من لسانه فان ذكر الوجه في
 قولنا جازي زيد الحسن الوجه بمنزلة التبريق في استناد الحسن الى
 زيد بما ما فانه لا يعلم انه اي شخص منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه
 قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة شخص فلا يصح ان
 الاضافة اللفظية لا هي الاضافة اللفظية لكان هذا الصير
 واقعا قبل الاضافة فان لم يكن ما هي الاضافة فليس قبل الاضافة
 الا **التخفيف في اللفظ** **مرا** اي الاضافة بتقدير جرم **جديدين**
 اي منسوبة الى المعنى لانها هي التي هي في الاضافة تعريفيا وتخصيصا
واللفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرية اليه
فالمعنى علاقتها ان يكون **المضاف فيها غير حقيقة** كاسم الفاعل

والفعل والصفة المشبهة **بمعنى المضاف اليه** فاعلموا او ففعلها قبل الا
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة اليه كغلام
بل لا غير كضائع مصر كمن يبلد واحترقه عن نحو زيد ضرب زيد
حسن الوجه **بمعنى المضاف** المفعول به كالمستقر **اما بمعنى المضاف**
اي في المضاف اليه **عد اجعل المضاف** فطرفة لا يكون صادقا على
المضاف وغيره ولا طرفة له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنس الغلام
صادقا عليه ولا طرفة فضافة الغلام اليه بمعنى الغلام اي غلام زيد
واما بمعنى من المضاف فيجوز **بمعنى المضاف** الصادق عليه وتغيره
ان يكون المضاف صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه **واما بمعنى في طرفة** اي طرفة المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما ما اثر المضاف في ان كان طرفة له
فالمضاف يعني في ولا ففعل بمعنى الغلام واما ما كان كالمستقر
مطلقا كاحد اليوم فالمضاف على القدر مشعرا واما انحصار
كبير واحد عام الفقير وشجار الارثاق الاضافة جندانية بمعنى اللام

راه اخر

واما اخر من وجه فان كان المضاف اليه صادقا لضاف في الاضافة
من الاضافة **بمعنى المضاف** فمضافه تمام في فضايلة وضايفته
الى تمام بمعنى اللام كما يقال فضايلة تمام خير من فضايلة تمام
انه لا يابى فيها هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي ان لا
خصاص الذي هو مدلول اللام فتقولك يوم الاحد عام الفقير
وشجار الارثاق بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وهذا حاصل
يرفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة الاولى ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد **واما** اي كون الاضافة
بمعنى في طرفة في استعما لا يتم ودعا اكثر الحاجة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى صرب اليوم ضرب له اختصاصا صرب اليوم ببلد الاربعة
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن جدا الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين الميسر والميسر قلنا نعم لكن لما
كانت الاضافة بمعنى في قليلا ودعا الى الاضافة بمعنى اللام قليلا
للاقسام ودعا الاضافة بمعنى من في كثير وكثيرا فاما الاول فما كان

فزيد تعريفه لا يخصها فان قيل لا فرق بين اضافة المعرف وبين جعلها
علما في نحو الخيم والتمرا والصعودان عباس بن علي وقد تعريف المعرف فما
بالهم جواز هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان هذه الاشياء تعرف
المعرف بل في هذا قول التعريف هو التعريف بالحاصل باللام او اضافة
وحصول التعريف هو التعريف بالعلية فانما هو صانطه اما
لم يبق فيها الاشارة الى معلومتها باللام او اضافة فلا يبرهن فيها
المعرف بل بتدليل التعريف بمعرف **وما اجازوا كقولهم من كذا**
المراتب شبيهة من العدد المعرف باللام المضاف الى عدده نحو
الحجاء الذين هم المائة الذين اضعف قياسا واستعمالا ما قبلنا
فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعماله في التثبت من
الخصائص من لزوم اللام قال ذو الرمة يارثا لا تفرق ما لا يدرك بالواقع
وانما ما جاء في الحديث من قوله بالانفك لا يبارضل البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علمتها ان يكون المضاف صفة
اختلافها اذا لم يكون صفة نحو قال زيد **خاضعة الى من هو لها احرا**

عما اذا كانت مضافة الى غير هو لها نحو صانع البلد كونه **الخصر**
صانعة ومن قيل اضافة اسم الفاعل الى مفعول **حسن الوجه** وقيل
اضافة الصفة للشبه الى **ظاهرا** **الاغصبا** لاضافة اللفظية
الاغصبا لا تعريفا ولا تخصيضا كونهما في تقدير الاتصال **اللفظ لا**
في المعنى بان لا سقط بعض المعاني من الحظرة العقلية **بارد** ما سقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل اضافة والتخفيف اللفظي
اما في لفظ المضاف فقط يحذف التثنية حقيقة مثل صانرا بزيدا
وحكما مثل جواج ببيت الله او يحذف في التثنية واجمع ضاربا
زيدا وضاربا بزيدا وما في لفظ المضاف له فقط يحذف الضمير
واستتار في الصفة كالمقام الغلام كان اصلا المقام فلازم
حذف الضمير من غلامه واستتار المقام واصيغه المقام **الخصيف**
في المضاف له فقط واما في المضاف المضاف اليه معا نحو
قام الغلام اصل زيد قام غلامه **فالتخفيف** في المضاف يحذف
وفي المضاف له يحذف الضمير واستتار في الصفة **وهو ثم اي**

من جهة وجوب فائدة الاضافة اللفظية التحفيزية في شفاء كل واحد من
 التعريفات الخمسة **التركيب مرتبة جلال حسن الحج** فاضافة وصف
 المصنوع لها وجعلها صفة لذكره في حجة انما لا يفيد تعديها جازما لثبوت
وامشع تركيب مرتبة **بجس من الموم** فالرفادان تعريف الى الجوز الاول
 ملازم كون المعرف وصفه للذكر ويجوز ان الثاني يكون المعرف اضافة
 للمعرف والمراد ان المشارة اليه بهم هو مجموع امور ثلاثة وجوب فائدة
 الاضافة الفعلية التحفيزية شفاء التعريف شفاء التخصيص في ثبوت
 جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل
 واحد من تلك الامور فصل في تلك الاستلزام بل يجوز ان يكون
 باعتبار بعضها فالامر بان لا يدخل في ذلك الاستلزام لا شفاء التصغير
 ومن جهة اضافة تعديها تحفيزا **جاز تركيب الاضافة في هذا الضارب**
فلا يحصل التحفيز بخلاف كون **وامشع** الضارب **بعدم**
 التحفيز لان شواها ضاربا فما سقط الملائق للام لا الاضافة
 ولا انك انه لا يدخل في هذا التعريف لا شفاء التعريف لا شفاء

في كين

بل يكفي فيه وجوب التحفيز فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
 لكنه اخل كثيرا واقطع **خطا في الفرع** فانه يحجز تركيبة الضارب في الاما
 لانه توهم ان دخول لام التحفيز فيما هو بعد الاضافة فصل التحفيز
 بخلاف التوهم بسبب اضافة ثم عرف باللام ولجواب المصنف عن
 بان غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدم حسنا على الاضافة يحجز
 اثناء مخالفا لظاهر ما الما وقع في غير التعريف من قوله الواو الملائق
 المحبان وعبد هان قوله وعبد هان بالبحر عطوف على المائضار
 المعنى باعتبار العطوف الواو عبد هان فهو من اجل اضافة زيد
 فكما لا يشعرك الحديث في بعض الباعث لا يمنع هذا القول فاجاب
 المصنف بقوله **خطا في الفرع** لان **الاجابات** **عبد هان** يعني هذا القول
 ضعيف لا يهوي في القواعد بحيث يستدل بالمصنف من امتناع
 ان الضارب يعلم الضارب في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
 مصادرة على المطلوب للام لان يقال المراد به انه ضارب لا
 به ان لا يصف به على الحقيقة بحسب الانسب مما ذكر على المحل وعلى انه

مفعول به اوله قد تم في المعطوف عليه كما في بيت شاة وخانها
حيث جاز هذا التركيب ولم يحذف سكتها بافعال وتقبل سكتها
بدون المعطوف اليه تمامه الواو اصب المائة الهجان وعدها عونا
خلفها اطفالها اي مدها الواو اصب المائة الهجان اي اليه من التوق
يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة ولو لم يكن اومر
قبيل الالة الاثنا عشر كما هو مندها لكونه وعدها اي اعيانها
تشبهها باله بالعدد لقياس بجمعها او عدها حقيقة وايضا لا
ملاحة عونا بالذات الى الجمع جمع عايد اريد ثبات التاثير حال
من المائة يخرجها لولا المعج والجمع على صيغة المعلوم المذكور اي يكون
وقال ضمير اطفالها منصوب على المفعول به او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مفعول على انه مفعول ما اجم فاعله حقيقة
الامر لا يكتشف لا بعد معرفة حركة الحذف التي من القصيد ولما
لا تقياسه على الضارب لاجل الضاربك واجاب المصنف بقوله
واما جازا ضاربك لعل يعني كان القياس عدم جواز الاستفاد الخفيف

لزال

لزال الشون باللام لكنه جاز **اصل الوجه** **الوجه الثاني** **الوجه الثالث**
وهو جاز الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران دفع على الفاعل اي
على التشبيه بالمفعول وجه الجمل اشتركتا في كون المضاف صفة
والمضاف ضمير اليه جسا مرفق باللام التعريف هذا الاشتراك
مفقود بين الضارب والوجه فقياسه عليه قياس مع
الفارق **والضاربك** يعني لئلا تاجاز الضاربك مع ان القياس عدم
جوازه لما عرفت **كذا** **شبه** وهو الضاربك الضارب وفيه **قال**
اي في قول من قال يعني سبويه واتباعه **انه** اي الضاربك الضارب
مضاف دون مرفق لانه غير مضاف لكاف منصوب لاجل على
المفعول والتون مضاف لافعال الضارب لا لاضافة فانه لا يحتاج
جواز الجمل **لا** اي لم يرد على **ضاربك** فاجتهد فاعل المفعول
له الفعل المفعول به اعني جاز **انهم** اذا وصلوا السماء الفاعل
المفعول من مجردة عن اللام المفعول بها كانت مضمرات متصلات
التميز والاضافة لم يظهر الى تحقيق معنى فيها لوضاها ان الجهد

التحقيق في اضافة بل ينسب اتصال التضمين بالادوية التي في ضاربه
 وجوز في دونه حاور الضاربه عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
 منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل بخبره في ثوبه ما قبل الاضافة
 الاضافة لم يحلوا الضاربه بل عليه لانهما ليسا من باب واحد بل ليل
 على ان سقوط التثنية في ضاربه لانهما لا كاف في الاضافة ايضا
 لو سقطت الاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك ولا محال وجوز ان الضمير
 منصوبا بالمفعوليه ثم يضاف اليها ضاربه كما يتصور ضاربه فيلزم
 يضاف اليها الضاربه فيلزم تصور ضاربه في تمام انما سقطت لاشياء
 الكاف في الاضافة لعلها لان يقولوا لا يجوز ان يكونا ضاربه
 ضاربه والفضل في التثنية ثم اضيف حذف التثنية وضاربه الضمير
 المفصل تضاربه وضاربه بضاربه التحقيق جدا ثم حمل تضاربه
 عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير
 متصلا من غير اعتبار حذف ثوبه ما قبل الاضافة الاضافة لم يحلوا
 الضاربه بل عليه لانهما ليسا من باب واحد وانما احلنا قوله وحذف

الواحد

الواحد لانهما من باب واحد وعندهما قوله الضاربه لعل الضاربه لعل
 نظيرهما على الاجراء على استلزام الفاعل على جواز الضاربه من باب
 المعه على موافقة الضاربه كاحسن في الحالتان تجعل كل واحد منهما اشارة
 الى مسئلة على حد نفسه مناسبة للحكم باستماع الضاربه بل في قوله
 وضعف الواحد لانهما من باب واحد وعندهما انه ضعف عطف الجرح من
 اللام على الحمل في المضاف الى صفة صالحة باللام لانه يتوسط العطف
 بصيرته الضاربه لانهما من باب واحد ولما لم يحكم عليه بالاشتغال بل بالقصد
 لانه قد يحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحيث لا يتبع
 ما فيه من قوم متابقة المصادرة على المطلوب على التقديرين
 واجمع كل من الصورتين لا يخبر بين المسئلة واحدة ظاهرة
 يتضمن الزرع في الفراء في الاستدلال بما لا يضاف موصوف الى
صق مع بقاء المعنى المقادير التركيب الوصف في حاله لان لكل من صيغتي ^{كس}
 الوصف في الاضاف معني اخر يقوم احدهما مقام الاخر لهذا المعنى
لا يضاف صق الى موصوف فلا يقال سجدا لجماع بمعنى السجدة الجماع

وجزء قطيعة بمعنى قطيع جردا لا مكوفيه فان مسجد الجامع عتدهم
 بمعنى المسجد الجامع وجوز قطيعة بمعنى قطيعة جرد من غير مكوفيه
 القاعدان الاول هو قوله ايضا في وصفه للصغر **مثل مسجد**
الجامع وجانبه في صلاة الاول بقوله الحق فان قيل
 واحد من هذه التراكيب موصوف لم وصفه فان الجامع صفة
 المسجد والآخر في صفة الجانب الاول صفة الصلاة والحقا وصفه لقلبه
 وقد اضيف اليها موصوفاها واجب بان مثل هذه التراكيب **تناول**
 مسجد الجامع تناول مسجد الوقت الجامع وذلك لاحتياجها لغيرها
 ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
 الجامع صفة الوقت فيندفع الابهام ويوجد ان فان الجامع ليس مضافا
 اليه ولا في صفة المضاف ثانيا ان يكون الوقت محذورا والجامع قائما
 مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات لقابلية مضاف المسجد
 اليه فيندفع الابهام ويوجد واحد وهو ان الجامع ليس صفة المضاف
 وعلى هذا القياس صلي الاول بقوله الحق تناول صلاة الساعة

الاول بقوله الحق تناول صلاة الساعة على الاحتفالين المذكورين لكن هذا الاول
 لا يمتثل في جانب لغوي فانه لا شأن بالمقصود بوصف الجانبين الغير
 الاوصاف كان هو جانبها باللقم لان قال هناك مكانان
 جن وكل فالمكان الذي له صفة الجنب الجنب هو جرد ولا اضافية
 والمكان الذي له الجنب بالنسبة اليه هو لكافيت قبل المحقق
 من على القاعدان الثاني هو قوله ولا صفة له موصوفاها **مثل مسجد**
قطيعة ولها في قوله فان اصلها قطيعة جرد وبها يخالق قدوة الصفة
 على الموصوف اضيفت اليه واجبة بانه **تناول** بالتم حذو الصفة
 من قول قطيعة جرد صارت كانه اسم صفة فلما قصدوا تخصيصه
 لكيفية صالحا لان يكون قطيعة وغيره امثاله فيكون صالحا لان
 خاتما الى فضاء ليل مضافا اليها مستحشا نه صفة لها بل من حيث
 انه جرد هو هم اضيف اليها ليخصص على هذا القياس خالق ثياب
وكذا في اسم ماثل اي مشابه **المضاف الى قوله العزم والخصر**
 الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين **كلية** اسد في دحيان

والجئت **عنه** في المعاني في الاعداد والاشياء غير ان يكون لها معنى واحد
في الصدق كما الانسان والناطق **لعدم الغائب** في ذكر المضاف اليه فان
اذا قلت ما يتلوه سدا لغيره لا ما يقيد رايته ليشا بكون ذكر الابد
واضافه اليه فيكون ذكر الابد مضافا اليه ليشا لغيره لا فيكون
في **سما** مضافا العام الى الخاص في مثل **كالدائم** و**صريح** في **قائه**
اي المضاف فيهما **يختص** اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا
يقع على غيره سواء افاضنا المضافا لتعريفه في الخصص او عتد العيون
عن التعريف اذا كان اللام في العهد خاصة واما اذا كان المضاف فيها
خفاء ويرى على قولهم لا مضافا في اسم ما تال المضاف اليه في العموم والخصص
قولهم سعيد فان سعيدا وكره اسمان لاسمي واحد كما ثبت في العهد
مع انه اذ يخلو حدهما الى اخره في جيل **تدنا** في قولهم اجد ما على الماء
والاخر على اللفظ فكانا اذا قلت جاءوا في سعيدا في قلت جاءوا في
هذا اللفظ ولم يقولوا كرسعيدا لان قصدهم بالاضافة لتوضيح اللفظ
اوضح من لاسمها **لذا اذا اضيف اسم التعجب** وهو في غير النحاة المير

نحو قوله

في اخر حرف علة **او الملتحق** وهو ما في اخره واو او ما قبله اسان انما
كان ملحقا بالصحيح لا حرفا له بعد السكون لا يفتل عليها الحركة
لمعاضة خفة السكون قبل الحركة وان حرفا له بعد السكون ش
بعد السكون في الوقوع بعد سائر احكام اللسان ولا يفتل عليه الحركة
بعد السكون يعني في ابتداء كذا بعد السكون **اي الملتصق** **للمتصق**
للتناسب مثل ثوب يداري في الصحيح وطيني في الملتصق **سما**
مستوحش **وسا** **لله** وقد اختلفت في ان ايها الاصل والصحيحة الفصح
اذا اهل في الكلمة التي على حرفها حله هو كذا في المير والابدان بال
حقية او حكا والاصل في المير على الحركة الفصح والسكون بما هو عاثر
للتحقيق **ان كان** **لله** اي اخر الاسم المضاف الى الملتصق **لله**
اي لا الفعل في اللفظ الفصح لعدم وجوبه لاهل المير نحو عصا في
ومد **لله** وهو قبل من العرب **تقلا** اي لا فحالا كون **لله** **لله**
اشكاله في الملتصق تدغم في اليا مثل عصي وحق لا تقلب لفظا لثمة
كاهل ما في التباس المرفوع بغيره بسبب **لله** **ان كان** اخر الاسم المضاف

إلى آية المتكلم **يا ادعني** وآية المتكلم بجمع المثلثين فيما هو كاللوا ^{حذف}
 مثل مسلمين إذا اضيف إلى آية المتكلم واسقط التثنية لاضافته إلى
 آية الواو والآية صار سمي **وان كان** آخره **واو اقبلت** لو اريد بجمع
 الواو والآية والاولى كانت مثل مسلمون إذا اضيف إلى آية المتكلم فقلت
يا ادعني لآية في الآيات وكسر ما قبلها لأنها لما انقلبت آية كانت توجب
 نقاء القصة قبل ان يغيرها فحركت بالفتح كناية عن المناسبة لها فقبل سمي وان كان
 قبل آية الواو ففتح بغير ما قبله مفتوحا كقولك في مسلمين سمي في
 مصطفون وحط في تحفة الفتح **فقط** **يا** أي آية المتكلم في الصور
 الثالث **الساكنين** أي الذين هم النقاء الساكنين ان تحركت وخبر الفتح
واما الاسماء الست التي في الجمع منها مضاف إلى آية المتكلم **فانما**
 أي في الجمع الخاضع واب منها إذا اضيف إلى آية المتكلم ان يقال في الجمع
 يدعي ويدين والآخر وحده كسب ما من **يا انا** **يا انا** **يا انا** **يا انا** **يا انا** **يا انا**
 في كلام الفعل فيها وهي الواو وجعلها آية وانما آية في آية وقيل
 في النقول كاهلها في النقول المجازي دار وحمل الآخر على الواو

لفظا ومعنى واجاب عن المصداق في اللغة والمناظر استعمال الفصح
 مع انه يحتمل ان يكون المقسم به أي يجمع اسفله صلبا من سقط التثنية
 في الآية فاحتجت إلى ان فادعني لا يولي في الثانية مضافا إلى مقتضاها
 جمعه هكذا في قولنا فادعني صوابا بكونه وقد يتبادر إلى
 أي لم اسمع وعمل بصوابا بكونه وقد يتبادر إلى آية **يا ادعني** أي لم
 قادمة لاستماع اضافته إلى المذكر **يا ادعني** أي لم فادعني
 إلى آية المتكلم بجمع المثلثين عن آخره في الآية فادعني في المجرى في المجرى
 ما يخرج الفتح على الجمع وروايت عن بعضهم في الآية **يا ادعني** في الآية
 في الآية **يا ادعني** في الآية فادعني في الآية **يا ادعني** في الآية
 عن الواو عند قطعه عن الاضافة **وانما** **يا ادعني** في الآية
 عن الاضافة قبل **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني**
الساكنين أي من الضم والكسر **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني**
 جمع وحمل وروايت عنهما وحملت عن جمع وحملت **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني** **يا ادعني**

والثاني فان كان صفة مستوى فيها الذكر والمذكر كقولهم بعضي بعضو
فخبر جعله بوزن امرأة صبور وفعل انضبه بمعناه كجاءه مخرج وكان صفة
مستوى متجوز على الذكر كعلاقة **والثاني** في اليمين بحال على الموضوع
يتبع في النسخة الاولى وهو الفاعل والصاحب والصفة في النسخة الثانية ويجعل
منها في كل تركيب ثلثان **وقد** **لما** في من ثلثان لا هو العشر وهو انضخه
الاول والثاني بل جمع والتكرير **والثاني** **كالفعل** لشبهه بعين نظر ال
فاعله وان كان فعلا او مفعولا او مجعولا فلهذا كذا في الفعل وان كان فعلا
او مفعولا تحقيقا للاضداد لجامعة وجوبا كما ان قول الفعل فاعله في التكرير
والثاني وان كان فاعله مفعولا غير حقيق او حقيقا مفعولا يذكر انضخه
جوازا فنقول ان يثبت جمل فاعله مثل فاعله مفعولان فاعله
فاعله ما مثل فاعله فاعله ما هو جمل فاعله فاعله ما مثل فاعله فاعله
ومثل فاعله فاعله ما هو جمل فاعله فاعله ما هو جمل فاعله فاعله
جاءية مفعولان جمل فاعله فاعله ما هو جمل فاعله فاعله ما هو جمل
مفعولان مفعولان فاعله فاعله ما هو جمل فاعله فاعله ما هو جمل

و امر الوصفي

وهو الجف بحال الموصوف في الحجة البولي كما فصل لتفعله
 كما لم ينكر في العلم الموصوف والفعل إذا استدلنا بالضمير المحذوف
 إلا فصل الثانية والواو في جميع المذكور اعطاء التوحيص في جميع المؤنث والذكر
 المؤنث ولذلك قلت في خبر جواز اب وزجر جازين ضايرين واحدا في
 واحدا اثنين ضايرين ونظير ضايرات كما تقول في الفعل ضمير ونظير
 ونظير ونظير ونظير ونظير في مخصصات الثاني بعد الحكم
 المقصود لأصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف
 بالنسبة وقد مر في المكان الوصف الأول يتبع في الأول وهو العشرة
 وكان لا يخرج مشابهة للفعل في الحجة البولي عن هذه التسمية
 لما عرفت في الحكم عليه بالجمعة بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم
 عليه بالبيان في الحجة الأولى المكسفة بالحكم بعدم التسمية فإنه
 مضبوط بالبيان فإبطاء عدم تبعية له يكون كالفضل بالنسبة المظاهر
 لعدم التبيين حاله عند عدم التبعيه ومن ثم اعني حال كون الوصف
 الثاني في الحجة البولي كالفضل حسن تمام جعل قاعدة في الحكم

حين يقعد غلاما وحسن ايضا فاعل غلاما لان الصاعل هو شئ
حقيق كما حسن فاعل غلاما **يوصف** قام رجل **يقعدون غلاما** ثم
منبلة يقعدون غلاما والحاق عمل الصاعل في الجموع في الفعل المسند
الظاهر **يضعف** **يخبر** من غير حسن ولا ضعف **يقعدون غلاما** وان
كان يقعدون غلاما كفاعلين لان ذلك في اسم المشابه للفعل فيجوز
لفضاء عن وزن الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكون يقعدون غلاما
مثل يقعدون غلاما الذي لا يجتمع في فاعلان في الظاهر لان **يخبر**
الواو من الالفين بالتحريك ويجعل المظهر من المضمير ويجعل الفعل
خبر لوقد على المبتدأ **والضمير يوصف** لان ضمير التكلم والمخاطب يعرف
المعارف او يخفى فلا حاجة لها الى التوضيح وحمل ضمير المضاف
وعلى الوصف الموضع الوصف للمدح والذم وغيرهما **باب**
يوصف لان الالفين في الضمير عن الوصف وهو لذلك على اقام معنى
بالذات لا تسمى على الذات لا اقام معنى لها كانت لا تسمى في بعض
النسخ قوله لا يوصف ولهذا اعتدنا لشارح الرضي وقال لا يتركه

انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله **الموصوف في الخصر** مساوي
الموصوف المعرفة اشدا اختصا بالتحريف في المعايير من الضمير يعني
اعرف منها لان المقصود الاصل في ان يكون اكمل من الضمير في التحريف
او مساويا له لانه لو لم يكن اكمل من الضمير لاقول من ان لا يكون ادون منها
والمتقوله من سبب ويؤيد عليه هو ان الحاجة ان عرفها المضمير ثم **الاول**
ثم اسم الانسان في الحرف باللام والموصولات فيهما مساوات **ثم**
اي من اجل ان الموصوف في مساوي **يوصف** **اللام** **الاعتناء**
اي من اللام الاخر او الموصول فاما ما في مثال الذي اللام المصروفة بينهما
من المساوات في التحريف فيجوز في الرجل الفاضل والرجل الذي كان
عند الشاوي **بالمضاف للمعشاة** اي مثل المعرف باللام بالواسطة
توضيحا في الرجل صاحب القربى وبواسطة توضيحا في الرجل صاحب
لجام القربى لان تعريف المضاف مساو تعريف المضاف اليه وانفرد
منه على الخلاف الواقع بين سبويه وغيره في خلاف ما في المعارف
فانها الحصر من اللام فالواقع ان الحصر في الخبر فيجوز على الابد

عند صاحب هذا المذهب **انما التوضيح في هذا** اي ليس الانسان
باللحم من حيث هذا التامع ان القيام بقضية جلد وصفه ياتي
اللام والموصولة المضاف الى احدهما **اللام** الواقعة في هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضي لبيان الجسد في هذا الموضع لا يتصور بطلانها ولا يثبت
بالمضاف لكتيب التعريف من المضاف اليه لانه كما استعان من التبع
والسوال من الخارج الفقيه في تعريف اللام لغيره في نفسه وجعل الموصولة
عليه لانه مع صفة مثل هذا اللام مثل من هذا الذي كرم الى الكرم
ومن اي من اجل ان التامع وصفه في هذا باب لا يخلو لانه اتمام بيان
الجسد **ضعف** **في** **هذا** **الوجه** لانه لا يثبت من اجل ان التامع
عام لا يقتضي كسره ومن جسد **من** **هذا** **العالم** لانه يثبت من
به ان لا يخلو اليه ان الانسان بل هو **المعطوف** **على** **المتبع** **بالتبع**
اي قصد النسبة الشاوية في شئ الى **بالنسبة** **لواحدة** **من** **الكلا**
فقوله بالنسبة متعلق بالنسبة المضمرة من المقصود **من** **متبع** **اي**
كما يكون موصوفا بتلك النسبة يكون متبوعا في مقصودها بها
نحوه

نحوه **اي** **في** **دوره** **في** **نواحي** **اللام** **معطوف** **على** **نيل** **قصد** **نيل** **البحر** **اليه**
بنسبة البحر الواقع في الكلام وكان ان نسبة البحر اليه مقصودة كذلك
نسبة الارض والذئب من متبوعه في مقصوده فقوله مقصوده بالنسبة
اختراجه من البدل من التامع لانه في مقصوده بل المقصود متبوعا
وقوله مع متبوع اختراجه من البدل لانه المقصود دون متبوعه في البحر
يقوله مع متبوع المعطوف طوافه في الكرم لانه لانه المقصود بها
النسبة معها احدا من نواحي التامع والمتبوع كلاهما واجب بيان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر في توطئة ذكر التامع ويكون
التامع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالتبع على المتبوع من غير استقلال
بل ولا لانه ان المعطوف والمعطوف عليه يتكافأان في التامع مقصود
بالنسبة معا هذا المعنى لما تم احدى اذ كرمه حاوفا اذ في التامع
التوضيح بقوله **يتوسط** **بين** **اي** **بين** **فلان** **التامع** **وبين** **متبوع** **احد**
الحرف **في** **العشر** **وسبغ** **في** **تفصيل** **في** **قسم** **الحرف** **في** **لشأ** **اللتامع**
مثل **قام** **في** **دوره** **في** **نواحي** **اللام** **معطوف** **على** **نيل** **قصد** **نيل** **البحر** **اليه**

احدا الحروف العشر والى الحروف قد يتوسطها من الصفات شرايين
في العالم طائعا ولا يبرق فالتعدي لا دخل عليه الحرف العطف كذا
والذي لها جيتان احدها كونه صامتا لا يتبعه متبع المعطوف
عليه فاحتمل ان يكون المعطوف على الصفة المقدمه تابعه لها ويصدق
على هذه الصفة من جهة الاولى ايضا تابع لانها صفة له وليتوسط
بينها وبين فعله عرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا
بالنسبة مع متبوعه لاضل هذه الصفة من جهة الاولى لتحذف
وهي من هذا الوجه ليست عطف فالتوسط ما زاد في قول المحققين
وقرر الواو من الموضوعات الصفة لتأكيد الصفة في واضح عدي
في الكتاب حكم الصفة في شرح المفصل في بيان استثناء ان قوله
ولما استندون في قوله وما اهلكنا من قبته اذ لم يمتدون صفة
لشيء ولما تقوله تابع بتوسطه لغيره فعل هذه الصفة
وقد عرفت ان قوله الى الكافية ان شرايين في بدا العالم

تابع

تابع بتوسطه وبين متبوعه احدا الحروف العشر ولما لم يمتد على
التحقيق في ما هو ياق على مكان عليه في الوصفية وانما حسن في
العاطف انواع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التماثل فوجد العطف
كذلك لدخول فيه بعض الصفات مع انه ليس معطوف في بعضه فغير
نظير الحرف المتوسطة بينهما طائفة لا لهما فيها على ما تدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب غير ذلك في جعلها غير طائفة والصفات
عطفية غيرهما ان كتابا من بعد من غير ضرورة داعية اليه **واذا عطف**
على التمييز **المرفوع** لا المتعطف والجوهر **المتصل** بان كان او متلا
المتصل **كذلك** **فصل** في عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كما يجوز ما اتصل به الفاعل من حيث انه متصل لا يجوز ان يفتقد اليه
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كما يجوز من الفعل فلو عطف عليه
بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حرف في الكلام ما اكاد ولا ينهد
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كما يجوز من متصل من
حيث لا يحذف بل بالجوهر افراده ما اتصل به بتأكيد فيحصل له

تأكيد المرفوع المتصل في نحو ما من كلامه والابدال منه نحو ما يخرج من ذلك
 من غير شرط تقدم التأكيد بالمتصل كما في تأكيد الضمير المحذوف في
 نحو خرجت ما بك نفسك والابدال منه نحو عجبك ما بك ما لم يخرج
 اعادة الجار وله نحو العطف في الاصل لا بعد التأكيد بالمتصل وفي
 الثاني لا مع اعادة الجار قلنا التأكيد على التوكيد والبدل في الغلب
 اما كل المتبوع او بعضه وعلاقته والخالق قليل نادرا ما ليس بالمتبوع
 لمتبوعهما ولا فصل بينهما من غير اتصال فاصل بينهما وبين متبوعهما
 فالخاطف في بطلها المتبوعان لا يتوصلان الى نسبة ثابتة بينهما
 العطف فان العطف لتمام العطف والبدل في العطف لتمام العطف
 فيه من تحصيل نسبة ثابتة بينهما بتأكيد المتصل بالمتصل في المرفوع وبإتمام
 الجار المحذوف ونحو المتصل المرفوع عن صفة الاتصال في النسب العطف
 عليه بتأكيد المنفصل وقوم من نسبة الجار في تمام الجار اليه كما
 في المعطوف عليه **والمعطوف حكمه المعطوف عليه** فيما يجوز له وتبع
 من الاحوال اعراضه لنظر الما قبل بشرط ان لا يكون ما يقصده ما شقيا

في المرفوع

في المعطوفات ما قلنا في الاحوال اعراضه لنظر الما قبل اعراضه
 الاحوال اعراضه منه من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتكثير
 والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس بحكم المعطوف عليه
 وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقصده ما شقيا في المعطوف اعراضه
 مثل قولنا يا رجل والجار في المعطوف على الجار وليس بحكم معطوف
 يترده عن اللام هو اجتماع اللام وعرف النداء وهو مقصود المعطوف
 ولها نحو رب شاة ومختلفا ما يقصدهما التثنية لقصدهم المعين اي
 رب شاة ومختلفا او مجرول على كناية التثنية كبره جلا على التثنية واي
 رب شاة ومختلفا شاة وكذا المعطوف في المعطوف عليه في الاحوال
 عارضته له بالنظر الى نفسه وعنوان كان المعطوف مثل المعطوف
 عليه فالذا واجب بقاء المعطوف في ان لا يغير ولا يغير من زيد بالتثنية
 المرفوع لنداء والى كونه مفردا معرف بنفسه وهو مثل زيد في كونه
 مفردا معرفا واسع وامشع بقاءه في ان لا يغير وعبد الله فان عبد الله ليس
 بمثل زيد فان لا مفردا معرفا وعبد الله مضاف **منه اي من اجل**

فان مرشد
 ح

ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز وشمع **الجزء في تركيبها**
نحو انما اوقنا هذا هب من الالف في هذا المبدأ لو نصب له وحضر
 لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن الالف وهو ممتنع من قوله عن الصبر
 الواقع في المعطوف عليه العاد الى اسم ما فتحت الالف على ان يكون
 خبرا مقدا للمبتدأ وهو غير ممكن من قبل عطف الجمل على الجمل
 وما منع منه وما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة مستقضية
 الذي يطير في نصب الالف بان يطير في ضمير يعود الى الوصول
 في نصب المعطوف عليه ليس فيه ذلك انما في جاذبه مقوله **لأنها**
جاء في الذي يطير في نصب الالف اي في هذا التركيب
فان السبيل اي في هذا النسبة الى السبيل بان يكون معناها السبيل
 لا العطف فلا ينقض على تلك القاعدة او يكون معناها السبيل مع
 العطف لكن ما جعل الجملتين كجملتين واحدة فيكتفي بالربط في قوله
 والمعن الذي اذا يطير في نصب الالف بان يكون معناها السبيل
 الثاني في المعنى الذي يطير في نصب الالف بان يكون معناها السبيل
 فيه

في ضمير الذي يطير في نصب الالف بان يكون معناها السبيل
 العطف بنا على وجود **الالف** بان عطف اسمان على معولهما العطف
 ولحدوث العطف شراحي الباب لا يظهر عندنا ان العطف مع
 معول على معناه اللغوي بل انما الاسمين نحو العالمين بان يجلا
 معولهما ما ذكرنا شارحين بل ان المعنى على معول العالمين وانما قال
 على معول العالمين لانه معولان معا ولذا في جاز انما في قوله
 زيد عروا وعروا الاول الى اخره من فانه لا خلاف في استناده
مختلفين اي في تحديد بان لا يكون الثاني معول الاول وذلك لان
 وهم من نوعه ان شارحين في نصب الالف بان يكون هذا الباب
 مع انه ليس من عدم ان هذا العالم في هذا العالم موالا في الثاني
 تأكيد لعطف العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء ثم وبضاعة
 ثم وفي قولنا انما كل امرئ بحسب امره وانما قوله في الخبر انما
 فذا وان كان بحسب انما هو غير الكثرة **الالف** عند الجمع ويجب
 التحقيق ان الحرف الواحد لا يقو بان يقوم عاملين مختلفين **فان**

خروجها به واما الصفة فالان وضعها للدلالة على معنى متبوعها
وافادتها فوضع متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع وعطفها
لفعل وتوضيح متبوعها فهو تبيين للمتبوع وتخفيفا للكن في النسبة
والتمويل هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو ان **الناكيد** اللفظ
منسوب الى اللفظ محمول من تكرير اللفظ **وعن** منسوب الى
المعنى محمول من ملاحظة المعنى **اللفظي** منه **تكرير اللفظ الاول**
اي تكرير اللفظ الاول ومعارضة حقيقة **تكرير اللفظ** او حكا
توضيحية ليست وضربا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان
مخاطفا لاول اللفظ اذا تفرقة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير
مقصد **وعن** اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد **اللفظي**
في الالفاظ **كالياسماء** او **الافعال** او **الحروف** او **اجمال** او **مركبات**
تعبيرية او غير ذلك ولا بعد ارجاع الضمير الى التاكيد لللفظ **اللفظي**
وتخصيص الالفاظ بالاسماء يكون المقصود من هذا التعميم
اختصاص الالفاظ محصورة كالتاكيد للمعنى **والناكيد المعنى**

منه

مختصا بالالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهو **نفسه** **ففيه**
وكما **انما** **تكرر** **واجمع** **واكتع** **واتبع** **واجمع** بالاضداد المماثلة وقيل
بالاضداد الجمل قبل الجمع لهذه الكلمات اثلاث في حال الازداد
مثل حسن ومحسن وقيل اكتع مشتق من حمل كتيع اي نام وابعع
بالمصالح من بضع العرق اي سائر الجمل من بضع اي وفي اتباع
موااتب وهو طول التق مع شدة معزلة ويمكن استنباط مناسبة
خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيد في التامثل الصادق
قال **الاول** ان اى التفسير والعين يعان اي يقبلان على الواحد والثن
والجمع والمذكر والمؤنث **باعتبار** **نفسهما** **افرادا** **وتثنية** **وجما**
واختلاف **نفسهما** **العائد** الى المتبوع **المؤكد** **يقول** **نفسه** **واللذكر**
الواحد **نفسه** **او** **المؤنث** **الواحد** **نفسه** **ابا** **ير** **وصيغة** **الجمع** **وتثنية** **المذكر**
والمؤنث **وعن** **بعض** **العرب** **فسماها** **وعيناها** **انفسهم** **فجمع** **المذكر**
العاقل **انفسهم** **فيجمع** **المؤنث** **وضمير** **العاقل** **من** **المذكر** **والثاني**
لما سمي النفس والعين اولين اختيارا بالانفيم سمي **الثاني** **ثانيا**

للتشكيكها المذكور وكما انما الموت والباطل بعدا لثلاثة المذكور
لذلك في مفردا كان وجهها باختلاف الفصل الواحد الى المتبع المذكور
في كل نحو قرات كتاب كذا وكذا في نحو قرات قصيدته كذا وكذا
نحو ان تتركيب العبد كذا وكذا في نحو طاعت النساء كذا وكذا باخلاق
الصيغ في الكلمات الجارية في الجمع واكثر واصح بالمعنى والمجمل بقول
اجمع والمذكر الواحد **وجاء** في المؤنث لواحدا والجمع بتاويل الجمع
واجمعون في جمع المذكور **وجاء** في المؤنث وكذا اجمع افعاء القوم
كجمع واتبع شعا ابعهون تبع واصبح بصعا اصبهون **وجاء**
يؤكله بكل واجمع الا في جاز مضرا كان واجمعا في الكلية والجمعا
لا يتحققان الا في وجوب الحاجة لان كذا لا يوافق لان الكلي ما لا يخطئ افرادها
مجمعة وله صلاحيات لا يصح تأكيد بكل واجمع ويجوز ان يكون كذلك
الاجزاء بحيث يقع افرادها **كاسماء** القوم **ككاسماء**
العبد يكون في تأكيد بكل واجمع فائدة **مثل اكرت القوم كاسماء**
واشترط العبد كذا فان العبد قد يخرج في الاشتراط فيجب تأكيد

بجاء

بكل ليعيد التمهول **بجاء** **نبا** كذا كذا **نبا** كذا كذا **نبا** كذا كذا
ولا حكا في حكم الخبر **واقا** كذا كذا **نبا** كذا كذا **نبا** كذا كذا
بالضم والعين اي اذا اريد تأكيدهما **اذا** كذا كذا **نبا** كذا كذا **نبا** كذا كذا
ثم بالضم والعين **شلت** **ضربت** **نبت** **نفسك** **نفسك** تأكيد للمعنى
الضم ليعيد تأكيد بمفصل وهو انت ذاك لان ذلك لا يلبس بال تأكيد
بالفاعل في واقع تأكيد المستكن نحو زيد كمن هو نفسه فلو
لم يؤكد الضم المستكن في المتن في قوله هو يقال زيد كمن هو نفسه
لا يلبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل والمواقع لا يلبس في هذه
الصوت اجري بيقية الباب عليه وانما قيد الضم في الموضع الجواز
تأكيد القيد المحسوب والجوز في النفس والعين لان تأكيدهما بالتفصل
نحو ضربتك نفسك ومضرت بك نفسك لعدم اللبس بالتفصل
لجواز تأكيد المرفوع المفصل بالضم والعين لان تأكيد بمفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد الضم في النفس والعين ليجوز
تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين لان تأكيد نحو القوم جاء في

[illegible]

ويقوله وقد احتز عن العطف لم يفرق في التبع فيه مقصود ما نسب
اليه مع التابع ولا يصدق الحد عن المعطوف بل لأن متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدأ العفا عرضة مقصود المعطوف كالهما مقصودان
بهذا العطفان قيل هذا الحد لا يتناول الحد الذي بعد الآخر
ما قام احدهما الزيد فان اولها يدل عن احد وليس نسبة وانسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الزيد قلنا ما نسب الى التبع
منها هو القيام فانه نسب اليه نقبا ونسبها القيام بعينه الى
التابع مقصودة ولكن اشيائنا تصدق على زيد انما مقصودة
نسبة بنسبة وانسب الى التبع فان التسبعا لما اخذوه في الحد
اعمران يكون بطريق اول الاثبات والقي ويمكن ان يقصد بنسبة شيء
الى شيء نقبا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول وتوطيل الثاني
وسايل الحد انواع اربعة بل كل اي يملك هو كل المبدئية
بل البعض اي يملك بعض المبدئية مع اختلافه في ما سأل في انما

۱۱۱

ان مثل قول المجامع في دخول ان قصدي فيه الاستدلال على القول بعينه
ياك ان يقولوا توضحه ان الثاني عطف سابق وان قصدي فيه الاستدلال
الثاني وجبت بالاول فوطئه له ما عطفوا الاستدلال الثاني على الاول فكل
الوضحح الحاصل به مقصود ابتعاد المقصود واصله هو الاستدلال به
بعد الوطئه فالفرق وظاهره **قال في اي باب** البعض **في** المبرهنه
تخوضرت زيد اراه **هذا الذي** يلزم الاستعمال **بسمه** **بذلك** **القول**
اي المبدأ منه **لا** **في** بحيث يوجب التسبب بالمتبع التسبب بالمتبع
الملازم اجمالا لا نحوا بحيث ينفصل عنه حيث يعلم ابتداءه انما يكون تبادلا
معجبا باعتباره صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى الخفاء
نسبة الى صفة من صفاته اجمالا لا في سائر ما يثبته بخلافه من حيث
زيد احسن وخصرت زيدا غلاما لان نسبة التضرع الى زيد قائمه ولا
يلزم في بعضها اعتبار غيره زيد فيكون من باب بدل الفاظ **في**
اي يكون تلكا الملازم بغير كون المبدأ لكل المبدأ منه او جزئ
فيدخل فيهما اذا كان المبدأ من جنس من البدل ويكون ابدا

من بدأ على هذا الملبس نحو طهرت في القمركه والمنافس بان
 القمركه من ذلك الملبس كونه في منافسة ذلك الملبس بان
 يورد له مثل مايتدرجه الملبس فانه لا يجره الى هذه المناقشة
 البرج عبادته عن مجموع الالهيات وانما يجعل هذا البدل قسما
 خاصا ولا يجره سدا الكل من العجز لانه يتركه بل قبل العدم وهو
 في كلام العرب فان هذه الامثلة متنوعة **فان قيل** اي على الغلط
ان تقصد اي يكون بان تقصد انت البدل الى البدل غير انما
 ملازمة بينهما **ان تخطت** اي في غير البدل وهو البدل
ويكون ان اي البدل والمبدل منه **مقتضى** نحو ضرب زيد اخوك
وتكرار نحو ان يجعل غلامك وصفا **فان قيل** نحو ان تاحية
 كاذبة وجعل غلام زيد **ان كان** البدل **فان قيل** سبلة من غير
فان قيل اي في البدل انكره واجل لا يكون المقصود انقص
 من غير المقصود ومن كل وجه فخره في صفة تكون كالجاءه اليه
 من نقص التكرار **فان قيل** ان تاحية تاحية كان **ويكون** ان تاحية

نحو

نحو جازي زيد اخوك **فان قيل** من عطف **فان قيل** نحو اخوك **فان قيل**
 واخوك ضرب زيد واياه **فان قيل** لا بد ان يكون **فان قيل** انما عطف
فان قيل لان مقصود التكلم والحق الطبع اقوى واخص من الظاهر لاول الظاهر منها
 بدل الكل بلزوم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مبدلها واحدا
 بدل البعض والاشغال الغلط فان لا يمنعها من مقصودها ليس مبدل الثاني في مبدلها
 الاول فيقاس على الثاني فيصنف واشياء يمتنع تصديق واعجب عليك واعجب على زيد
 انما وضعت في الجار **عطف البيان** **فان قيل** شاملا لجميع التوابع **فان قيل** احسن من بعض الصفات
فان قيل احسن من بعض البدل والعطف للرفق والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
 عطف البيان اوضح من مشبوع بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما انما هو يحصل من احدهما
 على الاثر اذ يقع ان يكون الاول اوضح من الثاني **فان قيل** انما عطف **فان قيل**
 ابو حفص كسبه عن الخطاب وعطف بيان وقصده ان يراعي اعراق العرب الخطأ
 فقال ان اهل بعيد وانا على فادبر اعجفاء نقباء واستعمل فظنه كاذبا فاحمد بغيره فاعطى
 الامالي على بعيد ثم استعمل الخطأ وجعل يقول وهو يخطئ بغيره فاحمد بغيره فاعطى
 ابو حفص عن قاضيهما من غيب ولا بد من غفلة الياء ان كان في وعرفه من اعلى

الاولى

[illegible]

فجعل عمر زنا فالعمر بالآدم كان في ذلك اللآثم صدق صدق حتى انهما اخذ به ففعل
ضلع من احده فوضع فاذي نفا عشاء فخر على بعد زوده وكساه **فصل اى**
عطف بيان **فان قيل انما** اى من حيث الاحكام اللفظية والحق **مثل ان ابن التارك**
بكره فان قوله شر ان جعل عطف بيان البكرى بيان جعل بدل لا من غير بيان
البدل في حكم تكرير اللفظ فيكون التفسير بان التارك بشر وهو غير جائز كذا كما سبق
في الضمير بدل واخره عطف لغيره وقوعاً عليه كذا في معنى التارك ان جعلنا **عطف**
المعبر بالآدم هو حال وقوع تقييد حال من الطير ان كان غدا عليه وان كان مبتداً نحو
من انضمت البكرى عليه وقوعاً جامع واقع حاضر فاعل تقييد اى واقع حول متبنيها
الواقع وهو لان الانسان ملازم بقيد يقيق فان الطير لا يقر به واما الفرق العوضي
فان قيل بين فيما سبق والمورد اعتبار ان ابن التارك البكرى بشر كما كان عطف بيان المعبر
بالآدم الذي اصيغ اليه العطف العرفي بالآدم نحو الخواص والوجه ان يدعى بغيره وان يدعى
اقدم هذا الباب اى كما اخذ حكمه وان كان عطف بيان حكمه وان كان بدلياً فيقال
البدل بالآدم كذا في قول ما غلام زيد بن زيد بالثوبين مزوجاً حلاً على اللفظة منصوباً
محلاً للمراد جعل عطف بيان وزنا غلام زيد بالآدم آذا جعله بدلاً واخره الاول اظهر

[illegible][illegible][illegible][illegible]

کتابخانه

الانفصال

والناتج مستند الى حقيقة عندنا ان خبره بغيره ولا يزل في القسم الاقل وهو ان كان صوت
 الانسان اميل الى من تعلقي بالغير قبل ذلك لا ندرنا ان كان هناك القسمان مع تعلقيهما بالغير
 متعلقين بالاصح المبدئي كان كون ذلك القسم كذلك ولا يكون صوت الانسان من غير
 تعلقي بغير **الكاتب** اي المراكمة للعدد ومنه من البنيات **الاسم** حاصل من تركيب **كلمة**
 حقيقة او حكا اسمين او فعلين او حرفين او مختلطين وجعلها ككل واحدة **ليس** **ببعضها**
النسبة اصالة في العلم ولا في التركيب وانما قلنا حقيقة او حكا كذا لا يخرج مثل سبعة
 فان الجزء الاخير منه هو سبعة وهو موضوع لبعض فلا يكون كذا كذا حيث اخرج
 الاسماء والبنيات وتوابعها **النسبة** يخرج مثل سبعة وتوابعها لان بين جزئي كل واحد
 منها كما تسبقه الالف والياء فيخرج هذا القيد مثل خمسة عن اربعة ان من افراد
 المزدولان بين جزئيهما قبل التركيب **النسبة** تعين النسبة على وجه يخرج منها
 هيئة **النسبة** كتحديد من شرط الفناء والاحسن ان يقال للولد بالنسبة نسبته و**منه**
 هو ثمره تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولو كانتا متبقيتين من ظاهر الالف والياء التركيبية
 التي في عدل **النسبة** الاضافية وظهر الهيئة التركيبية التي في تابط **النسبة**
 التي تكون بين الفعل والفعول بخلافه **النسبة** فاما هيئة التركيب احدى جزئي

من

مع الاخرى بل بغيره صافا وان هيئة تركيب احدى جزئي جعفر مع الاخرى بدل علمها من
 ثوبها فالتبقي كذا على الحد من الالف والياء **النسبة** **النسبة** **النسبة** **النسبة** **النسبة**
بعضها اي الجزئان الاول والواقع في وسط الكلمة الذي ليس محمولا لا عرب والثنان **النسبة**
 الحرف **النسبة** فان اصل خمسة وعشرة من ثمانية عشر مع خمسة عشر **النسبة**
والفعل **النسبة** يعني اخوات حادى عشر من ثاني عشر والثاني عشر من ثمانية عشر و**النسبة**
 وانما اورد مثالين يعلم ان البناء ثمانية عشر للتركيب سواء كان احد جزئيها بعد الآخر
 او يسبقه الفاء على المشققة منه قبل فلهذا ان الشا في فهم لا يتغير الحرف لا ندرنا بل به حادى
 وعشرة وهو ان المراد به سبعة الفاء على انما استحق من اسما الحادى واحد من المشققة منه
 لا مطلقا بل باعتبار قوته بعد العدد السابق على المشققة من الفاء مثال واحد من
 لكن لا مطلقا بل باعتبار بعد الثمان فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات اللغوية ما كانا
 ارادوا ان ياخذوا مشققة من المركبات ولا تبس في المشققة من مجموع الجزئين ان صيغة الفاء
 لا تسع حروفها جميعا فاحضر على اخذها من احد الجزئين ان في اخذ بعض الحروف من كل واحد
 فلهذا انما ساس واخاروا القول ليدل على القصد من اول الامر فخذوا هذه الصيغة
 النقص حروف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر لشرط وقوم بعد العشرة فادى

التي هي في حصول التصديق المقصود كونه معرفة وانما كان التصديق مقصودا لا فاعلا في
الوقت الجاهل او موقفا لانه اوله وقت الزمان هذه الفعل معلوم بالضرورة وانما يكون
تخرج هذا اي جميع مدركات الفعل **فصل** في هذا **المسور** اي الزمان الذي قصد
بيانها في هذه المقالة **العدد** اي بعد المستغرق في جميع اجزائه بحيث لا يشترط في هذا
وايهما هذا يعني ان اي جميع اجزائه زمان معلوم في نفسه لولا ان هذا زيد ولا نقص **تخرج**
بعد هذا **المسور** فهو ما خرجت من هذا ما كانت **اول الفعل** فهو ما خرجت منه حيث **اول**
اي ما كانت عليه هذه الصورة متغيرة كانت او تحققت فهو ما خرجت من ذاتها فاصب او ما
خرجت من ذاتها حيث او اخرجت من ذاتها فخرجت من ذاتها فاصب او ما
تخرج بعد هذا **العدد** هذا هو احد هذه الامور التي خرجت من ما بعد ما عليها فكانت
فيما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها ما كانت على هذا القياس فيما بقى وهو اي كل واحد من
ومنه ما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها فخرجت من ذاتها فاصب او ما
تخرج بعد هذا **العدد** هذا هو احد هذه الامور التي خرجت من ما بعد ما عليها فكانت
فيما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها ما كانت على هذا القياس فيما بقى وهو اي كل واحد من
ومنه ما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها فخرجت من ذاتها فاصب او ما

العدد

في ظرف البنية ان من يولد في وقتها كونه من اسماء الزمان لا انها يقعان ظرفا في كونهما
من الظرف والبنية **العدد** هذا هو احد هذه الامور التي خرجت من ما بعد ما عليها فكانت
فيما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها ما كانت على هذا القياس فيما بقى وهو اي كل واحد من
ومنه ما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها فخرجت من ذاتها فاصب او ما
تخرج بعد هذا **العدد** هذا هو احد هذه الامور التي خرجت من ما بعد ما عليها فكانت
فيما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها ما كانت على هذا القياس فيما بقى وهو اي كل واحد من
ومنه ما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها فخرجت من ذاتها فاصب او ما
تخرج بعد هذا **العدد** هذا هو احد هذه الامور التي خرجت من ما بعد ما عليها فكانت
فيما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها ما كانت على هذا القياس فيما بقى وهو اي كل واحد من
ومنه ما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها فخرجت من ذاتها فاصب او ما
تخرج بعد هذا **العدد** هذا هو احد هذه الامور التي خرجت من ما بعد ما عليها فكانت
فيما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها ما كانت على هذا القياس فيما بقى وهو اي كل واحد من
ومنه ما خرجت من ذاتها ما كانت من ذاتها فخرجت من ذاتها فاصب او ما

العدد

[illegible][illegible]

النسبة الى فاعل ما قد شئت ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي وهو الالف الملاحظه في الفعل ليس تفعل
بالضم وقسمه فاعلا او بمعنى لا تفسير ليس تلك النسبة واما وصف ذلك المعنى بالافعالين بالزمانين
ان يكون المعنى المولود به المولود بالزمانين ليس هذا المعنى بل ان كان المعنى الذي في ضمن
فهم بهذا التقيد نحو لا تدر ليس مستقلا بالمفعولين **مقتضى** وصفا **باجد الازمنة الثالث**
في التام في فاعله الذي عليه موصوفه بعد موصوفه للمعنى في مبداء الاسم عن هذا الفعل ويقولنا وضعنا اسما
الافعال الاتية بعضها مفعولان للمناداة او مفعولان للمناداة والآخر مفعولان للمناداة والآخر مفعولان للمناداة
ودخل فيه الافعال المستلحة عن الزمان نحو عسى وكاد لا تمان معناها لم يحسب الوضع
في المضافات ان مفعولان باحد الازمنة لوجوه واحد في الازمنة وله وجهين بحسب ما وضع لربا
وان من غير الازمنة لثمن بعد الوضع **وهو باب** اي خواص الفعل **مقتضى** فاعله انما يستعمل
للمعرب الماضي الى الماضي او لتفصيل الفعل او لتخصيصه وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل **دعوا**
استمر وهو صيغة لالازمة الاولى على الاستفهام القريب والماضي الاستفهام البعيد
دعوا **بالمجرور** لانها موضعت اما انفي الفعل كالم والم او عليه كلام او مر والماضي **مقتضى**
او لتفصيل الشيء بالفعل كاد وان الشئ ولا من هذه المضافات لا يتصور الا في الفعل **مقتضى**
الماضي مطلقا على دخول فاعله وانما مفعول به محوكة بالماضي لانها تدل على ما نيت الفعل على ما

الماضي

الافعال والاضافات استعملت على ما كان من المجرور الذي لا ياتي بان نيت فاعله **مقتضى**
اختص بالفعل **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
مقتضى فاعله انما تدل على ما نيت فاعله **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
وزلت لان الفعل على ما يكون الا انما فاعله انما يكون المفعول وهو مفعول به مفعول به
احد نوعي الفعلين **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
واخر فهو السهم والحق واحد **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
مقتضى فاعله انما تدل على ما نيت فاعله **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
بعض جزاء الزمان على بعض ان يكون الخلف بحسب الزمان فلا بد ان يكون الزمان
زمتان فقولنا ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله انما تدل على زمان بالوصول
فلا يتحقق منه بل هو ضرب من ضرب **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
يعني الماصي على الفاعل فاعله انما تدل على ما نيت فاعله **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
هو الاصل في المعنى فلما ابدى المضاف في مفعول به الاسم فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
وجزا فقولنا ان ضربين ضربان في موضع ان تعني انما تدل على ما نيت فاعله **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله
مقتضى فاعله انما تدل على ما نيت فاعله **مقتضى** فاعله انما تدل على ما نيت فاعله

فان كان مطلقا لا يوجب فانه لا يوجب قربا من العطف ولا عطفه على معنى ان لا يكون هذا القرب
 منها وجوباً بل هو **فان كان مطلقا لا يوجب** مع الترتيب بعينه **فان كان مطلقا لا يوجب** اي مثل ثم والى ترتيب
 من المطلق حتى ان يضاف في موضعين الفاعل الذي لا يملك فيه او يربط في القيد **فان كان مطلقا لا يوجب**
 اي العطف على عيب ما اقتضاه وضعه ما جاز **قوي** وضعه من حيث الترتيب وضعه وضعه
من يوجب اي العطف على **قوي** اي العطف على **قوي** في العطف وضعه في القيد
 فانه لا يوجب ما شئ من غيره بالقوة والضعف من الكل فانه لا يوجب في غيره ما يوجب في غيره
 للفعل المتعلق بالكل انما هو الفعل الذي يوجب جميع اجزاء الكائنات الناس حتى الدنيا وقدم
 حتى المشافعة في بين ثم وحيثما اشتركا كما في الترتيب مع الملهي من وجهين احدهما انهما لا يكون
 في جزيء من مشيوع ولا في جزيء من ثم وانما هما انهما في المشافعة في ثم انما هو حسب الكمال في
 فخره وفي حقه في نفس الانسان المتناسب بحسب الذين ان يتعلق الموت ولا يغير الدنيا ويعدل بعد
 بهم بالانبياء وان كانت موت الدنيا في الكمال في ثباتها من الناس وهكذا المتناسب في القدرين
 كلبان الخارج عن رعايتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا لا يمنع ان يكون الكمال
 المشافعة وانما الدنيا في رعايتها في الاوقات على عكس ذلك ومع هذا لا يمنع ان يكون الكمال
 بالملق في الاخير فبذلك لا يصح كقولك تمت البارحة حتى التصلح فانه يصدق على العموم كقولك

العلم

العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 ان يكون جارية كذا في استعمالها فيكون العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 معنيها في استعمالها فيكون العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 لان اوقات الجارية في استعمالها فيكون العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 ومن هذا ظهر في اختصاصه معطوفاً بكونه جزء من مشيوع وعدم انما جاز ان يضاف اليه من غير ان
 يكون حقيقة او حكاية في استعمالها فيكون العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 التلخيص **احد الامور** في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 عند المتكلم ولا يوجب ان او في مثل ولا قطع في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 على ما هو الاصل في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
المتكلم في العلم في الطب في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
المستوي في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 عند المتكلم في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 والاخر في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب
 المستويان في العلم في الطب استعمل في الجارية في المعنى من حيث انما هو ثابت في العلم في الطب

العلم

عن سيبويه ان هذا ما في حسن فصيح وازيد رايث اعرابا احسن وافصح وفي الوجه لا يشترط فيه
وجود بعض السبع كما في قوله تعالى المصطفى عليه السلام من احد المستويين والاضحى في السبع
ومن ثم ضعف رايث زيد اعرابا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لا يثبت في قوله لا فصح في قوله سب
لان ما كان حسنا فصيح لا يبعد بضعفه او ياتي في كلامه المصنف هذا لا يخلو عن اضطراب وتوهم نقل
عن سيبويه **الضم من غير** وهو ما ذكره في بعضه **كان جدي** اي جواب ام المتصلة **بالضمين**
اي بضمين احد الامرين لان السؤال يشترطون نعم **اولا** لانها لا يفيدان الضمينين في قوله
واتساع اللفظ كما قيل ان زيد وعمر اوجبا انهما زيد واتساعا وعمران بضمير جوابيهما بلا وهم لان
المقصود بالسؤال ان احدهما لا على الضمينين جارا لاولا وقد خالف في كلامه لان هذا في الخطا
فما استفاد لكلام جرد واحد هما انما يشترط في الموضوعين احدهما كونه لما كان حسنا فصيح
وقوله ام المتصلة وقع عليه باعتبار كل منهما حكما اخر وجعلنا انشأه انسانا في كل موضع انشأه
لا يخفى ان سباجه ولو انصرف عن قوله ومن ثم لم يرد في قوله الكلام وعطف عليه بوجه يتعلق بكلامه بشرط
في طريق التثنية لكان اخصر واحسن كما لا يخفى **وام المتصلة** اي في الاخر اعرابا في قوله
الامر لثقت في انان والواو بعد هذا اما خبر عن قولك انما لا بد من ان المتصلة في
لا بد من خبره فلما علمت ان ليس بابل في خبره عن هذا الاخبار انما شككت في انما فافاض

فما شئت

فما شئت عن بقوله ام شئت اي شئت او شئت استقام كما نقل ازيد عن ابي حنيفة
باعتد الاخر اعرابا في الاستقام الاول الاستقام الثاني اما قبل **المعطوف عليه** اي مستعمل
انما ياتي اذا عطف شئ على اخر فاما ان كان بعد المعطوف عليه او بانه انما يعطف عليه المعطوف فاما
فما جاز في انما ياتي اعرابا من قول الامرين الكلام منفي عن التثنية جازية مع او معني او عطف شئ
على اخر او يجوز ان بعد المعطوف عليه بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا
التي افاضت اليك من غرور الناطقة والامر شئ قبل المعطوف عليه ويظهر عليها الروايات
فما كانت هي الضمير المعطوف عليه او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا
في المعطوف ليس المعطوف المتبني على التثنية في قوله الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الروايات
الرواية عن ابي انما انما المعطوف على التثنية في قوله الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الروايات
فما كانت هي الضمير المعطوف عليه او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا
الحكم على احد الامرين المعطوف على المعطوف عليه في التثنية فكذا لا بد في الحكم التثنية المعطوف
غير المعطوف فالحكم هو ان المعطوف عليه لا المعطوف خبرا في قوله ومن ثم لم يرد في قوله الكلام
وكما يراعى بعد التثنية لغير الحكم في المعطوف عليه لا المعطوف خبرا في قوله ومن ثم لم يرد في قوله الكلام
فما كانت هي الضمير المعطوف عليه او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا او بانه خبرا

والدم قد رفعه أي التمس من جنس النون الحقة للقاء باللام الساكنة التي بعدها وبقيت
 ما قبلها بالمد على ما كان الواجب أن يقال التمس من الفقه من غير أن يكون في النون فورا
 بينهما وإنما الرفع من خط الوصل من غير أن يدخل الاسم لكن الاسم أصلا والفعل
 ويحذف الضمة المحذوفة **في حال الرفع** ما تحذف تحذف إذا ضم أو كسر قبلها كالحذف في النون الثالثة
في حال الحذف لا حذف الحقة إذا حذفت الحقة ما قبلها أو أغرى وقتل أغرى وأغرى فحذف
 الوباء والياء وإذا وقعت عليه واجب أن توفى الحذف وقتل أغرى وأغرى فحذف النون فانه
 لا يرفع ما حذفت لا حذف النون لأن الحقة الوصل والحقة ليست بلا حذف فحذف الوباء من غير أن
 أشرف ليس بالذمة **الحقة الحذف** ما قبلها **الفتح** ما قبلها **الفتح** ما قبلها **الفتح** ما قبلها
 له بالنون فان النون إذا انفتح ما قبلها قلب الفاء واذا انفتح ما قبلها قلب الفاء واذا انفتح ما قبلها قلب الفاء
 خبر أو صا من خبر أو ضم في خبر **قدم هذا الشرح** بعون الملك الوهاب الذي كان فيه
 كثير من الخطأ لأن من تعلم على وجه الوجه من استأذنا العليم يوم الاثنين وقت الضحى
 عشرين من شهر رمضان المبارك سنة تسعة وستين وأربع مائة والقرن الرابع الهجري النبوي
 المصطفى في ليلة دفر فوافقه عيسى بن جامع بمكة العبد الخليل الضعيف المحتاج
 رحمه الله الفتي ابن محمد بن الشريف الموسوي عفيهما وسلفهما ونسبهما عن سيد الانبياء صلي الله

